جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي

باسم عبدالرحمن محمد القرالة

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في التاريخ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2004م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته

إجازة رسائل جامعية

عمادة الدراسات العليا

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب باسم عبد الرحمن القرالة والموسومة بـ:

" حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الاموي".

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ .

القسم : التاريخ

الاسم	التوقيع	التاريخ	
د. زريف المعايطة		٢٠٠٤/٤/٢٢	مشرفا
أ.د. تقي الدين الدوري		٢٠٠٤/٤/٢٢	عضوا
د. عوض الذنيبات		٢٠٠٤/٤/٢٢	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البداينـــة

الملخص

حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي

باسم عبدالرحمن محمد القرالة

جامعة مؤتة،2004

هدفت هذه الدراسة آلي التعرف على أحد جوانب الحياة الاقتصادية والمتعلقة بحركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي من خلال إبراز العلاقات التجارية بين بلاد الشام والأمصار الإسلامية والدول المجاورة والتعرف على دور السياسة الأموية في سيرورة الحركة التجارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث أسلوب منهج البحث التاريخي العلمي في جمع مادة الدراسة وذلك بمراجعة المصادر التراثية والمراجع الحديثة والمقالات العلمية واستخلاص المعلومات بعد مقابلتها مع بعضها البعض.

وقد خلصت الدراسة آلي النتائج التالية:

1. ارتفاع مستوى الإنتاج الزراعي في العصر الأموي بفضل اهتمام الأمويين وعنايتهم بوسائل الري.
2. ابتعدت الدولة الأموية عن بعض الممارسات التجارية والتي منها سياسة الاحتكار لبعض السلع او الدخول كطرف منافس في الأسواق بل ولم تتدخل في تحديد الأسعار ومع هذا كله فقد بقيت الأسعار غير مرتفعه غالبا
3. لم يبادر الامويون إلى ايقاف اعمال الصيرفة والتي تعد عاملا مساعدا للحركة التجارية.
4. حافظت الصناعة على تقدمها بفضل التشجيع والحماية التي وفرها الأمويون.
5. كان للحركة التجاريه اثر ايجابي على اهل بلاد الشام من حيث زيادة الاهتمام بالمرافق الزراعية والتجارية وبناء المساكن وزيادة نشاط الحركة الثقافية والعلمية.

Abstract

The Trade Movement in Al-Sham in the Ummyad Period

Basem Abd-Alrahman Al-Garalleh

Mu'tah University, 2004

This study has aimed to recognize one of the economical aspects which is related to Trade in Al-sham states during the Umayyad Era. This study was done by focusing on the commercial affairs among Al-Sham states, the Islamic states and the neighboring countries .and also recognizing the role of the Umayyad policy in pursuing the commercial activities.

In order to achieve the aims of this study, the researcher has used historical methodology in gathering the material of the study by means of revising the heritage resources ,the modern resources and the scientific essays and means of gathering information after making a comparison among them.

This study resulted in the following points:

1- An increase in the level of agricultural production during the Umayyad Era because of attention and care about irrigation methods by the Umayyads.
2- The Umayyad state avoided some commercial practices in which monopoly was one of them or being an opponent against merchants in markets and even did not interfere in pricing goods.
3- The Umayyads did not attend stop the exchange business which was considered to be a min factor for the commercial activities .
4- Industry kept on developing as a result of encouraging and protection by the Umayyads.
5- The commercial activities had a positive effect on the people of Al-Sham in many aspects as in the increasing care about the agricultural and commercial, building new houses and supporting the cultural and the scientific activities.

الفصل الأول

الجغرافية التاريخية لبلاد الشام

1.1 المقدمة

فإن معظم الأبحاث والدراسات التي تعالج تاريخنا تركز بشكل خاص على النواحي السياسية ، كما أن معظم المصادر التاريخية أولت اهتمامها الأكبر للحوادث السياسية ، ولم تجد الدراسات الاقتصادية ومؤسساتها التنظيمية ــ على خطورتها في تشكيل الأحداث السياسية ــ ما تستحق من عناية واهتمام.

وانطلاقا من إيماننا بأهمية الجانب الاقتصادي بشكل عام وحركة التجارة بشكل خاص في تسيير أمور الدولة الداخلية والخارجية ، كان اختيارنا لموضوع هذه الرسالة التي تبحث في "حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي " معتمدين على المعلومات الغنية المتناثرة في كتب التراث، يدفعنا لذلك قلة الدراسات العلمية الحديثة في هذا الموضوع.

ومما يواجه الدراسة في التاريخ الاقتصادي مشكلة تنوع مصادر المعلومات وتناثرها في كتب التراث من تاريخية وفقهية وأدبية وجغرافية، هذا بالإضافة إلى طبيعة الموضوع التي تفرض تناول فترة تمتد من فتح بلاد الشام وحتى نهاية الدولة الأموية.

كما تتصف المعلومات بالاختلاف والارتباك أحيانا، مما يقود إلى تكوين أراء عدة ونتائج مختلفة وأحكام متباينة حول نقطة معينة بذاتها، وهذا يوجب الكثير من التروي والحذر في تناول الروايات ومدى الاستفادة منها.

إن تعقد الموضوع وتشعبه وقلة المادة وتشتتها في بطون الكتب على اختلاف أنواعها استلزم من الدراسة الإطلاع على مختلف الكتب التاريخية والفقهية والأدبية والجغرافية، وصولاً إلى صورة واضحة وفكرة جامعة حول موضوع البحث.

وقد اشتمل البحث ستة فصول :

الفصل الأول تناول الباحث فيه الجغرافية التاريخية لبلاد الشام من حيث سبب التسمية والحدود الطبيعية الجغرافية لبلاد الشام والقبائل العربية التي استوطنت بلاد الشام سواء قبل الفتح الإسلامي أو بعده.

أما الفصل الثاني فقد تناول الباحث فيه الحياة الاقتصادية في بلاد الشام قبل العصر الأموي دارساً حركة التجارة في العصر البيزنطي والعصر الراشدي سواء التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية، متبعاً ذلك بالحديث عن الزراعة في العصرين البيزنطي والراشدي، كما تناول الباحث في هذا الفصل الصناعة وأهم المصنوعات التجارية في بلاد الشام وانتهى إلى الحديث عن النظم المالية من حيث الضرائب وأنواعها وطرق جبايتها والعملة التي كانت متداولة في بلاد الشام.

أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن التجار والعلاقات التجارية، وذلك ببيان أصول التجار من مسلمين وأهل ذمة، وأصناف التجار كالركاض والخزان والمجهز، كما تضمن الحديث عن أنواع الشركات التجارية في بلاد الشام كشركة المفاوضة والعنان وشركة الوجوه، وقد تناول الفصل أيضاً العلاقات التجارية الخارجية لبلاد الشام مع العراق ومصر وبلاد الحجاز والدولة البيزنطية والمغرب والأندلس وغيرها من الأقاليم والدول، كما وضح الباحث العوامل التي ساعدت على تطور التجارة كاتساع حدود الدولة الإسلامية وحماية الطرق واهتمام الخلفاء بها واستخدام النظم التجارية المتطورة، وإزالة القيود بين الأقاليم الإسلامية وغيرها من العوامل.

وتناول الفصل الرابع السلع التجارية المتداولة في بلاد الشام، سواء السلع المصدرة من محاصيل زراعية مثل : الحبوب والزيتون والكروم والتين وغيرها، أو السلع الصناعية كالمنسوجات والمعادن والزجاج والصابون. مع إشارة إلى السلع المستوردة من خارج بلاد الشام كالعطور، والتوابل والبخور والخزف والتمور وغيرها من السلع.

وقد كرست الدراسة الفصل الخامس للحديث عن النظم التجارية والطرق. متناولاً الأسواق في بلاد الشام والرقابة عليها موضحاً أن الأسواق في العصر الأموي كانت تخضع لموظف يدعى العامل على السوق، متطرقاً إلى الحديث عن

الضرائب التجارية التي كان يخضع لها المسلمون وأهل الذمة ومن يدخل ديار المسلمين، مشيراً إلى العملة وتعريبها وظهور عملة خاصة بالمسلمين، مع إبراز أهم المكاييل والموازيين التي كانت مستخدمة في أسواق بلاد الشام في فترة البحث. وقد بين هذا الفصل أيضاً المعاملات التجارية في أسواق بلاد الشام كالصيرفة واستعمال الصكوك والسفاتج التي ساعدت على نمو التعامل التجاري. كما عالج الفصل الطرق والمراكز التجارية من حيث اهتمام الخلفاء الأمويين بالطرق التجارية البرية والبحرية التي كانت تعتبر شريان التجارة الخارجية، وختم الفصل بالحديث عن موانئ التصدير والاستيراد وأهم المراكز التجارية في بلاد الشام.

ولأهمية حركة التجارة في حياة الناس فقد خُصص الفصل السادس للحديث عن أثر حركة التجارة على أهل بلاد الشام، متناولاً الأسعار في بلاد الشام والعوامل المؤثرة فيها وأثر التجارة على الحياة العمرانية كحفر الأنهار واستصلاح الأراضي الزراعية. وبناء الأسواق والحديث عن بناء المساكن، وبيان أثر التجارة في تطور الحركة العلمية والثقافية في بلاد الشام.

إن دراسة النواحي الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص، تتطلب التوسع في مصادر البحث بين مؤلفات تاريخية (كتب التاريخ والطبقات والتراجم والأنساب)، أو أدبية وجغرافية، وفقهية، ومع أن كل صنف من هذه المؤلفات له اهتماماته، إلا أنها جميعاً تناولت الموضوع من هذا الجانب أو ذاك، ولذا فقد أفاد البحث من مختلف المصادر وإن اختلف مقدار الإفادة بين مصدر وآخر.

ويأتي في مقدمة المصادر التاريخية التي أمدت البحث بمعلومات قيمة كتاب " تاريخ الرسل والملوك " لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ/922م) الذي زود الدراسة بمعلومات عن تسمية بلاد الشام والتقسيمات الإدارية، والحديث عن الضرائب التي كانت تجبى في بلاد الشام، وأنواع المحاصيل الزراعية، كما ترد فيه إشارات لبعض الأسواق الشامية، واستخدام الصكوك في عمليات البيع والشراء.

أما كتاب " أنساب الأشراف "لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت279هـ / 892م)، فقد أفاد الدراسة بمعلومات اقتصادية وجغرافية، إذ أورد معلومات عن التقسيمات الجغرافية لبلاد الشام في العصر الأموي، وكذلك أفاد الدراسة في الحديث عن النقود المضروبة على الطراز الإسلامي، وعن الأراضي في بلاد الشام. ويأتي كتاب " فتوح البلدان " للبلاذري أيضاً في مقدمة المصادر التاريخية التي انفردت بمعلومات عن مكاييل بلاد الشام وموازينها، وعن النقود المتداولة في بلاد الشام.

ويعتبر كتاب " تاريخ مدينة دمشق " لابن عساكر (ت571هـ / 1175م) من أهم المصادر التي أفادت جميع فصول الدراسة، إذ إنه قدم معلومات اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات أهمية، وذلك من خلال الحديث عن استقرار القبائل العربية في بلاد الشام قبل وبعد الإسلام، والحديث عن أسواق بلاد الشام، وأبنيتها، ومحلاتها، وقيسارياتها. وغيرها من المعلومات التي لها اتصال كبير بشؤون التجارة والحركة التجارية، وأمد الدراسة بمعلومات ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالحياة الثقافية في بلاد الشام.

وأورد أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت346هـ / 957م) في كتابه " مروج الذهب ومعادن الجوهر " معلومات استفاد الباحث منها كثيراً في الحديث عن السلع التجارية المتداولة في بلاد الشام، وذلك بذكره لبعض المحاصيل الزراعية في بلاد الشام.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية كتاب "الطبقات الكبرى " لابن سعد (ت230هـ / 844م) إذ أفاد البحث بمعلومات اقتصادية واجتماعية وذلك من خلال الحديث عن أصول التجار والحديث عن أنواع السلع المستوردة لبلاد الشام، وكذلك اهتمام الخلفاء بالأسواق ومراقبتها.

ومن الكتب التاريخية التي أفادت البحث أيضاً كتاب " تاريخ اليعقوبي " لأحمد ابن أبي يعقوب بن جعفر (ت284هـ / 897م) وكتاب " الأخبار الطوال " لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت282هـ / 895م)، حيث ورد في هذه الكتب معلومات اقتصادية عن اهتمام الخلفاء بإصلاح الأراضي الزراعية، وحفر الأنهار،

كما أوردت معلومات عن بعض التجار في بلاد الشام الذين قدموا إليها أو خرجوا منها ومارسوا التجارة.

أما كتاب " نسب قريش " لمصعب الزبيري (ت236هـ / 850م) فقد أمد البحث بمعلومات عن الأنساب وعن الحياة الاقتصادية ومن ضمنها التجارة والمعاملات التجارية التي استخدمت في فترة البحث.

أما عن الكتب الجغرافية فقد أفادت البحث بمعلومات قيمة في مختلف فصول الدراسة، ويعتبر كتاب " معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع " للبكري (ت487هـ / 1094م) و " معجم البلدان " لياقوت الحموي (ت626هـ / 1228م) من أهم الكتب الجغرافية التي زودت البحث بمعلومات وذلك بالحديث عن حدود بلاد الشام، وكانت لإشارات ياقوت الحموي في كتابه " معجم البلدان " أهمية كبيرة من خلال الحديث عن الصناعات التي كانت موجودة في بلاد الشام وعن تجارة بلاد الشام، حيث ظهر ذلك جلياً في الحديث عن النواحي الاقتصادية من خلال ذكره لبعض الصناعات ومراكزها والمحاصيل الزراعية في بلاد الشام.

أما كتاب المقدسي (ت375هـ / 985م) " أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم " فقد كان ذا أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، فقد توخى ذكر الأقاليم، ومدنها ومنازلها، وطرقها، وتجاراتها، واختلاف أهل البلدان في مكاييلهم وأوزانهم. كما زود البحث بمعلومات عن مجمل أحوال بلاد الشام الاقتصادية من زراعية وتجارية، وكان له فائدة كبرى في الحديث عن الطرق في بلاد الشام، إذ أشار إلى الطرق التجارية ومحطات البريد.

أما كتاب " البلدان " لليعقوبي (ت284هـ / 897م)، وكتاب " صورة الأرض " لابن حوقل (ت367هـ / 977م)، فقد كانت من الكتب ذات الأهمية للدراسة من الناحية الجغرافية والاقتصادية، فقد تحدثت عن جغرافية بلاد الشام وأشارا إلى موقعها، وعن الزراعة في بلاد الشام والمحاصيل الزراعية، كما أفادا الدراسة في الحديث عن الطرق ومحطاتها.

أما كتاب " المسالك والممالك " لابن خرداذبة (ت272هـ / 885م) فقد أمد الدراسة بمعلومات قيمة عند الحديث عن الطرق التجارية الخارجية والداخلية في بلاد الشام، إضافة إلى الحديث عن النواحي الجغرافية، وأسواق بلاد الشام.

واشتمل كتاب " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق " للادريسي (ت560هـ / 1164م) على معلومات ذات أهمية في الناحية الاقتصادية، فيذكر منتجات بلاد الشام الزراعية، والمعادن الموجودة فيها والتي استخدمت في الصناعة كالحديد والرخام، كما ذكر كثيراً من الصناعات التي اشتهرت بها مدن بلاد الشام، وبعض صادرات الشام ووارداتها.

أما عن كتب الرحلات فقد أفاد كتاب "رحلة ناصر خسرو" (ت481هـ/ 1088م) الجانب المتعلق بالتجارة الداخلية في بلاد الشام وتجارة الموانئ الشامية، بالإضافة إلى الحديث عن وصف الأسواق في المدن الشامية، وقيسارياتها.

ومن المصادر المهمة، كتب المغازي والسير، ككتاب " المغازي " للواقدي (ت207هـ / 822م) وكتاب " تهذيب السيرة النبوية " لابن هشام (ت218هـ / 833م) فقد احتوا على معلومات قيمة، أفادا البحث في الجانب المتعلق بأصول التجار ورحلاتهم من بلاد الشام وإليها، ووصف الطرق التي سلكتها القوافل التجارية، علاوة على ذكر حمولة هذه القوافل من السلع التجارية.

وقد وردت في كتب الفقه معلومات مهمة عن الحياة الاقتصادية، فكتاب " المدونة الكبرى " للأمام مالك بن أنس (ت179هـ / 795م) وكتاب " الأم " للشافعي (ت204هـ / 819م) وكتاب " بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع " للكاساني (ت587هـ / 1191م) إذ أوردت هذه الكتب معلومات عن الشركات التجارية وأنواع البيوع التي كانت سائدة، وأنواع الضرائب التي كانت موجودة، خاصة ضريبة العشور.

ومن مصادر الدراسة المهمة في موضوع النقود كتاب " شذور العقود في ذكر النقود " للمقريزي (ت845هـ / 1441م) إذ اشتمل هذا الكتاب على معلومات تنوعت ما بين ذكر النقود منذ عصر الرسول – صلى الله عليه وسلم –

مروراً بالدولة الأموية فالعباسية، إذ يأتي على ذكر النقود التي سكها كل خليفة من الخلفاء مع ذكر الكتابات عليها. مع الاستفادة من هذا الكتاب عند الحديث عن المكاييل والموازيين المستخدمة في بلاد الشام.

وفي كتب الأدب العربي معلومات قيمة عن الأحوال الاقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي، وأهم هذه المصادر كتاب " الأغاني " للأصفهاني (ت356هـ / 966م) الذي أمد البحث بمعلومات اقتصادية هامة خاصة في أثناء الحديث عن أساليب التعامل التجاري في بلاد الشام كالمقايضة والصيرفة، والصكوك، وكذلك تم الإفادة منه بشكل كبير في الحديث عن مستوى المعيشة في بلاد الشام.

ولا بد من الإشارة إلى بعض المراجع الحديثة ذات القيمة العلمية الكبيرة، والتي لولاها ما اهتدى الباحث إلى المصادر الأصلية لهذه الدراسة، ويأتي في مقدمة هذه الدراسات، كتب الدكتور عبدالعزيز الدوري، التي كان لها الفضل في إلقاء الضوء على جوانب عدة من البحث. ككتاب " مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي " الذي أفاد الدراسة في الحديث عن تطور الجوانب الاقتصادية من زراعية وتجارية في الدولة الأموية، وكذلك أنواع الضرائب، وكتاب " تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري " الذي استفاد الباحث منه في المنهجية التي اتبعها في إعداد البحث، وكتاب " العرب والأرض " والذي أفاد الباحث في الحديث عن أنواع الأراضي التي كانت موجودة في بلاد الشام.

كما يعتبر كتاب " الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي " لفالح حسين، من الكتب القيمة، إذ أفاد الباحث في الجوانب المتعلقة بحدود بلاد الشام والسلع التجارية بالإضافة إلى أنواع المزروعات في بلاد الشام وأماكن تواجدها.

ويعتبر كتاب " خطط الشام " لمحمد كرد علي من المراجع التي أفادت الدراسة بمختلف المواضيع، إذ أورد معلومات اقتصادية ذات فائدة كبيرة عن بلاد الشام من خلال ذكر السلع التجارية المتداولة في بلاد الشام وأسواقها، والحديث عن أهم المزروعات فيها.

كما أفاد كتاب جواد علي " المفصل في تاريخ العرب " الدراسة وذلك أثناء الحديث عن الطرق التجارية التي ربطت بلاد الشام بالحجاز، وكذلك في الحديث عن القبائل العربية في بلاد الشام، والسلع التجارية المتبادلة ما بين بلاد الشام والحجاز.

كما كان لكتب محمد عبدالرحمن فهمي " صنج السكة في الإسلام " وكتاب " مجموعة النقود العربية وعلم النميات " قيمة كبيرة في الحديث عن العملة المستخدمة في بلاد الشام في العصر الأموي.

ويعد كتاب " أسواق العرب في الجاهلية والإسلام " لسعيد الأفغاني من أهم المراجع التي أمدت الدراسة أثناء الحديث عن الأسواق في بلاد الشام سواء قبل الفتح العربي أو بعده.

ومن الكتب المعربة المهمة كتاب " تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين " وكتاب " تاريخ العرب " لفيليب حتي، وكذلك كتاب " الجزية والإسلام " لدينيت دانيال. إذ كان لهذه الكتب كبير الفائدة في أغلب جوانب البحث وذلك من خلال الحديث عن بلاد الشام في العصر البيزنطي، من حيث التقسيمات الإدارية، وأنواع الضرائب، والعلاقات التجارية.

أ ــ اسم الشام :

أطلق العرب اسم الشامعلى البلاد الممتدة من شمال الحجاز إلى جبال طوروس شمالاً، ومن بادية الشام والفرات شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، في حين أنّ المنطقة ذاتها كانت تعرف باسم "سورية"، وهذا الاسم يوناني الأصل في شكله، وكان أول ظهور له في كتابات المؤرخ هيرودتس، وظهر أيضاً بشكل "شرين" في آداب أوغاريت، أما في الكتب العبرية فظهر باسم "سيريوّ". أما البابليون فقد أطلقوا على إحدى مناطق شمالي الفرات اسم " سوري "، ولربما أنّ هذه التسمية أُطلقت في العصور اليونانية على مدينة صور، ومن ثمَّ عممت على جميع البلاد السورية. أما بالنسبة للرومان، فقد كان اسم "سيروس" يعني الشخص

الذي يتكلم اللغة السريانية، وقد أطلقوه على ولايتهم الممتدة مـن الفـرات حتـى مصـر[1]، وهي البلاد نفسها التي اسماها الجغرافيون العرب بالشام.

وقد اختلف الجغرافيون، واللغويون العرب في سبب تسمية سورية بالشـام. وأوردوا في ذلك تفسيرات وآراء مختلفة، فأشار ياقوت الحموي إلى أنها سـميت بهذا الاسم "لكثرة قراها وتداني بعضها من بعض فشبهت بالشامات[2]، فهـي ذات قرى ومدن كثيرة متقاربة لبعضها بعضاً، لذلك أطلق عليها اسم الشام.

وربما جاءت التسمية من إختلاف ألوان تربة بلاد الشـام، فهـي ذات أراض مختلفة الألوان :منها الحمراء، والسوداء، والبيضاء. يقول ابن الفقيه: "سميت الشام ؛ لوجود شامات فيها سود، وبيض، وحمر[3]. أو لأنها تحتوي على كثير من البلاد الجميلة بما فيها من الغابات، والأشجار، والحقـول، والحـدائق التـي شبهـوا وجودها بوجود الشامات[4]، ويذكر المسعودي بأنها سميت في التراب، والبقـاع، والحجر وأنواع النبات والأشجار الموجودة فيهـا[5]. والشـام بالسـريانية: هـي الطيـب هواؤها، وخصبها[6].

كما أنّ بعض الجغرافيين يعلل هذه التسمية، بأنها جاءت من كـون بـلاد الشام على جهة الشمال من الكعبة، فيذكر بأنها سميت كذلك لإن قوما مـن بنـي كنعان بن حام خرجوا عند التفريق، فتشاءموا إليها أي: أخـذوا ذات الشـمال[7]. ويشير ابن الفقيه إلى أنها سميت كذلك لأنها، شامة القبلة، أو عن مشأمة القبلـة[8]، أي عن شمالها، ويعلق ياقوت على هذا بقوله: "وهذا قول فاسد، فالكعبة لا شـامة لها ولا يمين، لأنها عندما تكون شامة لقوم تكون يمنة لغيـرهم[9]. ويشـير شـيخ الربوة إلى ما يشبه قول ابن الفقيه، فهو يعتبر الشام سميت كذلك لأنها فـي جهـة الشمال من شبه الجزيرة العربية[10]، ثم يشارك بعد ذلك الدمشقي بتفسـير مشـابه فيقول :" سميت الشام شاماً لما تشاءم أهل اليمن من يمـنهم، أي : تياسـروا[11]. ويورد ابن عساكر رأياً آخر فيقول: "الشام سميت باسمها لأنها عن شمال الأرض، كما أن اليمن أيمن الأرض، فيقال تشـاءم أي ذهب إلـى الشـام، وتيامـن أي ذهـب إلى اليمـن[12]، وهنالك من يعتبر أن هذا الاسم مأخوذ من شـوم الإبـل، وهو سوادها وخضارها، وهو البياض[13]. وقيل: "إن الشام أخذت اسمها لأن سام

بن نوح، كان أول من نزلها وجعلت السين شيناً لتغير اللفظ الأعجمي"[14] وربما لأن اسمه بالسريانية شام[15]. ويذكر ياقوت: "بأنه يوجد في أرض فلسطين مدينة يقال لها شامين، وبها سميت الشام[16]، فبلاد الشام سميت بذلك لأحد الأسباب التي ذكرت، أو بها جميعاً، وبقيت تحمل هذه الاسم إلى يومنا هذا.

ويبدو أنه كان هناك فرق بين اسم سورية، والشام، ولعل هذا الأخير كان معروفاً قبل الفتح العربي، ويستدل على ذلك من قول الإمبراطور هرقل لبطارقة الروم، واصحابه حينما وصله كتاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يدعوه إلى الإسلام: "فلأصالحه على أن اعطيه ارض سورية، ويدع لي أرض الشام، قال: وكانت أرض سورية أرض فلسطين والأردن، ودمشق، وحمص وما دون الدّرب من أرض سورية، وما وراء الدّرب عندهم الشام[17].

ب ـ حدود بلاد الشام :

تشمل بلاد الشام المناطق التي تسمى اليوم الجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وفلسطين.على أن بعض الجغرافيين كانوا يعتبرون الجزيرة الفراتية منطقة منفصلة، ولا تتبع لبلاد الشام[18].

أما ما هو موجود في كتب الأولين من معلومات جغرافية، لا يكفي لإعطاء وصف كامل، ودقيق عن حدود هذه المنطقة، وطبيعتها الجغرافية، وقد يجد الباحث اختلافا في المعلومات الجغرافية حول حدود بلاد الشام، ما بين جغرافي وآخر ومن عصر إلى آخر، حيث أشار القلقشندي إلى بعض هذه الاختلافات[19]، فالحدود كانت تعني نهايات الأماكن والبلاد، أي معرفة اتساعها[20]. ذلك أن الجغرافيين الأوائل[21] لم يشيروا إلى حدود بلاد الشام، في حين ذكر بعضهم مدن الشام، كابن خرداذبة[22]، بينما قسّم بعضهم بلاد الشام إلى كور[23]، وقسم ثالث ذكر أجناد الشام، ونطاق كل جند، كالاصطخري[24]، ومن خلال ذكرهم لمدن الشام، يمكن رسم خريطة توضح حدودها.

وإذا حاولنا أن نتتبع الحدود الجنوبية لبلاد الشام، نرى أن الاصطخري [25] يذكر أن رفح[26] هي الحد الفاصل بين مصر والشام[27]. في حين يرى

اليعقوبي[28] أن موضع الشجرتين[29] بين رفح، والعريش[30] يشكل حداً فاصلاً بين مصر والشام. بينما ذكر ياقوت، أن غزة "مدينة في أقصى الشام من ناحية مصر[31]".

وقد رسم ابن حوقل[32] خريطة لبلاد الشام، بين فيها الحدود التي كانت عليها في أواخر القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، وذكر أن الشام غربيها بحر الروم، وشرقيها البادية من أيلة إلى الفرات، ثم بمحاذاة الفرات حتى ملطية[33]، وقد جعل المدن التالية على طول الحد الشرقي، وهي: أيلة، معان، الجفر، تدمر، سلمية[34]، الخناصرة، بالس[35]، ثم سار بمحاذاة نهر الفرات حتى ملطية، التي يعتبر آخرها من الشمال الشرقي مع بلاد الروم، في حين تعتبر الشجرتان آخر حدود الشام مع مصر.

بينما يرى المقدسي[36] أن هناك تنازعاً بين الشاميين، والحجازيين، والمصريين حول أيلة، وهو يرجح تبعيتها لبلاد الشام، لأن ارطالها ورسومها شامية، وهي فرضة فلسطين على بحر القلزم.

ويعد ابن رستة، مدين وقلزم من ارض الشام ، فحين تحدث عن الإقليم الثالث بقوله: "ثم يمر على بلاد الشام وفيها من المدن الحيار وسلمية... وغزة، ومدين وقلزم، ثم يقطع إلى اسفل ارض مصر، ومنها الفرما وتنيس، ودمياط.....[37]".

أما الجغرافيون المتأخرون، فيختلفون في ذكر حدود بلاد الشام، فياقوت يذكر حدوداً عامة لبلاد الشام، بقوله: "وأما حدها، فمن الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، وأما عرضها، فمن جبلي طيء من نحو القبلة على بحر الروم[38]"، بينما يحدد شيخ الربوة بلاد الشام" من ملطية إلى العريش[39]".

وقد أورد أحد الكتاب المحدثين، أن بلاد الشام تمتد من جبال طوروس إلى سيناء، على نحو ثمانمائة كيلو متر طولاً، بينما لا يزيد عرضها عن مائة وخمسين كيلو مترا[40]، مع أنهم ذكروا حدود بلاد الشام، ولكنهم لم يذكروا نقاط الحدود مفصلة في الشمال، أو الشرق، أو الجنوب[41].

ويمكن رسم خريطة توضح حدود بلاد الشام، إذ يبدأ الحد الجنوبي من الشجرتين عبر ميناء سيناء إلى نخل، ومنها إلى أيلة، فيذكر ياقوت أن نخل: "موضع في الشام من ناحية مصر[42]" وسط سيناء.

أما حدود بلاد الشام الجنوبية الشرقية، فتمتد من أيلة حتى بالس[43]، وتعتبر بالس أولى مدن الشام[44] من الناحية الشرقية، حيث تقع على حافة الفرات الشرقية[45] ومنها بمحاذاة نهر الفرات حتى ملطية شمالاً، وتشكل المدن التالية: بالس، وجرابلس، وسميساط[46] حداً مع الجزيرة الفراتية.

أما بالنسبة لحد بلاد الشام من جهة الغرب، فإن ذلك محدود ببحر الروم، أو البحر الشامي[47].

أما فيما يتعلق بالحد الشمالي مع الروم فإنه غير ثابت ؛ نتيجة حالة الحرب الدائمة مع البيزنطيين، فاتسمت الحدود الشمالية بالاضطراب والقلق ويعطينا البلاذري دليلاً واضحاً على اضطراب الحالة وتغير الحدود إذ يقول: "كانت ثغور المسلمين أيام عمر، وعثمان رضي الله عنهما، وما بعد ذلك إنطاكية وغيرها من المدن التي سماها الرشيد العواصم، فكان المسلمون يغزون ما وراءها كغزوهم اليوم ما وراء طرسوس، وكان فيما بين الاسكندرونة، وطرسوس، حصون ومسالح الروم[48]"، ففي فترة الراشدين لم تكن سيطرة العرب قد اكتملت إلاّ على إنطاكية، وشمال حلب، إلاّ أن المعارك التي خاضها الأمويون وسّعت الرقعة الإسلامية، حتى استطاعوا السيطرة على المنطقة ما بين ملطية، ومرعش[49]، والمصيصة، وطرسوس[50]، فقد تمكن معاوية في سنة 25هـ من تثبيت بعض الجند فيما بين إنطاكية، وطرسوس[51]، كما افتتح ملطية أيام ولايته على الشام[52]. وفي سنة 30هـ دخل العرب مدينة مرعش" وكان معاوية قد بناها وأسكنها جنداً"[53].

وأُعيد تعمير مرعش وبناء حصونها في سنة 75هـ على أثر معركة هُزم فيها الروم[54]، ومدينة مرعش هذه، هي مدينة الحدود الوسطى بين ملطية وطرسوس، وأصبحت ملطية في أواخر القرن الأول الهجري مدينة إسلامية[55]، إذ أخلى عمر ابن عبدالعزيز طرندة وأسكن أهلها ملطية[56]، التي شكلت رأس

الحد مع الروم مع الشرق وسار خط الحدود من ملطية شرقاً حتى طرسوس غربا[57]. ففي سنة 84هـ نجح عبدالله بن عبدالملك في دخول درب إنطاكية" واتى المصيصة فبنى حصنها على أساسها القديم ووضع بها سكاناً من الجند... ولم يكن المسلمون سكنوها قبل ذلك"[58]. وهذا يعني أن العرب سيطروا عليها وقتئذٍ رغم أن الحصون التي بينها وبين إنطاكية بقيت تتعرض أحياناً للهجوم البيزنطي حتى أن عمر بن عبدالعزيز حاول هدم هذه الحصون لئلا يحاصرها العدو" فأعلمه الناس أنها إنما عمرت ليدفع من بها الروم عن إنطاكية وأنه إن أخربها لم يكن للعدو ناهية دون انطاكية فأمسك"[59].

وخلال الثلث الأول من القرن الثاني للهجرة زاد الأمويون من نشاطهم لتثبيت سيطرتهم على مناطق الثغور[60]، استطاعوا بناء حصون قوية بينهم وبين البيزنطيين وكانت هذه الحصون في اغلب الحالات مسايرة لمنحنيات جبال طوروس من البحر المتوسط إلى أطراف ملطية[61]. ومن هذه الحصون: ملطية، مرعش، عين زربه، كفربيا، المصيصة، المثقب، أذنة، طرسوس[62].

ومن الثغور ما سمي بالثغور الجزرية رغم أنها من الشام "إنما سمي من ملطية إلى مرعش ثغور الجزيرة لأن أهل الجزيرة يرابطون بها ويغزون"[63]، ويفصل جبل اللكام بين الثغور الجزرية والشامية[64].

وتضم ثغور الشام كل من : مرعش والحدث[65] وكسيوم[66] وحصن منصور وشمشاط[67] وملطية وسميساط وتيزين[68] وبالس والرصافة وكورة جومة[69] وإقليم شيزر[70] وافامية[71] والمعرة[72] وإقليم حوران والاطمين وتل باشر[73] وكفر طاب[74] وسلمية وجوسية[75] وبغراس[76] وإنطاكية والكينسة[77].

أما ثغور الجزيرة فكانت تشمل سلغوس[78] وكيسوم وشمشاط وملطية وزبطرة[79] والحدث بكخ[80] وحصن منصور ومرعش[81]، وأغلب هذه الثغور كانت تعد مع الثغور الشامية، وهذا يدل على أنه لم تكن هناك ثغور ثابتة تعرف بثغور الشام وأخرى ثغور الجزيرة، وإنما متى رابط أهل الجزيرة أو غزوا في منطقة من ثغور الشام جاز اعتبارها من ثغور الجزيرة.

ومن الموانئ التي تعد مع الثغور : طرطوس وبلنياس واللاذقية وجبلة[82] وعرقة[83] وجبيل وبيروت وصيداء وحصن الصرفند وعدنون[84].

أما سبب وجود هذه الثغور على الحدود الشمالية للدولة الإسلامية، بينما لا نجد ما يماثلها على الحدود الأخرى، فربما يعود في ذلك إلى قرب أقوى وأخطر الأعداء لعاصمة العالم الإسلامي دمشق، في الوقت الذي كانت فيه باقي حدود الدولة الإسلامية متحركة في ضوء المد الإسلامي في المشرق والمغرب.

إن حدود بلاد الشام آنفة الذكر لم تكن حدوداً ثابتة بشكل عام أثناء قيام الدولة العربية الإسلامية ويرجع التباين في ذكر وتعيين الحدود إلى كثرة المعارك والحروب التي كانت تخوضها الدولة الإسلامية، كذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الجغرافيين الذين كتبوا عن بلاد الشام قد عاشوا في فترات زمنية مختلفة ومن الطبيعي أن تتغير هذه الحدود تبعاً للعصر الذي عاشه ذلك الجغرافي.

أما من الداخل فقد قسُمت بلاد الشام إلى مناطق عديدة أُطلق عليها اسم أجناد، كانت هذه الأجناد تشكل مراكزاً لإدارة المناطق المحيطة بها لخدمة أمور الحكم.

لقد عمد الخليفة عمر إلى تقسيم بلاد الشام إلى أجناد أربعة، وهي: جند حمص، ودمشق، والأردن، وفلسطين، وهذه الأجناد الإسلامية، أقاليم استقرت فيها فرق من الجيش الإسلامي لحمايتها وقبض أُعطياتهم منها[85].

ولا يعرف الكثير عن أصول هذه التقسيمات، ويشار في هذا المجال إلى أن هناك تقسيمات إدارية قديمة مماثلة لهذا التقسيم وتعود إلى حضارات عاشت في هذه البلاد قبل الحكم الإسلامي، مع وجود بعض الفوارق التي كانت تخدم أغراضاً معينة للدول التي تعاقبت عليها[86].

هذه الأجناد كانت شبيهة بنظام البنود البيزنطي الذي بدأ هرقل بتطبيقه، ولم تخفَ على المسعودي أوجه الشبه بين البنود البيزنطية والأجناد الإسلامية حيث يقول: "أرض الروم واسعة في الطول والعرض آخذة في الشمال بين المشرق والمغرب مقسومة في قديم الزمن على أربعة عشر قسماً، أعمال مفردة تسمى بنود

كما يقال أجناد الشام، كجند فلسطين، وجند الأردن، وجند حمص، غير أن بنود الروم أوسع من هذه الأجناد"[87].

تشير أخبار فتوح الشام إلى أن العرب قسموا بلاد الشام أربعة أقسام حسب مراكزها المهمة، وإن خطتهم العسكرية قامت على هذا الأساس حين شرع أبو بكر في توجيه الجيوش "فسمى لأبي عبيدة بن عبداالله بن الجراح حمص، وليزيد بن أبي سفيان دمشق، ولشرحبيل بن حسنه الأردن، ولعمرو بن العاص فلسطين"[88].

وعندما أتم العرب فتح بلاد الشام في خلافة عمر بن الخطاب جعلوها أربعة أجناد أيضاً، وهي فلسطين والأردن ودمشق وحمص[89]. وكان جند حمص يضم حمص، وقنسرين، والجزيرة[90] وحافظ العرب على هذا التقسيم إلى آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان. وروى الطبري أن معاوية فصل قنسرين عن جند حمص في أثناء النزاع بينه وبين علي بن أبي طالب، يقول: "كان معاوية هو الذي جنّد قنسرين من رافضة العراقيين أيام علي، وأنما كانت قنسرين رستاقاً من رساتيق حمص حتى مصرها معاوية وجندها بمن ترك الكوفة والبصرة في ذلك الزمان"[91].

في حين يرى البلاذري، أن يزيد بن معاوية هو الذي أخرج قنسرين من جند حمص، يقول:" لم تزل قنسرين وكورها مضمومة إلى حمص حتى كان يزيد بن معاوية، فجعل قنسرين 000وإنطاكية وذواتها جنداً"[92].

ومنذ أن أُخرجت قنسرين من جند حمص وجُعلت جنداً قائماً بنفسه، أصبحت بلاد الشام خمسة أجناد، هي جند فلسطين، وجند الأردن، وجند دمشق، وجند حمص، وجند قنسرين[93].

ج ـ طبيعة بلاد الشام :

تختلف تضاريس بلاد الشام من منطقة إلى أخرى ففيها مناطق جبلية عالية في جهاتها الغربية وتمتد بشكل طولي من الشمال إلى الجنوب، ومناطق سهلية، ومناطق غورية منخفضة، وأراضٍ صحراوية قليلة المياه والسكان في الجهات الداخلية والشرقية[94].

العصر الأموي، ومن قبائل قيس في بلاد الشام، بنو عبس الذين سكنوا في حيار بني القعقاع[151]، وشحشور والقعقاعية[152]، وحاضرة قنسرين[153]، ونزل بنو مرة في حوران، وبانياس[154]، كما استقر بنو كلاب بلاد الشام الذين نزلوا في الرقة، ووادي بطنان[155]، وخُساف[156]، وبالس، والحدث، وزعرايا[157]، وسكن بنو قشير في حلب[158]، وبنو هلال في حمص[159]، ونزل بنو نمير في نواحي تدمر[160]، وبنو صعصعة بن معاوية في المنطقة الواقعة بين الصنوبرات من حمص إلى حياز عبس[161]، وسليم في قرى صكا[162] وعلم[163]، وبنو ذبيان في الأزرق[164]، والمنطقة الواقعة بين تيماء وحوران، ومرو، والحيانيات[165]، والبثينة[166]، وسنقص من أراضي حوران[167].

ثانياً : القبائل القحطانية:

شكلت القبائل القحطانية معظم سكان بلاد الشام، ولعبت دوراً اساسياً كبيراً في أحداث بلاد الشام، واستوطنت هذه القبائل أجناد بلاد الشام في العصر الأموي.

ومن قبائل قحطان : لخم التي سكنت في الجفار الواقعة بين الرملة، ومصر، والجولان، والبثينة وجبال الشراه[168]، وصبرى، ووصف الهمداني منازلهم قائلاً: "أما مساكن لخم فهي متفرقة، وأكثرها بين الرملة ومصر في الجفار، ومنها في الجولان، ومنها في حوران والبثينة، ومدينة نوى، وبها خلف بن جبلة القصيري، وابن عزيز اللخمي مسكنه طرف جبال الشراه "[169]، ونزلت كنده بحمص[170]، والاطميم[171]، وفلسطين، وبيت لهيا[172]، والرها ودومة الجندل[173]، وشيزر وانطرسوس[174].

وأما قضاعة أكبر قبائل بلاد الشام وأكثرها نفوذاً، وأشدها شكيمة فقد لعبت دوراً رئيساً في أحداث العصر الأموي، فكان منها ولاة الأمصار والأجناد، وقادة جيوش الفتح، وقادة جيوش الخلافة للقضاء على الثورات التي قامت ضدها حتى قال شاعر قضاعة[175]:

فما كان من أهل العراق منافق   عن الدين إلا من قضاعة قاتله

ثالثاً : القبائل الربعية:

لم تستوطن القبائل الربعية بحجم كبير في بلاد الشـام، إذ وجـدت بعـض القبائل الربعية، مثل : تغلب التي استوطنت جند قنسرين[207]، وحاربـت القبائـل القيسية فيها[208]، واستقر بنو حنيفة في طـرابلس وعرقـه[209]، وكانـت إيـاد بقنسرين[210]، وكانت طائفة من ربيعة بإنطاكية[211].

وهكذا نلاحظ أن تواجد القبائل الربعية في بلاد الشام كان قلـيلاً وآثـرت الاستيطان في أماكن أخرى من الدولة العربية الإسلامية.

الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية في بلاد الشام قبل العصر الأموي

أولا: حركة التجارة

1- التجارة في العصر البيزنطي :

ترجع أهمية التجارة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر الثروة والغنى، كما أنها تعد ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية، وقد عرفت بلاد الشام منذ القدم بدورها التجاري الهام.

استمر سكان الشام بدورهم الرائد في التجارة العالمية، بحيث تمكنوا من السيطرة تقريباً على تجارة البحر المتوسط في العصر البيزنطي. وقد ساعد على ذلك بصورة رئيسة، الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله بلاد الشام "في قلب الشرق الأدنى، الذي يقع هو أيضا في وسط العالم القديم ... بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا"[212]. مما جعل من بلاد الشام جسراً بين الشرق والغرب، وساعد في زيادة حركة التبادل التجاري لمختلف أنواع البضائع. وكان ذلك عبر شبكة من طرق المواصلات البحرية والبرية الرئيسية.

تطل بلاد الشام على البحر المتوسط، وهو الطريق البحري الهام التي تربطها بدول حوض المتوسط وبالعالم الغربي، كما أن هذا البحر يعتبر الطريق الأكثر أهمية للتجارة الدولية، وهناك طريق البحر الأحمر الذي يمتد خط مواصلاته إلى الشرق الأقصى، وتتصل الشام بالشرق الأقصى كذلك عبر طريق بحرية أخرى، تبدأ عند المنفذ البحري لبلاد الشام الذي يقع على نهر الفرات، ثم يمر في الخليج العربي نحو بلاد الشرق، وتتصل الشام مع الطرق الأخرى بطرق برية عدة، وكان أهمها الطريق البري الذي يمر عبر العراق وما وراءه من دول الشرق، وهناك الطريق البري الآخر الذي يمتد شمالاً باتجاه آسية الصغرى والقسطنطينية، وترتبط بلاد الشام جنوباً بطريقين بريتين، أحدهما يتجه إلى مصر، والآخر إلى الجزيرة العربية[213].

ويتبن مدى أهمية موقع الشام المميز أنه كان يمر عبر الطريق البري الوحيد الذي يربط القسطنطينية بمصر، إلى جانب أنّ الشام كانت تعتبر مركزاً رئيسياً على طريق القوافل القديمة بين الدولة الرومانية من جهة، واليمن وجنوب شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى[214]. وقد استمر هذا الدور لبلاد الشام دون انقطاع في العصر البيزنطي.

إضافة إلى موقع بلاد الشام الجغرافي المميز، فقد توفرت عدة عوامل أخرى ساعدت على تطور التجارة فيها في العصر البيزنطي، إذ إن الدولة كانت تعمل على تشجيع التجار بصورة مباشرة، وذلك بتوفير سبل الحركة أمامهم، وبدعمهم في سبيل الحصول على بعض السلع الرئيسة بأسعار مناسبة[215]. كما أن الدولة كانت تشجع التجار بشكل غير مباشر وذلك بزيادة الطلب من قبل الطبقة الأرستقراطية الحاكمة على البضائع الأجنبية الكمالية[216]. والدور القوي الذي تمثله الدولة البيزنطية، باتساع نفوذها السياسي وانبساط سيطرتها على عالم حوض البحر المتوسط، قد هيأ مجالاً كبيراً أمام سكان الشام للتوسع بنشاطهم التجاري[217].

كذلك كان لجودة العملة النقدية الذهبية للإمبراطورية البيزنطية، بريق فعّال في التعامل التجاري حيث إن الدينار البيزنطي كان مفضلاً عند تجار الشرق في جميع الدول، وبذلك لعب دوراً مساعداً لتجار الشام، وكان أكبر مساعد لتجارتهم[218].

إلا أنه بالمقابل كان هناك ما يعرقل النشاط التجاري، إذ إن الحروب المتكررة بين الفرس والبيزنطيين كانت تلعب دوراً كبيراً في عرقلة النشاط التجاري وإضعاف حركة التجارة في بلاد الشام[219]. مما كان ينتج عن ذلك، ارتفاعٌ في أسعار المواد الخام المستوردة بسبب عرقلة المواصلات[220].

والخلاصة فإن بلاد الشام على الرغم من الحروب المتكررة فإن التجارة حققت تقدماً ملموساً في العصر البيزنطي، انعكس أثره في غنى وثروة البلاد حيث تجمع لديها أكبر كميات الذهب المخزون حتى الفتح العربي[221].

أ ـ التجارة الداخلية:

نشطت التجارة الداخلية في مدن عديدة في بلاد الشام، سواء كانت بعض مدن الداخل التي كانت تشكل محطات رئيسية بموقعها الجغرافي عند تقاطع طرق القوافل التجارية أو المدن الساحلية التي كانت تعتبر من أهم مراكز التجارة في الشام، حيث ترد إليها البضائع من جميع الأنحاء.

ومن موانئ مدن الساحل اللبناني مدينة إنطاكية إذ كانت من أهم المدن الساحلية التجارية في الشام، فهي تمتاز بنشاط تجارتها، وتنوع بضائعها ووفرة ثروتها(222)، حتى إنها لم تكن أقل حضارة وازدهاراً من القسطنطينية(223).

ولعبت مدن ساحلية أخرى دوراً تجارياً مهماً كمدينة بيروت ومدينة طرابلس(224) ولا نستثني غزة التي هيأ لها موقعها الجغرافي المناسب أن تكون مركزاً هاماً للتجارة، فمن طريق البحر كانت البضائع ترد إليها من بلاد الروم، ومصر. وكانت القوافل التجارية لعرب الحجاز تأتي إلى غزة لشراء بضائعها(225).

أما مدينة قيسارية الساحلية فكانت ذات شهرة تجارية كغيرها من مدن بلاد الشام، ويدل على ذلك كثرة أسواقها، إذ يقول البلاذري: عند فتح العرب لقيسارية وجد بها ثلاثمائة سوق قائمة(226). ويوضح هذا الخبر مدى نشاط تجارة قيسارية الداخلية والخارجية وإزدهارها.

ومن أهم مدن الداخل حلب فقد اشتهرت بالتجارة وقيل عنها بأنها كانت تنعم بالغنى والثراء لرواج تجارتها(227).

وكان لبيت المقدس أهميتها التجارية أيضاً، وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي الهام عند تقاطع طرق القوافل، إلى جانب وفود النصارى التي كانت تقصدها من كل مكان للحج، مما ساهم في تنشيط حركة التجارة، وذلك من خلال ما يأتي به الحجاج من بضائع وشرائهم ما يحتاجون إليه من سلع(228).

أما مدينة دمشق فكانت من أهم المراكز التجارية، إذ أنها كانت سوقاً رئيسة لأهل الصحراء والقرى والأرياف القريبة منها، بسبب موقعها الجغرافي الممتاز الذي تشغله في طرق القوافل بين آسية الصغرى وبين الجزيرة العربية ومصر(229).

وكانت بصرى واجهة الشام المطلة على الصحراء، إذ إن موقعها الجغرافي قد جعلها سوقاً رئيسية للتجارة الداخلية، فهي تقع في الوسط بين قبائل النبط والبدو[230]. كما أنها كانت ملتقى القوافل العربية وآخر مكان يصل إليه تجار مكة شمالاً في أغلب الأحيان، فكانت البضائع المختلفة تتدفق إليها من بلاد الروم وأوروبا[231] ومن الحبشة والهند واليمن حيث يأتي بها التجار العرب، ونظراً لأهمية بصرى التجارية، كان يقام بها عادة سوقٌ سنوية لمدة 25 يوماً، ويقال بأن هذا السوق، قد استمر قيامه حتى القرن الخامس الهجري[232].

وكانت المدن التي تقع على أطراف الشام، مراكزَ لتجارة سكان بادية الشام، وأسواقاً رئيسية لهم تلبي حاجاتهم من المشتريات. فقد ذكر أنّ البدو كانوا يأتون إلى الأسواق القريبة على أطراف الشام يشترون ما يحتاجون إليه من الحبوب والأدوات المصنعة ويبيعون الجمال والخيل والأغنام[233].

أما عن الأسواق الموسمية التي كانت تقام في بعض مدن وبلدات الشام الأخرى، فقد كان لها أهمية تجارية كبرى، حيث إنها تعتبر متنفساً لسكان المناطق المجاورة في تأمين أكثر حاجاتهم، بالإضافة إلى أن التجار كانوا يأتون إلى هذه الأسواق من جميع المناطق القريبة والبعيدة، حتى من خارج بلاد الشام، فيقومون بالبيع والشراء. وقيل أن بلدة عبيلا قرب المزيريب التي تقع على أطراف الشام، كانت ملتقى للتجار الأجانب ومن بينهم الرومان واليونان والأرمن والمصريين، وبلغ من شهرة هذا السوق أنه استمر حتى الفتح العربي الإسلامي[234].

وكانت تقام أسواق أخرى في دير أيوب بحوران وفي اذرعات قرب البلقاء[235] وفي غيرها من الأماكن.

أما في مدن الشام الساحلية فقد كانت تقام الأسواق أحياناً في بعض المناسبات التي تجري فيها حفلات العاب السيرك، حيث كانت فرصة يستغلها التجار لتصريف بضائعهم، حتى إنّ بعض التجار الحاذقين كانوا يتعهدون تلك الحفلات ويستخدمون الفنانين لكي يتاح لهم إقامة السوق وتنشيط حركة التبادل التجاري[236].

ولم يرد أن التجار كانوا يمارسون سياسة الاحتكار للمواد الغذائية وغيرها من السلع بهدف رفع أسعارها، إذ مارست الدولة نوعاً من المراقبة للبضائع، وتحديد

أسعارها، وخاصة التركيز على بيع المواد الغذائية بأسعار مخفضة[237]. بالإضافة إلى ما تنتجه الشام من سلع متنوعة، قد ضيّق المجال أمام التجار المحتكرين. ولكن بالمقابل فإن الدولة كانت تتبع سياسة الاحتكار لبعض أنواع السلع الهامة والضرورية بهدف تحقيق الأرباح للخزينة. وقد قيل إن الدولة كانت تحتكر تجارة القمح[238] وكذلك باقي الحبوب وقد أجبرت الفلاحين على بيع هذه الحبوب لها بأسعار زهيدة، ثم بعد ذلك أخذت الدولة تبيعها للمستهلكين بأسعار مرتفعة[239]. وفي عهد الإمبراطور جستنيان بدأت الدولة تحتكر شراء مادة الحرير الخام[240]. فكانت بذلك منافساً خطيراً للتجار مما أثّر بشكل بالغ على تجارتهم . فقد ذكر أن تجار الشام الذين استوردوا الحرير الخام عن طريق البحر الأحمر في عهد جستنيان قد تأثروا بهذا الإجراء[241]. كما جرى مع التجار الذين كانوا يبيعون الأقمشة الحريرية الفاخرة، حيث إن الدولة كانت تفرض القيود على بيعها . فعمد جستنيان إلى إزالة تلك القيود، وأغرق الأسواق بمنتوجات المصانع الحكومية وبأسعار زهيدة إلى حد أن التجار لم يستطيعوا مجاراة هذه الأسعار، مما أدى بالنتيجة إلى إفلاسهم، ثم بعد ذلك عاد جستنيان إلى رفع الأسعار[242].

وهكذا كانت الدولة بمواقفها السلبية في ممارسة الاحتكار ورفع الأسعار لبعض أنواع السلع الهامة في سبيل استمرار تدفق الموارد المالية إلى الخزينة تلحق الضرر البالغ بقطاعات إنتاجية واسعة، مما يؤثر سلباً على مستوى معيشة السكان في بلاد الشام .

وكان لعمليات الإقراض أثر كبير في تطور النشاط التجاري، وتذكر بعض الدراسات الحديثة عن معاملات إعطاء القروض، وشروط إيفاء الدين بأنها كانت تنظم في وثائق رسمية، يداخلها بعض التعقيد، ومثالاً على ذلك، فقد أبرم عقد دين في قرية نصتان التي تقع في جنوب فلسطين، بحيث اشتمل هذا العقد على شروط فرضها الدائن على المدين، وهي أن يلتزم المدين مع ورثته ومن يليهم بالميراث بسداد هذا الدين في الوقت المحدد، وبأن يكون جميع ما يملكون وما سوف يملكون في أيةّ صورة كانت ومن أي نوع كان ضماناً عن أداء الدين للدائن . ويعلق

وكان هناك طريق بري آخر يجتاز الهند وأفغانستان، ثم وسط فارس حتى يصل إلى حدود الشام[254].

أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين بلاد الشام والجزيرة العربية فقد كانت علاقات قديمة، وخاصة مع الجزء الجنوبي للجزيرة العربية. وكان عرب الجنوب يستوردون البضائع المختلفة من الهند والحبشة، ثم يعيدون تصدير هذه السلع إلى بلاد الشام، بالإضافة إلى سلعهم المنتجة محليا[255]. وكان في مقدمة تلك السلع الهامة الرائجة في أسواق بلاد الشام مادة البخور التي كان الطلب عليها شديداً من قبل النصارى الذين كانوا يستعملونها في خدمة القداس[256].

أما في القرن السادس الميلادي، فقد انتقلت هذه التجارة إلى عرب الحجاز فيما كانت في يد اليمنيين قديماً، فكان عرب الحجاز يشترون هذه البضائع من اليمنيين والحبشيين، وينقلونها براً إلى بلاد الشام، بواسطة القوافل التي كانت تسلك الطريق البري الذي يربط اليمن بالشام، عبر الجزء الغربي من الجزيرة العربية بمحاذاة البحر الأحمر . وهو الطريق القديم الذي كان يعرف بطريق البخور[257] ثم كانت هذه القوافل بعد أن تفرّغ حمولتها في بلاد الشام وتباع هذه البضائع تعود محمّلة ببضائع الشام إلى اليمن حيث يعاد تصدير قسمٍ كبيرٍ منها إلى بلاد الحبشة والهند عن طريق البحر[258].

وكانت قوافل التجارة العربية تخرج باتجاه بلاد الشام من الجزيرة العربية باستمرار، ونظراً لأهمية هذه التجارة، فقد قام العرب بعقد اتفاقات لتنظيم رحلتين كبيرتين للقوافل التجارية في السنة، ويدل على ذلك ما جاء في القرآن الكريم﴿لإيلاف قُريشٍ ۞ إيلافِهِم رِحلَةَ الشِّتاءِ والصَّيْف﴾[259] وأوضحت المصادر العربية كيف كانت تتم هذه الرحلات التجارية، والاتفاقات التي عقدت بشأنها، إذ يذكر البلاذري؛ أن هاشماً بن عبد مناف، كان أول من سن اتفاقاً مع حكام الشام، ثم تبعه اخوته فأخذوا أماناً من ملوك الحبشة واليمن والعراق، فكانت رحلة الشتاء إلى اليمن والحبشة والعراق، ورحلة الصيف إلى بلاد الشام[260]. أي أن هذه الاتفاقات التي أبرموها مع هؤلاء الحكام يتوفر بموجبها الأمن لهذه التجارة.

ويوضح الجاحظ بعض التفاصيل عن نوع هذه الاتفاقات التي تم إبرامها ؛ لتوفير الأمن لرحلات القوافل على طول الطريق التجاري الذي تمر به منعاً لأي اعتداء . بحيث إن رؤساء القوافل التجارية قد تعهدوا في مقابل ضمان الأمن لقوافلهم أن يشركوا معهم في تجارتهم الحكام ورؤساء القبائل الذين تمرّ القوافل في مناطقهم على أن يعطوهم أرباحا[261].

وقد أتاحت هذه الاتفاقات التي جعلت التجارة بمأمن من غارات القبائل، بالإضافة إلى كون هذه التجارة بعيدة عن ساحة المعارك المتوالية بين الفرس والبيزنطيين[262] مجالاً كبيراً لنشاط حركة التجارة بين الشام والجزيرة العربية التي بلغت ذروة ازدهارها في القرن السادس الميلادي حتى الفتح العربي[263].

وبهذا يتضح مدى أهمية التبادل التجاري بين بلاد الشام والجزيرة العربية، حيث كان يمثل مصدر من مصادر تلبية حاجة سوق بلاد الشام للعديد من السلع، وكان في الوقت نفسه مصرف لبضاعة الشام في الأسواق الخارجية.

أما عن تجارة الشام مع الغرب، فكانت في غاية النشاط والازدهار، وامتازت بأهميتها الكبيرة كركيزة أساسية في اقتصاد الشام، وفي غنى ووفرة ثروة هذه البلاد.

فقد كانت المواد التجارية الكمالية والنادرة، وغيرها من السلع المهمة، يزداد الطلب عليها في أسواق الغرب الرئيسية والهامة للتجارة العالمية فبهذه التجارة التي ربطت بين أقاليم الغرب الزراعية وبلاد الشرق، كانت متركزة بأيدي العملاء الشرقيين من السوريين واليونانيين وغيرهم[264]. ولكن الجانب الأعظم من هذه التجارة كان تحت سيطرة تجار الشام[265] الذين كان لهم "دورٌ فعالٌ في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب حتى أن تجار الروم لم يكن لهم مثل دور السوريين"[266].

فيما برهن تجار الشام عن مقدرتهم وفعاليتهم التجارية الكبيرة، كانوا يجوبون العالم بتجارتهم متحدين المخاطر سعياً وراء الثروة[267]. فسلعة الحرير عندهم كانت رائجة في أسواق الغرب والشرق حتى في الصين نفسها[268]. كما أن جاليات من تجار الشام عاشت في مدن الغرب بين القرنين الرابع والسادس الميلادي، وكأنها مجتمعات مستقلة بنفسها، فهم كانوا يجيئون إلى الغرب كتجار سعياً وراء تجارتهم،

الصيف إلى الشام إلى غزة، وربما بلغ أنقرة، فيدخل على قيصر، فيكرمه ويحبوه"[275].

لقد قامت علاقات تجارية بين قريش وأهل الشام خاصة مدينة غزة، فقد خرج إليها هاشم بن عبد مناف في قافلة تجارية كبيرة فمات هناك ودفن فيها[276]. وعاد بتركته ومتاعه إلى الحجاز أحد التجار المرافقين له من أقاربه وهو أبو رهم بن عبدالعزى من بني عامر بن لؤي[277].

ومنذ أن عقد الإيلاف مع الشام كثرت لدينا الأخبار عن الرحلات إليها، وعن أبرز الراحلين، وعن ضخامة قوافلهم التجارية، فنجد أن الحارث بن عبدالمطلب خرج في نيف وعشرين ومائة من قريش وغيرهم من حلفائهم يريدون الشام في تجارة[278]، وكان متجر زمعة بن الأسود إلى الشام[279]، وكان عفان والد الخليفة عثمان تاجراً وقد خرج في تجارة إلى الشام فمات هناك[280]، وكان ابنا أبي أحيحة: خالد ومعاوية يتجران إلى الشام مناوبة[281]، كما كانت الشام متجر أخيهما أبان أيضا[282]. وخرج عبدا لله بن عبد المطلب والد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى غزة في عير تحمل تجارة[283]. وكان حكيم بن حزام من أكبر المتاجرين مع الشام، وكانت العير تأتيه محملة بالحنطة[284].

ومن الأمويين الذين ترددوا على غزة للتجارة، أبو سفيان صخر بن حرب قائد القوافل التجارية القرشية في مطلع فجر الدعوة الإسلامية، قال أبو سفيان: "كنا قوماً تجاراً، وكانت الحرب بيننا وبين رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد حصرتنا حتى نهكت أموالنا، فلما كانت هدنة الحديبية خرجت في نفر من قريش إلى الشام وكانت وجهة متجرنا غزة، فقدمناها حين ظهر هرقل على من كان بأرضه من الفرس"[285]. وذكر أبو سفيان في رحلة ثانية له إلى غزة أن أسقفها سأله عن النبي ـصلى الله عليه وسلم ـ وأوصافه[286].

ونجد في روايات السيرة النبوية أن أبا طالب خرج في ركب تاجراً إلى الشام واصطحب معه محمداً ابن أخيه، وكان عمره يومئذ تسع سنين، وكانت بصرى يومئذ هي مقصد ذلك الركب[287]. ثم خرج محمد ـ عليه السلام ـ مرة أخرى بطلب من عمه أبي طالب أو برغبة من خديجة بنت خويلد. ولهذا قال أبو

طالب ــ في إحدى الروايتين ــ لابن أخيه: "ليست لنا مادة ولا تجارة وهــذه عيــر قومك قد حضر خروجها إلى الشام، وخديجة بنت خويلد تبعث رجالاً من قومك فــي عيرها، فيتجرون في مالها ويصيبون منافع، فلو جئتها فعرضت نفسك عليهــا"[288]. وتقول الرواية الأخرى إن خديجة هي التي عرضت على الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن يخرج في مالها إلى الشام تاجراً، وتعطيــه أفضــل ممــا كانــت تعطــي غيره من التجار[289]، فخرج مع غلامها ميسرة، وكان عمره يومئذ خمســاً وعشرين سنة، ونزلا معاً سوق بصرى، وحضر الرسول تلك السوق[290].

ويبدو أن مكة انتعشت اقتصادياً، منذ أخذ الإيلاف ــ المعاهدات التجاريــة ــ حتى هجرة المسلمين إلى المدينة، وأن ما يقولــه الثعالبــي: "فأخصبــت قريــش وحسنــت حالهــا وطاب عيشها"[291] فيه قسط كبير من الصواب.

وأصبحت مكة ملتقى للتجار الغرباء من جهات متعددة أكثر مــن ذي قبــل، يأتي إليها تجار الروم فيعشرهم المكيون كما كانت الروم تعشر من حلّ منهم بلادها. يقول سعر بن سوادة العامري: "كنت عسيفاً (أي أجيراً) لعقيلة من عقائل العــرب لا أترك متجراً فيه فضل درهم ألا أثبته، فقدمت من الشام بخرثي وأثاث فدخلت مكــة ليلاً ..... "[292].

ذكرنا فيما سبق أنه كان لقوافل قريش التجارية أهمية حيوية للاقتصــاد فــي مكة فهي وسائط نقل السلع والبضائع من مكة وإليها وبين مدن الحجــاز الرئيســة، والشام واليمن والحبشة وغيرها من الأقاليم والأقطار، وهي سر ثراء أهالي مكــة، وباستمرارها ونشاطها تمكنت قريش من بناء قوة عســكرية اســتطاعت بواســطتها مقاومة الدعوة الإسلامية في المدينة، كما أن توقفها أدى إلى ضعف مكة اقتصــادياً وضعف مكانة زعمائها سياسياً واجتماعياً.

ولهذا ما إن أذن الله تعالى للمسلمين بجهاد أعدائهم المشركين، حتى أخذوا في التضييق على القوافل القرشية وتوجيه السرايا والغزوات إلى هذه القوافل من أجــل إضعاف قريش وهز اقتصادها وإشعارها بأن المسلمين في مقدورهم التــأثير علــى نشاط قريش الاقتصادي والتجاري.

وكان من أبرز الغزوات والسرايا التي استهدفت قوافل قريش قبل بدر الحملات الآتية:

سرية حمزة بن عبدالمطلب إلى سيف البحر في السنة الأولى من الهجرة، حيث بعث النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ حمزة ــ رضي الله عنه ــ في ثلاثين راكباً فبلغوا سيف البحر، وهناك التقى المسلمون بقافلة لقريش جاءت من الشام. فيها أبو جهل بن هشام، ولم تحدث مواجهة بين الطرفين نظراً للدور الذي لعبه مجدي بن عمرو الجهني في المصالحة بينهما، يذكر الواقدي انه كان حليفاً للفريقين(293).

كذلك السرايا التي أرسلها النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى رابغ ونخلة كانت تستهدف عير قريش(294).

ثم كانت السرية الثالثة تحت قيادة سعد بن أبي وقاص. روى الواقدي أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال لسعد: أخرج يا سعد حتى تبلغ الخرار(295)، وذلك لأن عيراً لقريش ستمر به(296).

وهكذا نلاحظ أن هذه السرايا الثلاث تقصدت قوافل قريش على طول طريق تجارتها مع الشام. ولم يقتصر الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ على بعث السرايا، بل خرج في غزوات عدة قبل بدر الكبرى بلغت أربع غزوات، كان من أبرز أهداف ثلاث منها، مواصلة تعقب قوافل قريش، والحيلولة بين قريش وحلفائها المجاورين للمدينة الذين كانوا يجيرون قوافلها وعقد المعاهدات مع بعض القبائل مثل ضمرة، وبني مدلج، وهذه الغزوات هي الأبواء، وبواط، والعشيرة(297).

ثم جاءت غزوة بدر الكبرى، حيث ندب رسول الله ــ عليه السلام ــ المسلمين للخروج لملاقاة عير قريش القادمة من الشام في شهر رمضان من السنة الثانية للهجرة، وتلك العير من أعظم قوافل قريش حيث تضم ألف بعير، وفيها أربعون رجلاً من قريش يقودهم أبو سفيان بن حرب، والواقع ان هذه العير تابعها المسلمون وهي في رحلة الذهاب إلى الشام، حيث خرجوا يطلبونها في غزوة العشيرة(298) إذ جاء الخبر للنبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بخروجها من مكة إلى الشام، غير أنها فاتت المسلمين في هذه الغزوة(299)، ومع ذلك استمرت متابعة العير، حيث أرسل ــ النبي صلى الله عليه وسلم ــ طلحة بن عبيدالله وسعيد بن زيد بن

عمرو يتحسسان خبرها[300]. يذكر الواقدي أنهما نزلا عند كشر الجهني[301] بالنخبار من الحوراء، حتى مرت العير وتبين لهم ما فيها[302].

ثم أرسل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عدي بن أبي الزغباء وبسبس بـن عمرو، من أجل تتبع خبر العير، قال موسى بن عقبة: "فسارا حتى أتيـا حيـاً مـن جهينة قريباً من ساحل البحر، فسألوهم عن العير وعن تجار قـريش فأخبروهمـا، بخبر القوم فرجعا إلى رسول الله ـ صلـى الله عليـه وسلـم ـ فأخبراه فاستنفـر المسلميـن للعير"[303].

ويفهم من النص السابق أن إرسال عدي بن أبي الزغباء وبسبس بن عمـرو سبق الخروج لملاقاة العير، خلافاً لما جاء عند ابـن هشـام مـن أن رسـول الله ـصلـى الله عليه وسلم ـ بعثهما بعد خروجه من المدينة[304]، ويذكر ابن هشام أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعثهما من الصفراء وأنهما سمعا جارية تقول لصاحبتها عند ماء بدر: "إنما تأتي العير غداً أو بعد غد"[305].

ويذكر الواقـدي أنهما قدمـا على النبـي ـ صلـى الله عليه وسلم ـ مـن بيوت السقيا[306]، ثم ذكر أنهما وردا بدراً يتحسسان خبر القافلـة[307]. كـل هـذه المصادر تؤكد أن هذه العير كانت متابعة ومراقبة من قبل المسلمين، وبالمقابل فـإن أبا سفيان حصل على معلومات أدرك على أثرها أن عيره ملاحقة من قبل المسلمين لهذا" ساحل بها وترك بدراً بيسار". أي أنه اتجه إلى طريق الساحل[308].

إن خروج المسلمين وراء العير (القافلة) ورغبتهم في حيازتها ثبت بقولـه تعالى: ﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكـون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين﴾[309]. وذات الشوكة هـي العير[310].

أدركت قريش أن قوافلها الذاهبة إلى الشام والعائدة منـه عرضـة للتهديـد والملاحقة، فهناك بعض الروايات التي تبين أن زعماء قريش حاولوا البحـث عـن مخرج للأزمة المتمثلة في تعرض المسلمين لقوافلهم المتجهة إلى الشام.

فقد روى الواقدي أن صفوان بن أمية قال لقريش: "إن محمد وأصـحابه قـد عوّروا علينا متجرنا، فما ندري كيف نصنع بأصحابه لا يبرحون السـاحل، وأهـل

الساحل قد وادعهم ودخل عامتهم معه، فما ندري أين نسلك؟ وإن أقمنا نأكل رؤوس أموالنا ونحن في دارنا هذه، ما لنا بها نفاق، إنما نزلناها على التجارة، إلى الشام في الصيف، وفي الشتاء إلى أرض الحبشة. فقال له الأسود ابن عبدالمطلب: تنكب عن الساحل وخذ طريق العراق ... فقال صفوان: لست بها عارفاً، قال أبو زمعة: أنا أدلك على أخبر دليل بها يسلكها وهو مغمض العينين قال: من هو؟ قال فرات بن حيان العجلي، قد دخلها وسلكها .... قال فرات: فأنا أسلك بك طريق العراق ليس يطأها أحد من أصحاب محمد"(311).

وبلغت هذه التحركات النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فأرسل زيد بن حارثة في سرية قوامها مائة راكب فاعترضت تلك السرية قوافل قريش عند ماء القردة في جمادى الآخرة من السنة الثالثة للهجرة، واستولت عليها، وهرب أعيان قريش في حين أُسر فرات بن حيان ونقل إلى المدينة أسيراً ثم أسلم بعد ذلك(312).

وهكذا فشلت محاولة قريش، تغيير طريق تجارتها مع الشام، وتجنب سرايا المسلمين الموجهة نحو قوافلها، وتبين لهم مدى فاعلية الحصار الإسلامي لقوافلهم.

وقد زاد في معاناة قريش أنها أصيبت بأفدح الأضرار والخسائر جراء الحروب التي شنتها على المسلمين والتي استنزفت أموال قريش مما أتاح الفرصة لنشاط قوافل المسلمين لتملأ الفراغ الذي تركه تقلص أنشطة قريش التجارية، فرحل بعض الصحابة مثل أبي بكر وعبدالرحمن بن عوف للتجارة مع الشام(313).

أما عن التجارة في العصر الراشدي، فلم يؤثر الفتح الإسلامي على اقتصاد بلاد الشام، فقد استمرت الحركة التجارية كالمعتاد، حيث إن الفتح الإسلامي جعل طرق التجارة التي كانت تقف عند حدود بلاد الشام بين الفرس والبيزنطيين وغيرها من البلاد، تمتد لكافة الأقاليم الإسلامية والدول الأخرى. كما قامت الدولة زمن الخلفاء الراشدين بدور كبير في تشجيع التجارة، فقد نصت معاهدة الصلح التي أبرمها أبو عبيدة مع أهل بعلبك، على الأمان لأنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، ودورهم داخل المدينة وخارجها، ولتجارهم أن يسافروا حيث أرادوا من البلاد التي صالح المسلمون عليها(314).

فكيف اقسمه لكم وأدع من يأتي بغير قسم؟ فأجمعوا على تركه وجمع خراجه ليكون فيئاً للمسلمين المقاتلة والذرية ومن يأتي بعدهم(375).

وبذلك يكون الخليفة عمر بن الخطاب قد نظر إلى مستقبل الأمة وذلك من أجل المحافظة على منعتها وقوتها.

وحدثت محاولة لتقسيم هذه الأراضي على الفاتحين زمن الخليفة علي بن أبي طالب عندما حدثه بعض المسلمين بذلك، فرد عليهم قائلا: "أن عمر كان رشيد الأمر، ولن أغير شيئاً صنعه عمر"(376)، وليس هذا الأمر بغريب على الإمام علي إذا ما علمنا أنه كان من بين الصحابة الذين أشاروا على عمر بألاّ يقسم الأرض بل يبقيها فيئاً لعامة المسلمين وذرياتهم(377).

وكره الفقهاء شراء أرض الخراج أو بيعها، وخاصة تلك التي حررت أو فتحت عنوة بحكم ملكيتها الجماعية للمسلمين. يقول أبو عبيد: "ولا يجوز شراء أرض أهل الذمة فإنهم أهل خراج"(378) فأرضهم فيء للمسلمين وشراؤها إقرار بالذلة والصغار(379)، ويوضع الخراج على أهل الذمة حال توظيفهم لأرض المسلمين. وعند انتقال رقبة ملكية أرض العنوة من الذمي إلى مسلم فإنها تنتقل بخراجها، وعلى المسلم أن يؤدي عنها المقدار نفسه الذي كان يؤديه الذمي(380).

ب ـ الأراضي العشرية:

وهي الأراضي التي كان يملكها العرب، ودخلوا في الإسلام قبل القتال، كذلك الأرض التي صولح أهلها ثم أسلموا، والأرض التي فتحت عنوة ثم قسمت فأصبحت عشرية، وكذلك الأرض التي يقطعها الإمام من الصوافي، أو الموات فإنها عشرية(381)، وأرض الجبال التي لا تصل إليها قنوات المياه تعتبر عشرية، وأرض الخراج إذا اشتراها عربي مسلم أصبحت عشرية(382)، أما من الناحية التاريخية، نرى أبا حفص الشامي يحدد الأرض العشرية بالشام بقوله: "كل عشري بالشام فهو مما جلا أهله عنه فأقطعه المسلمون فأحيوه، أو كان مواتاً لا حق لأحد فيه فأحيوه بإذن الإمام"(383)، وأغلب هذا النوع من الأراضي أعطيت للقبائل كإقطاع لتستقر فيها، وتعمرها(384).

ج ـ أراضي الموات:

وهي الأرض الخراب التي لم يجر عليها ملك لأحد، ولم يوجد بها أرض عمارة[385]، ويحددها أبو يوسف كما يلي: "إذا لم يكن في الأرض أثر بناء، ولا زرع، ولم تكن فيئاً لأهل القرية ولا مرجاً، ولا موضع مقبرة، ولا موضع محتطبهم، ولا موضع مرعى دوابهم، وأغنامهم، وليست بملك أحد، ولا في يد أحد فهي موات"[386]، وهذا النوع من الأراضي ملك لمن استصلحها، وأحياها لقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له، ومن أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها"[387].

ويكون إحياء الأرض بأن يستخرج فيها عيناً، أو يحفر فيها بئراً أو يساق إليها الماء من أماكن أخرى، ويكون لمن يقوم بهذا العمل رقبة ملكيتها، فإن مات فهي لورثته، وله أن يبيعها أو يتصرف بها كما يشاء[388]، كما يكون الإحياء بأن يحدث فيها غرساً أو بنياناً، أو يحتجرها أو يحتفر حولها حفيراً، أو يحدث مسناة ـ أي يسوق إليها الماء بأية وسيلة كانت ـ أو ببناء حائط فيها[389]، أو ما شابه ذلك مما تكون به حيازة الأرض. وإن غلب الفياض والشجر على أرض فجاء رجل وقطعه فهو إحياء للأرض، كما أن تجفيف المستنقعات واستخلاص الأرض من الماء أو حبسه عنها هو إحياء لها أيضا[390].

ومثل هذا النوع من الأراضي لم يوجد في بلاد الشام بكثرة.

د ـ أراضي القطائع:

الإقطاع هو أن يقوم الخليفة أو الأمير بمنح قطعة أرض لشخص بحيث يصبح من حقه أن يعمل بها، أو أن يتصرف بها، ويشير الخوارزمي إلى أن الإقطاع هو "أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها"[391] ، أو تمليك الإمام قطعة أرض لشخص من الأشخاص يجعل له حق التصرف بها فيصبح مالكها ومستثمرها[392].

وبدأ منح القطائع منذ زمن الرسول ـ عليه السلام ـ حينما أقطع العقيق لبلال ابن الحارث، فلما ولي عمر بن الخطاب قال لبلال: ان النبي ـ عليه السلام- لم يقطعك العقيق لتحتجزه عن الناس، وإنما لتعمل به فخذ منه ما قدرت على

عمارته ورد الباقي[393] ، وقد وفد على النبي ــ عليه السلام ــ رجل اسمه أبو رقيه (تميم الداري) وأخاه نعيم بن أوس، وسأل النبي ــ عليه السلام ــ أن يقطعه قريتان في بيت لحم هما: وحبرى وبيت عينون[394] فأقطعه إياها[395]، وكتب بــذلك كتابــاً، وعندما حررت بلاد الشام واستخلف عمر بن الخطاب جاءه تميم بكتــاب النبــي ــ علــيه السلام ــ فأعطاها له[396].

وقد يكون الإقطاع مشروطاً فإن استعمل لغاية أخرى أسترجع فقد ذكر أبــو عبيد "أن أناساً سألوا عمر بن الخطاب أرضاً من أرض اندركيسان بدمشق لمــربط خيلهم فأعطاهم طائفة منها فزرعوها فانتزعها منهم وأغرمهم لما زرعوا فيها"[397]. وأقطع الخليفة عثمان كثيراً من أرض الصافية لمعاوية عندما طلب منه اقطاعه إياها ليستعين بها على تسيير الأمور في ولاية الشام ففعل[398].

ويذكر ابن عساكر، أن القطائع لم تمنح لأحد في زمن أبي بكر ولا عمر ولا علي، وكان أول من أقطع عثمان بن عفان، ثم بيعت الأرضون[399].

هــ ــ أراضي الصوافي:

بعد أن تم تحرير بلاد الشام، أصبح قسماً من الأراضي بدون مالــك، وكــان بعضها ملكاً للإمبراطورية البيزنطية، أو للنبلاء والإقطاعيين الكبار الذين هربوا أو قتلوا في الحرب، فكل هذه الأراضي أصبحت صوافي تعود ملكيتها لبيت المال[400]. ويصرف الخليفة شؤونها كما يريد.

وضمت الصوافي أراضي أهل الخــراج إذا تـــركوا أراضــيهم وأخــذها الإمام[401]. فالصوافي أراض خاصة بالخليفة وتدعى صوافي الإمام، وتعود ملكيتها للدولة، وبدأ استصفاء الصوافي زمن الخليفة عمر بن الخطاب، وبلغ خراج مــا تــم استصفاؤه في زمنه سبعة ملايين درهم سنوياً، وصار الخلفاء بعده يقطعــون منهــا القطائع، وكان بعضها يقطع لكبار الصحابة ويعطى الباقي بالمزارعة[402].

وازداد الإقطاع من أرض الصوافي في عهد الخليفة عثمــان وخاصــة فــي المدن الساحلية لتشجيع المقاتلة على الاستقرار فيها ومواجهة الحمــلات البيزنطيــة التي تتعرض لها[403] فقد طلب والي الشام معاوية بن أبي سفيان من الخليفة إقطاعه

بل أن بعض مدن الشام كعسقلان وغزة قد وصلت حد الشهرة في هذه الصناعة حتى صار لنبيذ غزة شهرته في الخارج[445].

رابعاً: النظم المالية

1- الضرائب:

كانت الضرائب التي تجبى في الإمبراطورية البيزنطية غير ثابتة، فكانت تتغير حسب الظروف والأحوال، ومتطلبات الدولة المالية، من أجل تأمين النفقات الكبيرة التي كانت تتطلبها الحروب التي استمرت أجيالاً بين الفرس والبيزنطيين، مما كان يدفع الدولة إلى إرهاق رعاياها بمطالبتهم بدفع مزيد من الضرائب[446].

لقد فرض البيزنطيون ضريبتين ثابتتين، هما ضريبة الرأس، وضريبة الأرض، إضافة إلى فروض عينية غير محددة ولا ثابتة فرضوها لسد حاجة الجيش والإدارة.

ومنذ زمن الإمبراطور ديوكلتيان (ت284/305م) قسمت أراضي الولايات الشرقية ومنها بلاد الشام إلى وحدات ضريبية تسمى الواحدة منها يوجوم[447]. أريد بها قطعة من الأرض تقيم أود مزارع واحد، وهي متساوية فيما تدفعه من ضريبة وان اختلفت في المساحة، فالوحدة المكونة من خمسة أفدنة من الكرم، تساوي عشرين فداناً من الأرض المحروثة، وتساوي 225 شجرة زيتون، أو 450 شجرة زيتون إذا كانت تلالاً، وكانت هناك ثلاثة أنواع من الأرض المفلوحة الوحدة منها ما بين 20، 40، 60، فدانا[448].

وكان يراعى في هذا التقسيم لوحدات الأراضي الزراعية المتساوية في قيمتها الضريبية نوعية المحصول[449]، وخصوبة التربة وطريقة الري، وكذلك نوعية الأراضي القاحلة التي لا يتساقط عليها مطر فتعجز عن الإنبات، والأراضي التي إذا أنفق المال عليها تصبح صالحة للزراعة، والأراضي التي تغمرها المياه فيتعذر نمو البذور. ويؤخذ بعين الاعتبار بعد هذه الأراضي أو قربها من العمران، وكان التقدير في إنتاجية الأرض يتم بناءً على شهادة أصحاب الأراضي في فترات منتظمة في أغلب الأحيان[450] وتجري إعادة التقدير كل خمسة عشر عاماً[451].

أما عن طرق جباية ضريبة الأرض فكانت، إما بفرضها على مساحة الأرض الزراعية[452]، أو أخذ نسبة معينة من المحصول، وهو ما يسمى بنظام المقاسمة الذي ادخل في عهد الإمبراطور دقتليان، ولكن دون تحديد قيمة الضريبة التي ترك تقديرها للظروف وما تقدره الدولة في هذا الشأن[453].

وكانت الضرائب في البداية تؤخذ عيناً، ومنذ القرن الرابع الميلادي صارت تؤخذ نقداً وعم ذلك وجعل إجباريا[454].

أما في القرن الخامس فقد شاع استخدام وحدة القياس الخاصة بالأرض لتشمل الأرض والإنسان، وصارت الدولة تفرض على الفلاحين الالتزام بزراعة الأرض، وبالتالي فإن من لا أرض له، تدخل ضريبته في تقدير مالك الأرض، وهذا أدى إلى ربط الفلاحين بالأرض وتحولهم إلى أقنان فيها[455]. وفرضت ضريبة الأرض على كل الممتلكات بما في ذلك الضياع الإمبراطورية[456].

وأكدت بعض الدراسات الغربية أن الضريبة كانت باهظة في عهد الإمبراطور جستنيان، ذكر لويس: "ضحى جستنيان بمصالحه بسورية ومصر وآسيا الصغرى، وفرض عليها الضرائب الباهظة من اجل تغطية نفقات حروبه في الغرب الأمر الذي جعلها فريسة سهلة لعدوان الفرس"[457]. ووقع هرقل في الخطأ نفسه الذي ارتكبه أسلافه بعد استعادته مصر والشام من الفرس، إذ قام بإعادة جميع الأنظمة المالية الغاشمة، واستخدامه جامعي الضرائب من اليونانيين[458].

لقد كان ثقل الضرائب وكثرتها يدفع ببعض الوجهاء في القرى إلى اللجوء أحيانا إلى تقديم الشكاوى والاحتجاجات. فقد ورد أن وفوداً تألفت من كبار أصحاب الأراضي الذين يمثلون قرى منطقة جنوب فلسطين، توجهوا إلى مقر الحاكم في غزة مطالبين بالتخفيف أو الإعفاء من الضرائب نظراً للجفاف الذي أصابهم، فزراعتهم كانت تعتمد تماماً على مياه الأمطار. وقد كانت الغاية من تكبير أعداد الوفود التي شاركت في هذا التجمع، محاولة الضغط على الحاكم للاستجابة لمطالبهم[459]. نظراً لأن الدولة كانت تقوم بجباية ضريبة الأرض بشدة وفي غير لين[460].

وكانت الدولة تعتمد أيضاً في طرق جباية الضرائب على متعهدين، يسمون بالعشّارين، حيث كان هؤلاء يبتاعون من الحكومة حق جباية بعض أنواع الضرائب

كضريبة الأرض التابعة للدولة، وقد ظهرت شركات عدة لهؤلاء المتعهدين في كل ولاية، حيث يقوم مستخدموا تلك الشركات، من كتاب وجباة برفع قيمة الضريبة المفروضة بغية رفع النسبة التي يحصلون عليها فيظلمون الفلاحين ويرهقونهم بالدفع، فإذا عجز الفلاحون أو تأخروا عن دفع تلك الضرائب كانوا يؤخذون إلى الأسواق لبيعهم كالعبيد[461].

أما ضريبة الرأس فكانت موجودة في الإمبراطورية البيزنطية حتى الفتح العربي الإسلامي. وقد فرضوها على الذكور من سن 14 – 65 سنة وعلى النساء من سن 12– 65 سنة[462]. وتؤكد القوانين البيزنطية التي صدرت منذ عهد الإمبراطور قسطنطين وحتى عهد الإمبراطور جستنيان على بقاء ضريبة الرأس، وان معظم سكان المدن قد أعفوا منها، وإنها انحصرت بعد القرن الرابع على الفلاحين وأصبحت علما على طبقتهم في المجتمع، وتمثل وصمة اجتماعية بالعار والذل[463].

وتقديرها يتم على أساس وحدة الإنتاج بالنسبة للأفراد الذين تؤخذ منهم، وحسب هذا النظام عد الرجل وحدة كاملة والمرأة نصف وحدة[464]. وحصلت أحيانا تجاوزات من قبل الجباة إذ قاموا بأخذها من المسنين والأطفال والمرضى الذين يعفيهم القانون من دفعها[465].

أما مقاديرها فليست لدينا إشارات عن مقدار ما يدفعه الشخص، إلا أن بعض الباحثين أشار إلى أنها باهظة[466]. ولا سيما على الهراطقة من المسيحيين واليهود والسامرة[467]. لدرجة اضطرت الكثير من اليهود زمن قسطنطين إلى أن يبيعوا أبناءهم لدفع الضرائب الباهظة التي فرضها عليهم أخوه جالوس[468].

فرض البيزنطيون ضرائب على التجارة، خاصة بعض السلع الهامة المستوردة كمادة الحرير الخام والتي كانت تتحمل ضرائب جمركية باهظة أكثر من غيرها من السلع قبل أن تجتاز الحدود[469]، مما ساهم في زيادة دخل الدولة من تلك الضرائب.

أما السفن المحملة بالبضائع فلا يسمح لها بالدخول إلى موانئ البحر الأحمر في أيلة والقلزم إلا إذا دفعت المكوس لمحطة الجمارك في يوتابه[470].

وبالإضافة إلى محطة المكوس الجمركية في يوتابه، هناك محطة برية على بعد ميل من أيلة، على حدود فلسطين مع الحجاز تأخذ المكوس من القوافل المارة بها، وذكر الحميري أن أيلة في الزمن الغابر كانت حد مملكة الروم "وعلى ميل منها باب معقود لقيصر قد كان يأخذون عنده المكوس"[471]. ويبدو انه المكان نفسه الذي عمل فيه زنباع الجذامي عشاراً في الجاهلية، لان منازل قبيلته جذام تركزت حول أيلة، وذلك ان عمر بن الخطاب خرج تاجراً فأخبر ان هناك زنباع بن روح يعشر من يمر به وحاول عمر ومن معه من التجار تهريب كمية من الذهب في ناقة فاكتشفها زنباع فضاعف عليهم العشر[472].

وهناك ضرائب أخرى كثيرة ومختلفة منها ضريبة على العقارات في المدن يبلغ مقدارها واحد في المئة[473].

وكذلك يوجد ضريبة على الميراث بناء على القانون القديم الذي يفرض رسوماً على تنظيم الميراث من غير أحد الأسلاف، ويظهر أن الإمبراطور جستنيان قد ألغاه، ولكنه نظم من جديد واعيد مرة ثانية. بحيث أصبحت الضريبة تفرض على الميراث المباشر فقط، وحدد مقدارها خمسة في المئة[474].

والخلاصة فان النظام الضريبي البيزنطي كان نظاماً جائراً وقاسياً، وكان الناس يحملوا اكثر من طاقتهم وبالتالي عدم استطاعتهم أداء ما يفرض عليهم، وتسبب ذلك في تدهور الحالة الاقتصادية عشية الفتح الإسلامي، مما كان له اكبر الأثر في تسهيل الفتح الإسلامي لبلاد الشام.

أما الضرائب في الفترة الراشدية، فعند فتح بلاد الشام ألغيت جميع الضرائب التي كانت سائدة في الفترة البيزنطية، وبسطت الضرائب وخففت الأعباء، كما انه ساوى بين الجميع في تحمل العبء فألغيت الامتيازات التي كانت تتمتع بها طوائف خاصة كانت تعفى من دفع ضريبة الرأس وغيرها، كأهل البيوتات والهرابذة والكتاب ومن كان في خدمة الملك[475].

وفرضت على بلاد الشام ضريبتان هي: الجزية على الرؤوس والخراج على الأرض إلى جانب ضرائب أخرى فرضت على التجار وأصحاب الحرف، تشير الروايات المتعلقة بالشام إلى ان العرب ميزوا منذ البدء بين ضريبة الرأس وضريبة

الأرض، إذ ان الإعفاء من ضريبة يساعد بدوره على التمييز بين الضريبتين، فأبو عبيدة بن الجراح أطعم أهل السامرة أرضهم عندما صالحهم بالأردن وفلسطين، على ان يكونوا عيوناً وادلاء لهم، وفرض عليهم الجزية فقط، واستمر هذا الوضع حتى خلافة يزيد بن معاوية (60 – 64 هـ) الذي وضع الخراج على أرضهم[476].

كانت الجزية في بلاد الشام في بادي الأمر جريباً[477] وديناراً على كل جمجمة، ثم فرضها عمر بن الخطاب على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً وجعلهم طبقات لغنى الغني وإقلال المقل وتوسط المتوسط[478]، فكان التغيير الأول الذي أحدثه العرب في النظام البيزنطي هو عندما فرض عمر أن تسري الجزية على الجميع[479]. ونجد ذكر لهذه الجزية التي قيمتها دينار وجريب طعام في رواية سيف المتعلقة بصلح بيسان وطبرية وأن هذا الصلح كان على صلح دمشق[480].

وكانت تُحصّل الجزية من أهل الذمة (اليهود، النصارى، المجوس) من الرجال، وتعفى منها النساء والأطفال والشيوخ، والزمنى (المرضى)، ورجال الدين، ويلاحظ أنها كانت تجبى ابتداء نقداً وعيناً من أهل المدن والريف في بلاد الشام لتأمين أرزاق المقاتلة وأسرهم، ثم أعيد النظر فيها بعد سنة 21 هـ فجعلت نقداً على أهل المدن، أما أهل الريف فاستمروا يؤدونها بالنقد والنوع وتدرجت تبعاً لمستوى الناس المعيشي[481].

إلا أن قادة العرب واجهتهم في الشام قضية العرب الذين رفضوا دفع الجزية أنفة فقد رفض جبلة بن الأيهم دفعها وغادر بلاد الشام إلى بلاد الروم، مما دفع عبادة بن الصامت إلى معاتبة عمر قائلاً: "لو قبلت منه الصدقة ثم تألفته[482] لأسلم".

أما ضريبة الأرض فيورد البلاذري مجموعة من الروايات كلها تنسب إلى عهد عمر بن الخطاب، تشير إلى فرض الخراج على كل جريب حسب نوع المحصول[483]، كما أن الروايات المتعلقة بالخراج تشير إلى اختلاف في مقادير الخراج على الجريب الواحد من المحصول نفسه، وقد يعود ذلك إلى اختلاف خصوبة الأرض من مكان لاخر، وبعد المناطق عن الأسواق وقربها منها، ويوضح

ذلك رواية يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح، قال: "قلت للحسن ما هذه الطسوق المختلفة ؟ فقال: كل قد وضع حالا بعد حال على قدر قرب الأرضين والقرب من الأسواق وبعدها"[484].

أما فيما يتعلق بالوقت المحدد في اخذ الخراج فقد حدد لذلك وقت الحصاد، يورد الطبري في الحديث عن صلح إيلياء "أن لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم"[485]، وهنالك رواية أبو عبيد عن أبي مسهر بن سعيد بن عبدالعزيز، عندما سأل عمر بن الخطاب عامله سعيد بن عامر والي حمص عن سبب تباطئه في إرسال الخراج، فبين له انه إنما يؤخرهم إلى غلاتهم فقال عمر: "لا عزلتك ما حييت"[486].

ونظراً لأهمية الضريبة الزراعية كمورد رئيسي من موارد الدولة فإن الخلفاء الراشدين اهتموا طوال عهدهم بشؤون الزراعة في البلاد التي تحتم جغرافيتها أن تكون حرفتها الأولى الزراعة، لان في ذلك مصلحة للمزارعين وللمسلمين عامة[487].

أما ضريبة عشور التجارة فيرجع أصلها عند العرب إلى ما قبل الإسلام، ولما جاء الإسلام نهى رسول الله ــ عليه وسلم ــ عن اخذ العشور[488].

وفي أيام عمر بن الخطاب أعيد فرض ضريبة العشور فيروى أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب "ان تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر قال: فكتب إليه عمر خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهماً، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيهما خمسة دراهم فما زاد فبحسابه"[489] وفي رواية أخرى كتب أهل منبج إلى عمر" دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعشرنا، قال: فشاور عمر أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلم في ذلك، فأشاروا عليه به، فكانوا أول من عشر من أهل حرب"[490]. ومما يضعف هذه الرواية أنها تجعل أهل منبج من أهل الحرب وراء البحر، وهذا غير صحيح، لأن منبج تقع إلى الغرب من نهر الفرات، إضافة إلى ان عمر لم يعشر أهل الحرب بل فرضها على أهل الحرب والذمة والمسلمين[491].

التي يقل وزنها عن الدينار، متوفرة بين أيدي الناس، ومتداولة في الأسواق، وهي قطع النصف دينار والثلث دينار، والثلثين، والربع دينار[500].

أما العملة النحاسية، فقد كانت تسمى (Follis) وهو ما أطلق عليه العرب بالفلس[501]. وكان الفلس في عهد الإمبراطور اناستاسيوس الأول، يزن 30 غراماً، وقد طبع وجه هذه العملة بحرف M، الذي يرمز للعدد 40 نمية الذي يساويه هذا الفلس[502]، وقد حافظ هذا النقد على ثبات قيمته، فالإمبراطور البيزنطي قام بربطه بالنقد الذهبي وتثبيت قيمته، وظلّ هذا النقد سارياً ومتداولاً في الأسواق[503]. إلا أنه ظهرت فلوس أخرى بعد ذلك تقل أوزانها عن هذا الفلس، فكان الفلس المتوسط الذي يحمل حرفاً على وجه العملة ويساوي(20نمية) والفلس الصغير الذي يحمل حرفاً كذلك ويساوي (10 نمية) [504]. وقد استمرت هذه الفلوس تظهر بأوزان تنقص تدريجياً حتى أصبحت عند الفتح الإسلامي تزن ستة غرامات[505].

وبعد الفتح الإسلامي استخدم المسلمون النقود التي كانت شائعة قبل الإسلام وأهمها الدنانير البيزنطية والدراهم الفارسية ، واستمر التعامل بهذه النقود مع بعض التعديلات على شكلها بإضافة بعض العبارات الإسلامية عليها، وكان عمر بن الخطاب أول من اهتم بأمر النقود، فضرب في عام 18 هـ دراهم على النموذج الكسروي نفسه مضيفاً إليه عبارات مثل الحمد لله ومحمد رسول الله ولا اله إلا الله وحده[506].

وفي خلافة عثمان بن عفان ضربت دراهم على النموذج الكسروي ونقش عليه عبارة الله اكبر وكلمات أخرى مثل : بركة وبسم الله والله ومحمد[507] كما ضربت في خلافة علي بن أبي طالب نقود عليها نقوش مشابهة[508].

وفي هذا إشارة إلى مدى الاهتمام الذي أبداه الخلفاء بسك العملة، وما لذلك من أهمية في تيسير دفع الضرائب وتسهيل المعاملات التجارية.

الفصل الثالث

التجارة والعلاقات التجارية

أولاً: أصول التجار

1- التجار المسلمون:

تعددت رحلات التجار المسلمين إلى البلاد المجاورة من أجل جلب السلع التي تحتاج لها بلادهم، ويبدو أن المصادر لم تهتم بذكر أسماء التجار الوافدين الأجانب، بل تذكر "تجار من الحجاز" أو "الضافطة " أو "السُّقاط "، فهؤلاء الضافطة هم الذين ينقلون السلع التجارية والأخبار والشائعات التي كانت تروج في الشام إلى سكان الحجاز[509].

ومن أهم تجار القرن الأول الهجري المعروفين سيمونة البلقاوي[510] تاجر الحبوب، ومروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي[511] الذي كان يبيع الكرابيس[512]، التي أطلق أهل دمشق على من يبيعها بالطاطري[513]. وكذلك كان أبو عبد رب عبيدة بن المهاجر من أكثر أهل دمشق مالاً، فكان كثير الخروج للتجارة، بخاصة إلى أذربيجان[514]. وكثيراً ما خرج أهالي الشام للتجارة في المناطق المجاورة، وبخاصة البصرة[515] أو الهند[516] من أجل جلب السلع وبيعها في الأسواق المحلية.

أما التجار الحجازيون الذين وصلوا إلى بلاد الشام قبل الإسلام وبعده فيذكر منهم أبو أحيحة وابناه خالد ومعاوية اللذان كانا يتجران إلى الشام مناوبة[517]، كما كانت متجراً لأخيهما أبان أيضاً[518].

كما أن هناك قافلة تجارية تعود ملكيتها لهلال بن أسعد التميمي، كانت قد خرجت من الشام للحجاز أيام آل مروان، فيذكر الأصفهاني: "قدمت المدينة وعليها رجل من آل مروان، فلم أزل أضع عن إبلي، وعليها أحمال التجار حتى أخذ بيدي"[519].

وكان للشام دور كبير في حل كثير من المشكلات الاقتصادية في الحجاز، فكانت قوافل عبدالله بن جدعان تضم ألفي بعير محملة بالبر والعسل والسمن من

الشام فيلبك فيها لباب البر بالسمن والعسل، ويأمر منادياً ينادي بمكة داعيـاً النـاس إليها[520]. وكانت غزوة ذي العشـيرة، فكانـت محاولـة لاعتراض عيـر مكـية ذاهبة للشام[521]، كما أن السبب المباشر لحدوث معركة بدر اعتراض قافلة تجاريـة لقريش عائدة من الشام، وفي ذلك ينسب إلى الرسول ـ صلى الله عليـه وسـلم ـ قوله، وهو يستنفر الناس "هذه عير قريش فيها أموالهم لعل الله أن يغنمكموها"[522].

وتبدو قوة المصالح التجارية لدى أهل مكة من مشاركة كل من له نـش[523] فصاعدا في تلك القافلة[524]، التي يقال: إنها بلغت الألف بعير، وأن رأس المال فيها بلغ خمسين ألف دينار[525].

وقد كانت الدولة الإسلامية تساهم في إقراض التجار، فيروي الطبري ضمن أحداث عام 23هـ (643م) أن "هند بنـت عتبـة قامت إلى عمـر بن الخطـاب ـ رضي الله عنه ـ فاستقرضت من بيت المال أربعة آلاف تتجر بهـا وتضـمنها، فأقرضها، فخرجت إلى بلاد كلب فاشترت وباعت"[526]. في حين أقـرض بعـض التجار الناس، فيروي لنا الأصفهاني أن عمرو بن عثمان بن عفـان، عنـدما أتـاه الشاعر عبدالله بن الزبير الأسدي، وكان لابساً ثياباً رثةً، فدعا وكيله وقال: "اقترض لنا مالا؛ فقال: هيهات إما يعطينا التجار شيئاً. قال: فأربحهم ما شاؤوا، فاقترض لـه ثمانية آلاف درهـم، وثانيا عشـرة آلاف، فوجّه بها إليـه مـع تخت ثيـاب"[527]، إضافة إلى "أن العرجي كان غازياً، فأصابت الناس مجاعة، فقال للتجـار: أعطـوا الناس، وعلي ما تعطون، فلم يزل يعطيهم ويطعم الناس حتى أخصبوا فبلـغ ذلـك عشرين ألف دينار فألزمها العرجي نفسه، وبلغ الخبر عمر بن عبدالعزيز فقال: بيت المال أحق بهذا، فقضى التجار ذلك المال من بيت المال"[528]، ويفهم مـن ذلـك أن التجار ساهموا بأموالهم في حل المشكلات الاقتصادية.

كما ساهم التجار في إقراض الجيوش الإسلامية التي كانت تحـارب الـروم بقيادة مسلمة بن عبدالملك (عام 86هـ/705م) بعشـرين ألـف دينـار[529] لفـتح القسطنطينية.

وقد انضمت القبائل العربية التي تسكن على خطوط التجارة إلـى المسـلمين خلال القرن الأول الهجري، فيذكر الواقدي أن "أهل الساحل قـد وادعهـم ودخـل

الله فداء الأمير: أنا رجل تاجر خرجت مع تجار وأخاف أن يرتحلوا فيضيع مالي"(575).

ومن الملاحظ أنّ أغلب المتاجرين مع الشام كانوا من قريش، ولكنّ هذا لا يمنع من وجود تجار من قبائل عربية تاجرت مع الشام، ومنهم أسعد بن زرارة، الذي كان عائداً من الشام برفقة أربعين رجلاً من قومه(576)، كما شوهد سفيان الهذلي بين الزرقاء ومعان عائداً(577)، في حين كان الأعشى بن النباش التميمي يخرج لجلب السلع من الشام برفقة نفر من جماعته(578).

كما دخل الشام تجار آخرون من بلاد مختلفة، نذكر منهم تاجر البصرة خرور أبو غالب(579)، ومن الكوفة عمرو بن قيس الملائي(580)، الذي كان يؤجر نفسه خدمة للتجار، ومحرز بن حريش(581) الذي كان يتجر ما بين الحيرة والشام، والإمام خلف ابن محمد الواسطي(582)، الذي نزل الرملة تاجرا، وعبدالرزاق بن همام بن نافع الصنعاني(583)، الذي سافر من اليمن إلى بلاد الشام من أجل التجارة.

وقد عملت بعض النسوة بالتجارة، إذ كانت المرأة تباشر عمليات البيع والشراء، فيذكر الطبري أن "خديجة بنت خويلد ... امرأة تاجرة ذات شرف ومال، تستتجر [تستأجر] الرجال في مالها ... فلما بلغها عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ... بعثت إليه، فعرضت عليه أن يخرج في مالها إلى الشام تاجرا، وتعطيه أفضل ما كانت تعطي غيره من التجار"(584)، وكان ذلك قبيل الإسلام، فضلاً عن اشتغال هند بن عتبة(585) بالتجارة.

ولم تكن التجارة بالنسبة للمسلمين مقصورة على الأحرار منهم، بل كان بمقدور العبد ممارستها(586)، بعد الحصول على إذن مسبق من أسيادهم، مما ساهم في تخليص الأسياد من عبء إعالة عبيدهم، كما ساهم ذلك في منح العبد حرية العمل، مع الإشارة إلى أن تلك الحرية بقيت منقوصة(587) لبقاء حقوق الاسترقاق. ولدينا أسماء بعض الأسياد الذين كان لهم عبيد مأذونين يعملون في التجارة، منهم الزبير بن العوام، الذي يقال: إنه كان له ألف عبد يعملون في التجارة، في حين كان لعبدالرحمن بن عوف الكثير من العبيد الذين لعبوا دوراً مهماً في القيام بتجارته وتضخم ثروته(588)، كما كان لأبي بكر عبد يتاجر بالثياب، ويروي

الأصفهاني ما نصه "وكان لأبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ مملوك يغل عليه"[589]. كما كان لعثمان مملوك يتاجر له، وفي ذلك يقول:"كنت مملوكا لعثمان، قال: بعثني عثمان في تجارة، فقدمت عليه... فأديت إلى عثمان ماله، وإلى الزبير ماله، وفضل في يدي ثمانون ألفا[590]، علاوة على أن العباس بن عبدالمطلب كان له عشرون عبدا تاجرا، يعملون بالتجارة، وكل عبد منهم يتجر في عشرين ألفا[591]، وفي رواية أخرى، أن عددهم أربعون عبدا[592] يعملون بالتجارة، كما كان لحكيم بن حزام، وعبدالله بن عمر[593] عبيدا مأذونين، مما يدلل على أهمية الدور الذي لعبه العبيد في التجارة خلال القرن الأول الهجري.

وقد مارس العبيد الأعمال التجارية المختلفة، فتتناول الروايات تناولاً واضحاً أنهم مارسوا التجارة في القماش والألبسة[594]، وبيع الزيوت[595]، والحبوب والدقيق[596]، والطعام والمأكولات[597]، والسروج[598]، والرطب والتمر[599]، والرقيق[600]، وبيع الكرابيس[601]، وأجهزة العرائس[602].

وكان يونس بن كرد بن شهريار مولى عمرو بن الزبير، يتاجر من المدينة للشام أيام يزيد بن عبدالملك[603]، وكان مولى لبني عذرة في دمشق، يتاجر إلى أذربيجان وأمصار أخرى[604].

ومن هنا، ندرك أن بمقدور العبد أن يمارس أي تجارة يرغب فيها، ويشتغل في أية معاملة يريدها، ويدخل في أي عقد يشاء، وشأنه في ذلك شأن الأحرار تماما[605] سوى أن مسؤولياته تقتصر على قيمة رأسماله، زائدا قيمته، ولا تتعدى ذلك[606]، وللمأذون أن يشتغل في التجارة على حسابه الخاص، أو أن يكون مع غيره شركة، غير أن منطق الأمور يقتضي أن يكون معظمهم مستخدما لدى أسياده. وقد يقوم مثل هذا المأذون الذي يعمل مع سيده بأعماله التجارية في بلد سيده نفسها، أو قد يسافر إلى مدن أخرى، مكونا فيها فرعا لأعمال سيده، مع أنه يعامل حسب القانون التجاري، كما يعامل الأحرار، إلاّ أنه في الواقع يكون مرتبطا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بسيده، وممولاً تجارته، وبمقدوره سحب رأسماله أو إيقاف اذنه بالممارسة، فيرجع المأذون إلى حالة العبودية.

ولم تقتصر أعمال العبيد على مزاولة التجارة مع أسيادهم، بل كان بإمكانهم الحصول على إذن من أسيادهم بمزاولة التجارة أو الصناعة بمفردهم[607]، وهناك من العبيد من كان غنياً، مثل أبي عبد ربّ مولى بني عذرة، الذي كان من أغنى أهل دمشق[608].

وكان الموالي التجار يرافقون الجيوش في غزواتها، أو في مرابطتها في الثغور للأعمال التجارية، فكانوا يزوّدون المقاتلة بما يحتاجونه من أدوات الحرب والأرزاق، ويشترون من المقاتلة ما يحصلون عليه من الغنائم، ولعل هذا كان يدر عليهم أرباحا طائلة[609]، إضافة إلى أنّ الفائض من وارد بيت المال أو دار الرزق كان يباع إلى التجار، فيقومون بتسويقه في الأسواق[610]، وقد أصدر عمر بن عبدالعزيز أمراً ببيع الغنائم[611].

ويلاحظ أن الموالي هم المسؤولين عن استيراد الحبوب للحجاز من الشام أيام الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ ويفهم ذلك من سؤال أبي بردة الأشعري، وعبدالله بن شداد لعبدالله بن أبي أوفى مولى عثمان بن عفان، وعبدالرحمن بن أبزي، مولى خزاعة، عن كيفية شراء الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ للقمح والزيت من الشام، فقد ذكر الطبري أنهم "على عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يسلفون الحنطة والشعير والزبيب، فقال عبدالله: كنا نسلم إلى نبط الشام في الحنطة والشعير، والزبيب إلى أجلٍ معلوم، فقلت: فمن كان له زرع ؟ قال: لم نسئلهم [نسألهم] عن ذلك، قال: ثم أرسلاني إلى عبدالرحمن بن أبزي فسئلته [فسألته] عن مثل ذلك، فرد مثل رده، فقال: إن كان أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يسلفون في كيل معلوم ولم نكن نسئلهم [نسألهم] ألهم حرث أم لا"[612].

وقد عمل الموالي في الصيرفة أيضا، وكانت صلتهم ببيت المال قوية، لدرجة أنهم كانوا يشترون من الموارد العينية كالذهب والفضة الكثير، ثم يسكّونها نقودا، وورد أن "عبدالله بن مسعود باع نفاية بيت المال بدراهم دون وزنها، فذكر لعمر ابن الخطاب فنهاه عن ذلك، وقال: أوقد عليها حتى يذهب ما فيها من النحاس أو حديد، تخلص بالفضة، ثم بع الفضة بوزنها"[613].

ولم يقتصر الموالي على مزاولة التجارة الداخلية، بل زاولوا التجارة الخارجية، فيذكر الأزدي ضمن أحداث عام 123هـ أن "مولى لبني أمية يبيع الحديد عند خاتمة البلاط"[614]، وذلك بالمدينة المنورة، إضافة إلى أن حكم بن ميمون، مولى الوليد بن عبدالملك، كان يكري جماله لنقل الزيت من الشام إلى المدينة المنورة لبيعه فيها، فيذكر الأصفهاني أن "الحكم بن ميمون مولى الوليد بن عبدالملك.... يُكري الجمال، ينقل عليها الزيت من الشام إلى المدينة"[615].

ومهما يكن من أمر، فقد لعب الموالي دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية بعامة، والتجارية بخاصة، وبذلك، شاركوا في الحياة الاقتصادية، واستفادوا من سادتهم وشاركوهم الأعمال في مختلف المجالات، لدرجة أن تشكلت منهم طبقة اقتصادية جيدة، كما يبدو أفضل من مواليهم العرب[616].

2- تجار أهل الذمة

شارك أهل الذمة من يهود ونصارى المسلمين في القيام بتنشيط الحركة التجارية في بلاد الشام في العصر الأموي سواء منها التصدير أو الاستيراد أو أعمال الصيرفة.

أ ـ تجار اليهود:

لقد مارس اليهود التجارة في بلاد الشام، فقاموا ببعض الأعمال التجارية، إذ تذكر الروايات أنهم مارسوا تجارة الحبوب[617] بالمدينة، وتاجرو بالخدم والجواري والغلمان والديباج وجلود الخزّ والفراء، والسيوف[618]، ومنهم من تاجر بالبز من الشام إلى المدينة[619]. كما مارس اليهود تجارة بيع الحيتان بأيلة[620]. ويؤكد التطيلي وجود بعض العائلات اليهودية في مدينة صور التي كانت تتاجر بالسفن والمراكب التي كانت تمتلكها، فتجوب البحار شرقاً وغرباً بقصد التجارة[621]. ويذكر ابن خلكان أن بعض اليهود اشتغلوا وكلاء تجارة في الرملة[622]، بينما أطلق ابن خرداذبة على تجار اليهود الذين يجوبون البحر المتوسط اسم الراذانيّة[623].

وتولى الصيارفة اليهود في بعض مدن الشام عملية تبديل العملة من فئة لأخرى[624]. ويشير الجاحظ إلى أن اليهود اختاروا هذه المهن التي تمكنهم وثرواتهم من التحكم برقاب المجتمع، لأنها تتعلق بالأمور المالية والاقتصادية[625].

كما لعب اليهود دوراً في نقل السلع من الهند والصين إلى بلاد الشام. فيذكر ابن خرداذبة أنهم:"يمضون إلى السند والهند والصين، فيحملون من الصين المسك والعود والكافور، والدار صيني، وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي ... وإن شاءوا حملوا تجارتهم من فرنجة في البحر الغربي، فيخرجون بإنطاكية، ويسيرون على الأرض ثلاث مراحل إلى الجابية". وبذلك لعب اليهود دور الوسطاء[626] في نقل السلع التجارية بين الغرب والشرق، بالإضافة إلى عمليات البيع والشراء[627].

ورغم تحريم الإسلام للربا إلا أن اليهود اشتهروا بالربا، فجنوا منه أرباحاً طائلة[628] ساعدهم في ذلك تسامح الدولة الإسلامية معهم فيما يتعلق بشؤون حياتهم العامة ومنها المعاملات التجارية.

ب ـ تجار النصارى:

لقد مارس النصارى التجارة إلى جانب المسلمين واليهود، وقد كفلت عهود الصلح للذميين حرية العمل، إذ كان في شروط الصلح بينهم وبين أهل بعلبك أن يسافر تجار بعلبك إلى حيث أرادوا من البلاد التي صالح العرب عليها. وقد ذكر البلاذري في فتوح البلدان ما ورد في كتاب الأمان لنصارى بعلبك "لتجارهم أن يسافروا حيث أرادوا من البلاد التي صالحنا عليها"[629]. وقد ذكرت المصادر أن أحد تجار النصارى، ويدعى سيمونه البلقاوي[630] كان يتاجر بالقمح من البلقاء إلى المدينة، كما قام أنباط الشام في نقل السلع الشامية من حبوب وزيتون من الشام إلى الحجاز[631]، ويشير ابن قيم الجوزية[632] إلى أن عامل السوق بالمدينة كان يأخذ من النبط على الزيت والحنطة نصف العشر.

وقد لعبت الأديرة دوراً مهماً في الأعمال التجارية، فكانت مخازنَ للسلع فضلاً عن كونها مصارف للنقود[633] ومن هذه الأديرة دير البخت ودير صليبا بدمشق[634]، وكذلك دير الرمان الذي يقع بين الرقة والخابور، الذي كانت تنزله القوافل المتحركة بين الشام والعراق[635]، إضافة إلى دير مارون[636] الذي كان

يحوي أموالاً طائلة، إذ يذكر ابن البطريق عند حديثه عن هرقل:"فتركهم وذهب إلى دير مارون فخرج إليه الرهبان الذين في دير مارون فاستقبلوه، وكان هرقل مارونياً، فأعطاهم مالاً كثيراً، وأعطى للدير ضياعاً وقوّى أمرهم"[637].

كما لعب التجار النصارى دوراً مهماً في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، فقد جلب هؤلاء التجار أثناء قدومهم للشام الكثير من السلع ومنها الفسيفساء التي استخدموها في بناء كنائسهم وتجميلها[638].

وأحيانا كان أهل المدينة يقرضون الأموال لنبط الشام لجلب السلع الغذائية والأطعمة من الشام[639]، وأحياناً كانوا يتعاونون في الأعمال التجارية كشركاء[640].

وقد بلغت قيمة الثروة في دير سمعان القريب من دمشق أربعمائة ألف دينار[641]. يستدل من ذلك على عظم ثروة الأديرة ودورها في العملية التجارية.

ثانياً: أصناف التجار

1- التاجر الركاض:

هو التاجر الذي ينتقل من بلد إلى آخر، ويحمل معه رقعة بأسعار البلد الذي يريد العودة إليه، ثم يضيف إلى ذلك نفقات النقل والمكوس، وما يحتاج إليه من مؤن حتى يصل إلى محل بيعها، ثم يقارن بعد ذلك بالسعر الموجود في الرقعة الأولى ليتأكد من ربحه، وإذا دخل بلداً لا يعرفه يعتمد على وكلاء يثق بهم في كل بلد غريب عنه يساعدوه، ويجب عليه إذا دخل بلداً غريباً عنه أن يدرس الوضع التجاري فيه، حتى يكون على بينة من أخبار السوق والسلع فيه[642].

2- التاجر الخزان:

هو التاجر الذي يقوم بشراء السلع والبضائع ويخزنها وقت توافرها مستغلاً كثرة عرضها، وتوافرها في الأسواق، ثم يحفظها وينتظر الفرصة المناسبة لبيعها بعد أن تصبح قليلة إما لانقطاع توريدها، أو لصعوبة نقلها وارتفاع تكاليف ذلك، أو لكثرة الطلب عليها، ويقوم بعرضها للبيع عندما تفقد وعند الحاجة لها[643].

ويستلزم هذا التاجر على أن يدرس طبيعة الحاكم، من حيث عدله أو جوره، قوته أو ضعفه، وفي ذلك يقول الدمشقي:"فإن كان عادلاً ودولته ضعيفة الأعداء

وجباياته دارّة وأمواله كثيرة، فهذه النعمة الشاملة، وإن كان عادلاً، غير أنه ضعيف عن قهر أعدائه فيجتنب شراء الأثقال ويعتمد على الخف الذي يمكن إخفاؤه وسترة"[644]. فعلى الخزان أن يبتعد عن شراء ما ثقل من السلع، بل يشتري ما خفّ منه، وسهل حمله، وستره، أو يقلع عن فكرة الشراء، حتى تتغير الأوضاع، وإذا اتصف الحاكم بالعدوان مع قوة دولته، فعلى الخزّان أن يتظاهر بالفقر، فلا يشتري ما يحتاج إليه السلطان، وأما إذا اتصف الحاكم بالفقر والضعف، فعلى التاجر الخزان أن يرحل إلى بلد يكون فيها إصلاح لوضعه التجاري [645].

وقد يعتبر هذا النوع من التجارة مخالف للشريعة لأن فيه نوع من الاحتكار، ويقوم على خزن السلعة إلى أن تنفذ من السوق ثم يقوم بعرضها للحصول على أرباح كثيرة.

3- التاجر المجهز:

هو التاجر الذي لا يسافر ولا ينتقل من بلد إلى آخر، وإنما يجهز السلع، ويعتمد في تجارته على وكلاء له مأمونين يرسل لهم البضائع التي يبيعونها أو يشترونها[646]. يقول الدمشقي:"إن قانون المجهز هو أن ينصب له في الموضع الذي يجهز إليه من يقبض البضائع التي يصدرها إليه، ويتولى هذا القابض بيع وشراء الاعواض عنها، ويكون ثقة أميناً مأموناً موسراً، قد نصب نفسه للتجارة مع خبرة بها، فيكون الحمل إليه ... وله حقه في الربح في كل ما يبيعه ويشتريه"[647].

ثالثاً: الشركات التجارية

كان باب التجارة مفتوحاً أمام جميع رعايا الدولة سواء المسلمين أو أهل الذمة ذكوراً وإناثاً، أحراراً وعبيداً بلا استثناء، وأمام غيرهم فكانوا يدخلون البلاد الإسلامية مستأذنين للتجارة، وكان الأفراد لضرورات مالية وإدارية وعملية ومكاسب أكثر يجتمعون في شركة للتجارة، وقد ذكرت كتب الفقه في العصر الأموي أنواعا من الشركات معروفة في ميدان التجارة[648].

لقد عرفت لدى التجار في بلاد الشام، كما هي حال المعاملات التجارية في المجتمع الإسلامي، أشكالاً متعددة من الشركات، منها شركة المفاوضة، وشركة

العنان، وشركة الوجوه، ولكن الحديث عن الشركات يغلب عليه الطابع النظــري، إذ أن المصادر لم تقدم لنا مادة عن الواقع العملي لتلك الشركات.

1- شركة المفاوضة:

تتكون هذه الشركة بين طرفين أو أكثر، ويتساويان في رأس المال، وكــذلك المساواة في الربح والخسارة، ولكل من الشريكين حق التصرف والتعامــل بــرأس المال حسب تقديره وفي أي وجه من وجوه التجارة لأن المفاوضة تتضمن الوكالــة والكفالة[649]، وإذا زاد مال أحد الشركاء على الآخر فسدت الشركة في قول أصحاب أبي حنيفة[650].

ويرى مالك ــ رحمه الله ــ أن الوكالة والكفالة أمر أساسي ومهم في شــركة المفاوضة، ولكن المساواة في تقديم رأس المال بين الشريكين فهي ليست بضرورية، كما أن هذه الشركة تجوز بين الحر والعبد المأذون له بالتجارة، وكذلك بين المســلم والذمي بشرط أن يكون المسلم حاضراً في جميع أعمال التجارة[651].

ومن أمثلــة هذه الشــركات، ما ذكره ابن حجــر[652] أن القاســم بــن مخيمرة (ت 101هـ)، الذي يسكن دمشق كان يعمل بالتجارة مع شريك له يتقاسمان الربح بينهما سنوياً.

2- شركة العنان:

تختلف الأسس والشروط التي تقوم عليها هذه الشركة، فليس هناك مساواة في إسهام كل طرف برأس المال، وكذلك في تحمل المسؤولية، وبالتالي ليس ضــرورياً أن تتساوى حصص الأرباح بين الطرفين، إلا أنها قد تكــون متساوية، ومن شروط عقد هذه الشركة أنها تســمح لكــل طرف أن يساهم ببعض ماله ويحــتفظ بالبــاقي لنفسه[653]. ويرى الكاساني جواز العمل بشركة العنان[654]، ويجوز أن تؤسس هــذه الشركة مع الصبي البالغ، أو مع العبد المأذون له بالتجارة، وكــذلك بــين المســلم والذمي، ولا يوجد تحديد لأنواع السلع التي يجب المتاجرة بها، فقد تكــون التجــارة بأصناف كثيرة من السلع، أو بصنف واحد[655].

أما عن رأي الفقهاء في نوعية المال المشترك، فالشافعي لا يقر دمج مــالين مختلفين كالدنانير والدراهم، بينما يرى أتباع مالك أنه ليس ضرراً فــي ذلــك[656].

وأوجد الشيباني مخرجاً لذلك، فقد أجاز تشخيص الدخول في شركة عنان رأس مال أحدهما مائة دينار، والآخر ألف درهم[657].

3- شركة الوجوه:

تسمى هذه الشركة أيضاً بشركة المفاليس، لأنها تؤسس بين طرفين دون أن يكون لها راس مال، فأصحاب الشركة يشتريان بالنسيئة[658] ويبيعان نقداً، وقد سميت بشركة الوجوه لأن وجوه أصحابها تعتبر رأس مال الشركة، أي أن من يشتري بالنسيئة شخص معروف بين الناس باستقامته وسمعته الحسنة، أما أرباح الشركة فهي توزع بين الشريكين حسب الاتفاق[659].

أما رأي الفقهاء في شركة الوجوه، فيراها الشافعي شركة باطلة، لأنه لا يمكن اعتبار هذه الشركة صحيحة دون رأس مال[660]، في حين أن مالك بن أنس ينكر شركة الوجوه[661].

ويذكر الكاساني أن الناس قد تعاملوا في هذا النوع من الشركات منذ أزمنة بعيدة، حتى جاء الإسلام، ولم ينكرها الرسول ـ عليه السلام ـ لأنها تشتمل على الوكالة، ويقول الكاساني: "الوكالة جائزة والمشتمل على الجائز جائز"[662].

وكانت الشركات عموماً تستمر في نشاطها التجاري، طالما أن الطرفين موافقان ضمناً على ذلك، أما إذا أراد أحدهم أن ينهي أعمال الشركة وتتوقف عن ممارسة العمل، فإن هذا الأمر لم يكن يواجه صعوبة، لأنه لم يكن من ضمن شروط العقد ما يمنع أحد الطرفين أن يفسخ عقد الاتفاق متى أراد[663].

رابعاً: العلاقات التجارية الخارجية لبلاد الشام

شهدت بلاد الشام حركة تجارية نشطة ومزدهرة نظراً لعلاقات بلاد الشام التجارية مع الدول المجاورة والدول البعيدة، ونظراً لعلاقات أهل الشام مع التجار الآخرين، وللخبرة الكبيرة التي اكتسبها أهل الشام نتيجة لسفراتهم المتعددة، وسنتناول البلدان التي كان لها صلات تجارية مع بلاد الشام بشيء من التفصيل.

ظهور الجمال[671]، إذ كان إقليم أقور[672] هو الوساطة بين العراق والشـام، ينزلـه التجار في منتصف الطريق[673].

إن وجود الفائض من الغلات والمصنوعات في كل من العراق وبلاد الشام قد ساعد على النشاط التجاري بين البلدين.

2- مصـر:

كانت تجارات مصر الذاهبة إلى الشام تسلك الطريق البري الذي أشار إليه ابن خرداذبة، وهو يبدأ من الفسطاط إلى بلبيس، والعريش، ورفح، وغـزة، والرملـة، ومنها إلى طبرية، ثم إلى دمشق[674].

وتبرز مدينة رفح بين مصر وفلسطين مركز عبور للتجارة بين مصر والشـام، لذا أصبحت مركزا لجباية عشور التجارة من التجار المارين بها[675]، إضافة إلـى بروز أيلة في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز، بوصفها مركزا آخر مـن مراكـز جباية العشور[676].

وقد استخدمت الجمال لنقل السلع بين مصر وبلاد الشام، وكانـت تسـتغرق الرحلة بين البلدين ستة أيام[677]، وانتشرت عدد من الخانات على الطريق التجـاري بين مصر وبلاد الشام، منها خان البئر، وخان البكرة، وكان يباع في هذه الخانـات لوازم السفر[678].

وأشار المقدسي إلى أن دمشق كانت تصدر الديباج ودهن البنفسج والصفريات والجوز والقطين والزبيب[679]، كذلك كانت تصدر بلاد الشام إلى مصر التفـاح[680] والخرنوب[681]، كما كانت تصدر إليها الأصناف الجيـدة مـن السـلاح، والأدوات النحاسية خاصة القدور الدمشقية[682]، وحملت الأخشاب من حصن التينات بالشـام إلى مصر[683].

يتضح أن التبادل التجاري بين مصر وبلاد الشام كان فـي غايـة النشـاط والأهمية. وذلك نظراً لغنى هذه البلاد بمنتوجاتها، وباعتبار مصـر مـن المراكـز التجارية الكبرى التي تكتظ بالبضائع المختلفة، فيقصدها التجار من أماكن مختلفـة، للقيام بالتبادل التجاري، وقد كانت الشام تصدر بضائعها التي تنقلها السفن عبر البحر الأحمر إلى الساحل الشرقي لإفريقية[684]، وعند عودتهـا تقـوم بشـحن البضـائع

المختلفة، وبخاصة الذهب الذي يؤتى به من داخل إفريقيـة[685]. كمـا أن التجـار والباحثين عن الذهب، كانوا يأتون إلى مدينة أسوان في جنوبي مصر حيـث كـان يزدحم فيها تجار الذهب[686].

3- بلاد الحجاز:

إن المتتبع للعلاقات التجارية بين بلاد الشام وبلاد الحجاز، يجـد أن هنالـك صلات تجارية منذ القدم[687]، إذ أن قوافل التجار الحجازيين كانت تسـير محملـة بالسلع من الشام إلى الحجاز، إذ ذكر أن عبدالرحمن بن عوف كان يمتلك سـبعمائة راحلة تحمل السلع والمنسوجات الشامية إلى بلاد الحجاز[688]. وقد ذكر أن أول من حمل القمح من الشام إلى بلاد الحجاز هاشم بن عبد مناف[689]، كما أن النبط سكان بلاد الشام الأصليين قد حملوا الحبوب من بلاد الشام إلى الحجاز منذ القدم[690].

ومن الموانئ المهمة التي لعبت دوراً بارزاً في تنشيط التجارة بين بلاد الشام والحجاز جدة، فيذكر الاصطخري أن "جدّة هي فرضة أهل مكة على مرحلتين منها شط البحر، وهي عامرة، كثيرة التجارات والأموال، ليس بالحجاز بعد مكة أكثر مالاً وتجارة منها"[691]. وكان ميناء القلزم المصري هو الواسطة التي تصل عن طريقـه بضائع بلاد الشام إلى الحجاز، إذ كانت تحمل منه السلع القادمة من الشام براً، يقول الاصطخري: "ومنها تحمل حمولات الشام ومصر إلى الحجاز واليمن وسواحل هذا البحر"[692].

لقد كان الحجازيون يترددون كثيراً على بلاد الشام للتجارة، خـلال العصـر الأموي. يروي الأصفهاني، أن يونس الكاتب خرج للتجارة من الحجاز إلـى بـلاد الشام، أيام الوليد بن يزيد، فيذكر "خرج يونس الكاتب من المدينة للشام في تجـارة فبلغ الوليد بن يزيد مكانه ... ثم قلت له جعلني الله فداء الأمير، أنـا رجـل تـاجر خرجت مع تجار، وأخاف أن يرتحلوا فيضيع مالي"[693].

وكان أهم ما تستورده الحجاز من بلاد الشام الفواكه والمنسـوجات والمـواد الغذائية، فكان حكم الوادي، مولى الوليد بن عبدالملك، يكري جماله لنقل الزيت مـن الشام إلى المدينة[694]. ويروي اليعقوبي أن علياً بن الحسين كانت لـه إبـل تحمـل الفاكهة من الشام إلى المدينة[695]، كما أن الأصفهاني يذكر أن قوافل من الشام قـد

خرجت إلى الحجاز، إذ يذكر أن قافلة تجارية تعود ملكيتها لهلال بن أسعد التميمي، كانت قد خرجت تحمل سلعاً وبضائع من الشام إلى الحجاز أيام آل مروان(696).

لقد كانت حركة التجارة نشطة بين بلاد الشام والحجاز، خاصة في موسم الحج، حيث كان التجار يحملون معهم في طريق عودتهم بضائع الشرق من جدّة إلى بلاد الشام(697)، وبالمقابل فإن حركة نقل بضائع الشام بواسطة السفن عن طريق البحر الأحمر إلى الحجاز، كانت في قمة ازدهارها(698).

4- الدولة البيزنطية:

بالنسبة للصلات التجارية بين العرب والدولة البيزنطية فقد استمرت بالرغم من كثرة الحروب والصراع القائم بينهما، فكان لا بد للبيزنطيين أن يتخطوا العداء الديني والسياسي في سبيل التجارة(699)، فالدولة البيزنطية لم تكن تستطيع الاستغناء عن جميع منتجات العالم العربي، وأن التوابل والبضائع الشرقية التي يقوم العرب بتجارتها بدور الوسيط، كانت تعتبر ضرورية لسلامة اقتصاد بيزنطة(700). حتى أن سلعة الحرير الهامة، كانت بيزنطة بحاجة لاستيرادها من العرب، بالرغم أن مصانعها كانت تقوم بإنتاج المنسوجات الحريرية، إلا إن هذه الصناعة لم تكن متقدمة في الدولة البيزنطية فكميات منسوجات الحرير التي تنتجها مصانع الدولة لم تكن كافية لسد مطالب البلاد والدولة، كما أن المصانع الخاصة لم تكن قادرة على إنتاج كميات من المنسوجات الحريرية التي تتطلبها التجارة(701).

لذلك لم تحاول الدولة البيزنطية فرض حصار شامل إطلاقاً، فقد خصصت موانئ لاستقبال تلك التجارة، وفرضت على هذه الموانئ رقابتها(702). فجعلت ميناء طرابيزون(703) أحد هذه الموانئ، وكانت طرابيزون مقصداً للتجار العرب، وقد أكد ذلك ابن حوقل فقال:"وهي مدينة يجتمع فيها التجار من بلد الإسلام فيدخلون منها إلى بلد الروم للتجارة، ويخرجون بها"(704)، ويصفها المسعودي بقوله:"لها أسواق في السنة يأتي إليها كثير من الأمم للتجارة من المسلمين والروم والأرمن"(705).أي أنها مركز مهم للتجارة يقصدها التجار، ومن بينهم تجار الشام للقيام بالتبادل التجاري وكان يخرج إليها تجار الشام وغيرهم لجلب سلع الروم، وكانت أكثر هذه السلع تصل إلى بلاد الإسلام عن طريقها، وقد أوضح ابن حوقل ذلك، فقال:"وأكثر

ما يخرج إلى بلاد الإسلام وبلده من الديباج والبز، وثياب الكتان الرومي وثياب الصوف والأكسية الرومية من أطرا بزندة"[706].

هذا وقد أدت فترات السلم بين المسلمين والبيزنطيين إلى تكوين علاقات تجارية نشطة، وتردد التجار المسلمين على القسطنطينية، مما أدى إلى إنشاء مقر لهم يجتمعون فيه، إذ يقول المقدسي:"ويجب أن نذكر أسباب القسطنطينية، لأن للمسلمين بها دار يجتمعون فيها ويظهرون الإسلام بها"[707]، ثم يوضح بعد ذلك المقدسي أهمية القسطنطينية بالنسبة للمسلمين فيقول:"فرأيت أن أصور ذلك للعيون وأوضحه للقلوب، وأذكر الطرق إليها لحاجة المسلمين إلى ذلك، وقصدهم في شراء الأسارى والرسالات والغزو والتجارات"[708].

هذا ولم يكن يحق للتجار الشاميين في بيزنطة الخروج والتجول في المدينة لبيع سلعهم، ومن يرفض ذلك عرض نفسه للعقوبة، وإذا وردت البضائع الشامية، فعلى التجار المختصين أن يشتركوا جميعاً في شرائها[709].

أما عن الضريبة التي كانت تأخذها بيزنطة على التجار الشاميين وغيرهم فكان يتم ذلك في مدينة أطر بزندة إذ كانت تؤخذ الضريبة على الداخل والخارج منها، وكذلك في مدينة ملطية وشمشاط[710].

وأخيراً على الرغم من الحروب التي كانت قائمة مع بيزنطة، فإن العلاقات التجارية كانت قائمة بين الدولتين، ولم تؤدِّ تلك الحروب إلى توقف التبادل التجاري بينهما.

5- المغرب والأندلس:

شهدت التجارة بين بلاد الشام وشمال إفريقية ازدهارا كبيرا بعد أن أتم الأمويون فتحها ونشر الإسلام فيها في زمن الوليد بن عبدالملك، وجاءوا من هناك بالثياب الفاخرة[711].

أما العلاقات التجارية بين الأندلس وبلاد الشام ترجع إلى أوائل الفتح الإسلامي للمغرب والأندلس[712]. إذ كانت الصلات التجارية بين الشام والأندلس قوية ومنظمة، فلم يكن للبعّد المكاني بين المشرق الإسلامي، والمغرب الأقصى أثر كبير في إعاقة هذه الصلات، فكانت القوافل القادمة من بلاد الشام تصل إلى شمال

إفريقية منطلقة من دمشق إلى الرملة، ومنها إلى مصر وشمال إفريقية، حاملة معها بضائع الشرق ومنتجات الشام، لتصريفها في الأسواق المغربية والأندلسية[713]. وقد أشارت المصادر إلى بعض السلع التي تأتي من الأندلس، مثل الخدم والجواري الروميات والأندلسيات والجلود التي كانت تجلب من الأندلس إلى بلاد المشرق الإسلامي[714]، وبذلك يمكن القول: إنّ بلاد الشام كانت على علاقات تجارية مع الأندلس، وقد ساهم التجار في نقل السلع التجارية بينهما.

6- الهند والصين:

شهدت الحركة التجارية نشاطاً مزدهراً بين بلاد الشام والهند، حيث سير التجار رحلات تجارية بين البلدين، إذ يذكر البلاذري أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان قد أرسل تماثيل من الذهب في السفن لكي تباع في بلاد السند والهند[715]. أي أن حركة الملاحة الشرقية كانت قائمة في بداية العصر الأموي.

وقد ارتبطت بلاد الشام بحركة الملاحة هذه في تجارتها مع الشرق بموقعين هامين: وهما الرقة وبالس على الفرات، فاستمرت الرقة محافظة على ازدهارها القديم تحت السيادة العربية كمركز لتلقي البضائع[716]. أما بالس فقد أصبحت محطة تجارية مهمة في العصر الأموي، ويصفها الاصطخري بقوله إنها:"فرضة الفرات لأهل الشام"[717] أي أنها الميناء الرئيسي على الفرات الذي يستخدمه تجار الشام. هذا دليل كاف على أن هؤلاء التجار كانوا يأتون إليها عند حدود بلدهم، فيركبون السفن ومعهم بضائعهم في طريقهم إلى الشرق، وينزلون بها عند عودتهم. وفي رحلات الشرق البعيدة فإن جزيرة سيلان كانت تعتبر أقصى حد يمكن أن تصل إليه السفن الفارسية، والأثيوبية في القرن السادس الميلادي[718]، أما في العصر الإسلامي فيظهر أن السفن العربية قد تخطّت حدود هذه الجزيرة إلى أن وصلت إلى كله بار (ملقا) ثم عبرت المضيق مبحرة إلى الصنف (كمبوديا) وبعد ذلك تابعت إبحارها لتصل إلى جزيرة صندر فولات، ولم يتوقف العرب عند هذه الحدود، بل خاضوا غمار بحر الصين حتى وصلوا إلى خانقو (كانتون)، ميناء الصين[719].

ومهما يكن فإن رحلات العرب البحرية إلى الصين، يبدو أنها لم تكن مكثفة حتى نهاية القرن الأول الهجري، إلا أنه بالمقابل كان الصينيون يبدون نشاطاً عظيماً

في خوض غمار البحر، فكانوا يحملون بضائعهم على السفن ويبحرون بها إلى دلتا نهر السند، ثم بعد ذلك يتابعون رحلتهم إلى الخليج العربي حيث كانت سفنهم ترسو في ميناء سيراف التي تقع على الساحل الشرقي لهذا الخليج، وأحياناً كانت هذه السفن تتابع إبحارها في مياه الخليج حتى تصل إلى مصب نهر الفرات. ولكن في بداية القرن الثاني الهجري بدأت تقلّ رحلات الصينيين إلى الخليج العربي، بعد أن أصبح المسلمون يقومون بمزيد من الرحلات إلى الصين[720]. ويبدو أن هؤلاء المسلمين لم يكونوا فقط من التجار العرب بالتحديد، بل كان من بينهم التجار الفرس الذين كانوا يشاركون مشاركة أساسية وفعّالة في التجارة الشرقية في ظل الحكم الإسلامي[721]. ومن التجار المسلمين الذين دخلوا إلى بلاد الصين للتجارة أحمد ابن مسلمة، الذي عاش خلال القرن الأول الهجري، ويعتبر من أكثر التجار عملاً في التجارة البحرية[722].

أما العلاقات التجارية مع الهند، فكانت مزدهرة وبخاصة مع مناطق الساحل الغربي للهند لكونه الأقرب إلى بلاد العرب، ولغناه بجميع أنواع الحاصلات[723]. وقد تركزت هذه العلاقات التجارية مع مدينة الديبل التي تقع عند مصب نهر السند، فهي كانت تعتبر من أهم مراكز التجارة في الهند، ويقول الاصطخري إنها:"مدينة عامرة وبها مجمع التجار وهي فرضة لبلد السند"[724]. أي أنها مركزاً تجارياً كبيراً، وملتقى للتجار، وهي الميناء الرئيسي الهام لبلاد السند، حيث تتكدّس فيه البضائع المختلفة والمعدّة للتصدير. فكانت السفن الإسلامية الذاهبة إلى الهند والصين، ترسو عندها في الذهاب والإياب، فيقوم العرب بالتبادل التجاري مع التجار الهنود الذين كانوا يأتون ببضائعهم الكثيرة والمتنوعة من داخل البلاد[725].

أما مدينة مولتان التي تقع بمجاورة نهر السند، وغير بعيدة عن الديبل، فهي تعتبر ثغراً من ثغور المسلمين، ومركزاً هاماً للتجارة، نظراً لوجود معبد فيها يلقى تقديساً كبيراً عند الهنود الذين يأتون من جميع أنحاء البلاد للحجّ إليه، فيحملون معهم بضائعهم المختلفة ويقومون بالتبادل التجاري مع العرب[726]. وبذلك يمكن القول: إنه كان هنالك علاقات تجارية بين بلاد الشام والهند والصين.

كما كان التجار يحملون القرمس من أرمينية إلى بلاد الشام، لاستعماله في تلوين الأقمشة الصوفية[739]، وكذلك حملت البسط والوسائد والمقاعد من أرمينيا[740].

خامساً: العوامل التي ساعدت على نشاط التجارة

لقد كانت هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تطور ونشاط الحركة التجارية في العصر الأموي تمثلت في: .

1- اتساع الدولة:

كان لاتساع الدولة الأموية التي امتدت شرقاً حتى نهر سيحون وجيحون وبلاد السند والهند، وغرباً حتى الأندلس أثرٌ كبيرٌ في تطور التجارة في الدولة الأموية، وبالتالي أصبحت الدولة الأموية مهيمنة على كل من البحار والمحيطات الآتية: البحر الأحمر والبحر المتوسط وبحر العرب والمحيط الهندي، والخليج العربي، وهي بحار ومحيطات كانت تسيطر على جميع الخطوط الملاحية التجارية البحرية التي كانت تربط الشرق بالغرب[741]، حيث كان لاتساع الدولة دور كبير في التبادل التجاري وتنوع المواد المتاجر بها وتنوع الصناعات والخبرات والمنافسة.

2- حماية الطرق:

بذل الأمويون جهوداً كبيرةً من أجل حماية الطرق، حيث يذكر البلاذري أن الحجاج بن يوسف الثقفي أمر قائد عُمان بتسيير حملة إلى الديبل[742]، وهو موطن الميد قراصنة البحر، وذلك عندما تعرض ميد الديبل لسفينة فيها نساء مسلمات، فاستغاثت امرأة بالحجَّاج، فلبى الحجَّاج نداء هذه المرأة[743].

وقد نفى الخليفة عبدالملك بن مروان بني هلال وبني سليم، لاعتراضهم القوافل إلى غربي سيناء، وإذ عملوا خفراء قوافل تارة هناك، وقطاع طرق طورا آخر[744].

وكذلك بذل خلفاء بني أمية جهوداً كبيرة في محاربة قطاع الطرق الذين يعتدون على طريق الحج الشامي، حين قام أبو النشناش التميمي[745] باعتراض القوافل التجارية المارة على طريق الشام الحجاز خلال القرن الأول الهجري،

ويبدو ذلك العمل راجعاً إلى توالي سنوات الجدب[746] والقحط التي مرت بها بلاد الحجاز.

3- انتعاش نشاط الطرق واهتمام الخلفاء بها:

لقد انتعشت الطرق البحرية والنهرية والبرية في الدولة الأموية، وظهر هذا النشاط نتيجة زيادة الطلب على الواردات وتبادل السلع والتجارات بعد استقرار عملية الفتوح العربية الإسلامية، وتأسيس الأمصار والمدن، فنشطت أنماط إنتاجية غير زراعية في هذه المراكز الحضرية، حيث جذبت هذه المراكز بدورها الطرق التجارية: البحرية، والنهرية، والبرية[747].

ومن مظاهر اهتمام الخلفاء بالطرق، ما قام به الخليفة الأموي الوليد بن عبدالملك، إذ يذكر الطبري في أحداث عام 88هـ بأنه كتب إلى عمر بن عبدالعزيز يأمره "بتسهيل الثنايا وحفر الآبار في البلدان"[748]. كما تتضح جهود الوليد في وضع المنائر على الطرقات، وحفر الأنهار والبرك وإصلاح الطرق ووضع الأميال، ويذكر ابن الفقيه عنه أنه "أول من حفر المياه في طريق مكة إلى الشام"[749]، كما أنشئت الأحواض والصهاريج المملوءة بالمياه[750] لسد حاجة المسافرين، وبذلك تمكن بنو أمية من تأمين الطرق التجارية التي تقطع بلاد الشام.

ولا شك أن الطرق التي أقامتها الدولة الإسلامية للبريد[751] هي نفسها التي اعتمدها التجار والحجاج في تحركاتهم بين الشام والأقاليم الإسلامية الأخرى.

4- قيام بعض الخلفاء بفرض ضرائب تسمى بالالتزامات:

الالتزام معناه التزام فرد أو جماعة ببعض الخدمات للدولة، حيث تتمثل الخدمة بأن تلزم الكورة بأداء نوع من الخدمة للدولة أو بدفع مبلغ مقابل إعفائها من ذلك، وفي بعض الأحيان كان الوالي يوصي عماله على الكور بجمع الأشخاص أو المواد اللازمة لهذه الخدمات وعدم قبول المال مقابل الإعفاء من أدائها، ومن أمثلة هذه الالتزامات التي ترجع إلى العصر الأموي التزام في عهد الخليفة الوليد بن عبدالملك ابن مروان حيث يتضمن هذا الالتزام تقديم البحَّارة ومواد بناء السفن وهذا يعني تشجيعه للتجارة البحرية واهتمامه بها عن طريق هذا الالتزام[752].

5- استخدام النظم التجارية المتطورة:

كان لازدهار حركة التجارة واتساع نطاقها في الدولة الأموية، أن ظهرت المعاملات التجارية والمالية بين التجار ومن هذه المعاملات الصك، وهو أمر خطي يحتوي على مبلغ محدد من المال يدفع للشخص المسمى فيه[753]، وقد ظهرت أول إشارة لاستخدام الصك في الإسلام كان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فكان أول من صك وختم اسفل الصكاك[754]، كما عرف المجتمع في العصر الأموي السفتجة، وهي أن تعطي مالا لآخر، وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياه هناك فيستفيد أمن الطريق[755]. وهذا لا يعني عدم وجود هذه النظم التجارية قبل مجيء الأمويين، وبمجيء الأمويين واستقرار عمليات الفتوح اتسع حجم التبادل بهذه النظم التجارية المتطورة، فالغرض واضح من استخدام الصكوك والسفاتج وهو عدم الالتزام بالدفع بالعملات النقدية، وبالتالي تسهيل عملية نقل النقود من بلد إلى آخر دون التعرض للأخطار، كما أن استخدام الصكوك والسفاتج من شانه تشجيع التبادل التجاري وبالتالي زيادة المردود الاقتصادي[756].

كما ظهرت في هذه الفترة حوانيت مالية (أشبه بالبنوك) يمتلكها أفراد ذوو وفرة مالية وهم تجارٌ وصيارفة، وسّعوا معاملاتهم بتسليف التجار في حالة حاجتهم إلى توسيع أعمالهم التجارية[757].

6- قيام بعض الخلفاء بإلغاء بعض الضرائب والمكوس[758]:

كانت مراكـــز المكـــوس تحيط ببلاد الشام من جميع الجهات في العصر الأموي[759]، إلا أن هذه المراكز الجمركية كانت تقوم بفرض ضرائب ورسوماً إضافية، بالإضافة إلى محاولة تحصيل الضرائب الشرعية مما كان يؤدي إلى إرهاق الناس بأعباء الضرائب الثقيلة. وقد مورس هذا الأمر منذ قيام الحكم الأموي واستمر حتى عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي أمر بهدم مركز المكوس الموجود في رفح بين مصر والشام[760] وألغى مراكز المكوس على المعابر والجسور في داخل البلاد، إلا أنه استعاض عن ذلك بتعيين مسؤولٍ في كل مدينة يأخذ الزكاة من سكانها[761] حيث قال في المكس:"بأنـــه البخس الذي نهى الله عنه[762]، قـــال تعالى: ﴿ وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[763].

الفصل الرابع

السلع التجارية المتداولة في بلاد الشام

أولاً : السلع المصدرة:

أدى التنوع في التضاريس الطبيعية، والمناخ، إضافة إلى وفرة المياه، والتربة الخصبة في بلاد الشام، إلى تنوع المحاصيل الزراعية المختلفة. ويتضح ذلك من خلال ما ذكره المقدسي في وصف مزروعات المنطقة المتنوعة فيذكر، بأنها تميزت دون غيرها من المناطق بأنها جمعت ستة وثلاثين صنفاً من المزروعات لا تجتمع بغيرها[764]. وقال المسعودي عن بلاد الشام: "إنها أخصب بلاد العالم ، وأكثرها شجراً وأطيبها ثمراً وعنباً ونخلاً وموزاً"[765].

كانت بلاد الشام، تنتج أصنافاً عديدة من المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها سواء من الحبوب أو الفاكهة أو الخضروات أو الغابات، ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن هناك تشابه كبير بين ما أنتجته بلاد الشام في العصر الأموي، وما أنتجته في العصور السابقــة. وهناك أنواع من هذه المحاصيل ما زالت معروفة حتى وقتنا الحاضر.

وسنقدم فيما يلي بعض التفصيلات عن أهم المنتوجات الزراعية والمنتجات الصناعية وغيرها من المواد التي اشتهرت بها بلاد الشام وكانت تجود بها وتصدرها إلى بلدان العالم الإسلامي وبعض المناطق الأخرى. ونتطرق في الوقت نفسه لأهم المواد التي كانت تستوردها بلاد الشام من الأقاليم العربية والإسلامية والبلدان والمجاورة .

1- المحاصيل الزراعية :

أ ـ الحبوب :

ويقصد بها، القمح والشعير والشوفان والفول والحمــص والعــدس والكرســنة والذرة والسمسم والأرز والبسلة[766]، وكان أكثر هذه الأصناف يزرع في بلاد الشام منذ أقدم العصور. وكانــت مناطق زراعتها تنتشر في معظم أنحــاء بلاد

الشام كعمّان[767]، وحوران[768] والبثينة[769] وشيزر وحماه[770] وسهل البقـاع[771] وسهـول حلب، وتحت أشجار الزيتون بين حلب وإنطاكية[772] وبالس[773]، وكانت أكثر زراعة معرة النعمان القمح[774].

أما زراعة الشعير فقد رافقت زراعة القمح، إلا أن الشعير ازدادت مساحات زراعته كونه يختلف عن زراعة القمح بكونه يتحمل العطش، وقلة المياه، وله فوائد بأنـه إذا زرع فـي الأراضي المالحـة سـنة بعـد أخـرى أزال ملوحتهـا بامتصاصها[775]، والشعير يعيش في الأراضي الفقيرة ويجود فيها، بعكـس القمـح، كما أن للشعير قدرة على تحمل انخفاض درجات الحرارة، وارتفاعها، ولا يحتـاج إلى الكثير من المياه عند زراعته[776].

وانتشرت زراعة القمح والشعير على الساحل[777]، كما أن أغلـب زراعـة الخليل من الشعير والقمح[778]. كما زرع القمح والشعير فـي الجبـال، والشـراه، والبلقاء، والقدس[779].

أما زراعة الأرز فتحتاج إلى مياه وفيرة ودرجة حرارة عالية، وهذه العناصر متوفرة في منطقة الأغوار، فالمياه متوفرة من نهر الأردن، فمثلاً بيسان يرتفع منهـا أرز الأردن وفلسطين[780]، والحولة كان محصول الأرز فيها وفير[781]، كما وجدت زراعة الأرز في مدينة صفد في جهات عدة، وفي مدينة صور التي اشتهرت بحقول الأرز خاصة حول قناتها[782].

وقد بنى أهل الشام الأهراء[783] وهي مخازن كبرى للحبـوب فـي القـرى الشامية، إذ يذكر قسطوس عنها "ينبغي للأهْراء أن تكون شاسعة عن مرابط الدواب والمطابخ لحرها، وينبغي أن تكون لها كوى[784]، من قبل المشرق ومن قبل المغرب ومن قبل الشمال لتصيبها رياح هذه النواحي فتذهب الحر عما فيها من الطعـام، ولا يفتح لها إلى الجنوب شيء لشدة حر هذه الجهة"[785].

وقد ذكـر قسطوس أن أهل الشام اتبعوا عدة وسائل[786]، لحفظ الحبوب من الآفات[787].

وتعتبر الحبوب من صادرات بلاد الشام، وقد حملت على شكل دقيـق علـى ظهور الإبل حتى نهر الفرات، وبالمراكب النهرية عبر الفرات إلى العراق[788].

كما حملت الحبوب وبخاصة الحنطة من بلاد الشام إلى الحجاز[789] على ظهور الإبل، فقد قدمت من الشام عام 18هـ الذي يعرف بعام الرمادة للحجاز حوالي سبعمائة راحلة محملة بالحبوب[790]، وقد قام النبط[791] بدور كبير في نقل الحبوب من بلاد الشام إلى الحجاز.

فمن تجار الحبوب الذين ذكرت أسماؤهم سيمونه البلقاوي[792]، وهو التاجر الذي كان يتاجر بالحبوب من الشام للحجاز مع سلع أخرى، كما كان حكيم بن حزام[793] (ت54هـ) من أشهر التجار بين الشام والحجاز.

ولم تذكر لنا المصادر قوائم بأسماء التجار الذين كانوا يفدون إلى الحجاز من الشام، بل تكتفي بالتعميم، فتقول مثلا: "تجار من الشام" أو "الضافطة"[794].

وقد ذكر مالك بن أنس أن عمر بن الخطاب كان يأخذ العشر[795] من النبط القادمين من الشام للحجاز على ما يحملون من سلع، بخاصة القطنية[796].

ب ـ الزيتون وزيت الزيتون:

اشتهرت بلاد الشام بزراعة أشجار الزيتون منذ القدم، وقد لقيت أشجار الزيتون عناية خاصة من قبل الشاميين فانتشرت زراعتها في أغلب المناطق وكانت تكثر في مناطق طرابلس[797] ومدن الساحل الفلسطيني وبخاصة في عسقلان وأرسوف[798]، وقيسارية[799]، ونابلس[800]، وقنسرين[801].

ويذكر الطبري أن أهالي حمص عندما طالبوا بدم الخليفة الوليد بن يزيد لقيهم سليمان بن هشام، وقد نزلوا بالسليمانية[802]، "فجعلوا الزيتون على أيمانهم والجبل على شمائلهم والحباب خلفهم، وليس عليهم مأتى إلا من وجه واحد"[803]، مما يجعل من منطقة دمشق مركزاً لإنتاج الزيتون أيضاً. كما غرست أشجار الزيتون في أقصى جنوب بلاد الشام وبخاصة في الحميمة[804]، إذ كان لمحمد بن علي بن عبدالله بن العباس (ت125هـ) خمسمائة شجرة زيتون، ويصف الثعالبي بلاد الشام "بأنها من اكثر بلاد الله زيتوناً"[805]، فضلا عن زيتها الذي يضرب به المثل في الجودة والنظافة. كما غرست أشجار الزيتون بين فلسطين وقنسرين، وشبهت بأنها "ريف الدنيا من الزيتون"[806]، كما ذكر ياقوت أن المسافة بين حلب وإنطاكية زرعت بأشجار الزيتون[807]، وكذلك معرة النعمان[808]، كما كان لهشام بن عبدالملك بستان في الرصافة مغروس بأشجار الزيتون[809] ويذكرنا ناصر خسرو أن رساتيق

بيت المقدس كانت مليئة بأشجار الزيتون إذ يقول "وفيها أرباب عائلات يملك الواحد منهم خمسين ألف من[810] من زيت الزيتون يحفظونها في الآبار والأحواض ويصدرونها إلى أطراف العالم"[811]، مما يشعر بتصديره إلى الأماكن المجاورة لبلاد الشام عموما كالحجاز ومصر والعراق على الأقل.

ومما يدلل على شيوع زراعة الزيتون، وبالتالي زيادة إنتاج الزيت في الشام من أن الضريبة العينية التي فرضها عمر بن الخطاب على أهل الشام بعد الفتح هي الزيت، المادة الرئيسية فيها[812]. وكان الزيت الشامي يحمل إلى أكثر البلدان، وقد سمي الركابي[813]، لأنه يحمل على الركائب من الشام إلى الحجاز[814]، وقد لعب تجار النبط[815] دورا كبيرا في نقل الزيت إلى المدينة، وتشير المصادر إلى أن بعض تجار الشام حملوا الزيت من الشام إلى المدينة، مع سلع تجارية أخرى[816]، كما شهدت المدينة قدوم قافلة تحمل زيتاً، كان يقودها دحية بن خليفة الكلبي[817].

ويشير المقدسي إلى أنه "يرتفع من فلسطين الزيت والقطين ... ومن دمشق المعصور"[818] ويفهم من ذلك أن فلسطين ودمشق كانتا من المناطق المنتجة للزيت، ولكنّ المقدسي لا يذكر الأماكن التي يصدر إليها الزيت، كما صدرت كميات كبيرة من الزيت النابلسي إلى البلاد المجاورة[819]، إذ يذكر الأصفهاني أن حكم الوادي، مولى الوليد بن عبدالملك، كان يكري جماله لنقل الزيت من الشام إلى المدينة[820].

ج ــ الكروم:

اشتهرت بلاد الشام بزراعة أشجار الكرمة منذ القدم[821] ومن اشهر مناطق زراعتها: دمشق[822]، وبعلبك[823]، وصيدا[824]، وصرخد[825]، وبيسان[826]، وفلسطين عموماً[827]، وبيت راس[828]، وعسقلان[829]، وبيروت[830]، وزغر[831]، واندرين[832]، كما ذكر المقدسي أن "جبل بصرى وكرومه فلا تنسى"[833].

هذا وقد عرف أهل الشام طريقة لخزن الأعناب[834]، إذ يذكر قسطوس أن أهل الشام يقومون "بغمس عناقيد الأعناب في ماء الشب وتعلق فلا تتلف طوال السنة"[835]. وقد اشتهرت جبرين بأعنابها التي كانت تحمل إلى مصر[836]، كما صدرت منبج زبيبها إلى حلب[837] وغيرها من مدن بلاد الشام، وقد صدرت بلاد الشام الأعناب على شكل زبيب إلى العراق[838]، وعرف من تجار الزبيب أبو

سفيان بن حرب، كما صدرت الشام شراب العنب إلى الحجاز[839] ونجد والطائف واليمن.

ويبدو أن تجارة الخمور قد راجت في بلاد الشام قبل الإسلام، بدليل معرفة تجار الخمر، ومنهم عقبة بن أبي معيط[840] تاجر الخمر، وأسفرت نتائج البحوث الأثرية الحديثة عن وجود معاصر عنب استخدمت لإنتاجه وتصديره، ومن هذه المعاصر معصرة عنب رجم الكرسي في عمان[841].

د ـ التفاح:

يعتبر التفاح من بين أشجار الفواكه المتنوعة التي اشتهرت بلاد الشام بزراعتها، وقد تركزت مناطق زراعته في معرة النعمان[842]، ولبنان[843] خاصة منطقة البقاع[844]، وبيت المقدس[845] وفلسطين[846].

ويذكر الثعالبي أن التفاح الشامي كان يضرب به المثل فيقول: "ومن خصائص الشام التفاح الذي يضرب به المثل في الحسن والطيب، وكان يحمل إلى الخلفاء كل سنة منها ثلاثون ألف تفاحة، في القرابات"[847]، أي في أكياس من الجلد، كما يشعرنا هذا النص أن الشام تصدر التفاح إلى العراق، إذ يعتبر تفاحها أفضل من التفاح القادم من غزنة، والمسمى بالتفاح الأميري[848]. ويذكر ابن الفقيه عن تفاح لبنان ما نصه" ومن عجائبنا تفاح لبنان، وفيه أعجوبة، وذلك أنه يحمل التفاح من لبنان وهو تفاح جبل عذى لا طعم له ولا رائحة فإذا توسّط نهر البليخ فاحت رائحته ... وحمل منها إلى البلدان"[849] وعبارة يحمل إلى البلدان غامضة لا توضح ما المقصود بهذه البلدان ولقد حمل التفاح الشامي إلى مصر[850]، والحجاز[851]، إذ يروي اليعقوبي أن علياً بن الحسين كانت له إبل تحمل الفاكهة من الشام إلى المدينة[852].

هـ ـ التين:

لقد عرفت زراعة التين في بلاد الشام منذ القدم[853]. وورد ذكرها في القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ۞ وَطُورِ سِينِينَ﴾[854]. وانتشرت زراعة التين في الرملة[855]، وقيسارية[856]، وزرعت أشجار التين على الطريق الواصلة بين القدس والخليل[857]. وزرع التين في منطقة يهني قرب دمشق، وكان يعرف بالتين الدمشقي[858] كما زرع في حلب[859] وغزة

وسرمين[860]، وكان يعرف في فلسطين نوعان مشهوران من التين هما الدمشقي، وتين السباعي[861] وقد حمل التين الشامي إلى مصر[862] كما حمل إلى بلاد الحجاز[863].

و ـ الورود:

اشتهرت بلاد الشام بأزاهيرها وورودها[864]، وتقدمت فيها صناعة الزهور والعطور، واستعملوا المسك والعنبر والزعفران وكان لهم طيب يقال له الغالية[865]، واختصت دمشق بالروائح العطرية وبماء الورد الذي كان يصدر لكثير من بقاع العالم كمصر، والجزيرة العربية والعراق، وأيضاً إلى السند والهند وحتى إلى بلاد الصين[866]، ونظراً لجودة صناعة ماء الورد فقد عرف في مصر بالشامي، وكان على درجة عالية من الجودة والتركيز، وكان أطباء مصر يصفونه بكثرة لمرضاهم[867].

كما اشتهرت أريحا بورودها، إذ يذكر المقدسي أنها "كثيرة الموز والأرطاب والريحان"[868].

ز ـ النيلة والزعفران:

عرفت بلاد الشام زراعة النيلة والزعفران وغيرهما من المحاصيل الزراعية التي تستخدم في التلوين والصباغة[869]، وكان لها قيمة تجارية كبيرة، وتقوم بعض مناطق بلاد الشام بتصديرها إلى مصر والعراق والأقطار الأخرى. ويقول المقدسي[870]: بأن وادي الأردن كان ينتج كمية كبيرة ونوعية جيدة من النيلة، وخاصة في منطقة جرش حيث تقوم بتصديرها. ويذكر ابن حوقل[871] عن سكان زغر ووادي الأردن بأنهم كانوا يقومون بتصدير النيلة إلى أقطار عدة .

2- السلع الصناعية:

يعتمد نجاح الصناعة على توفر المواد الخام اللازمة، ولما كانت بلاد الشام تزخر بهذه المواد سواء بتوافرها في الشام أو بجلبها من مناطق مختلفة عن طريق التبادل التجاري مع البلاد الأخرى، هذا الأمر أدى إلى نشوء الصناعات في مختلف مناطق بلاد الشام.

وعندما كانت بلاد الشام خاضعة لحكم البيزنطيين كان هناك أصناف من أهل الحرف والتجار، وكانت هذه الأصناف خاضعة لرقابة دقيقة من الدولة، عليها

مشرف خاص بحيث يتم تنظيم الأصناف لتيسير سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية وخدمة المستهلك، وصار لكل حرفة سوق خاص بها، وبقي ذلك مستمراً في العصور الإسلامية الأولى وخاصة في القرن الأول الهجري، وكان نشاط الصنايع يتصل اتصالاً وثيقاً بنشاط العامة في المدن(872)، وهناك العديد من الصناعات التي اشتهرت بها بلاد الشام.

أ ـ المنسوجات:

اشتهرت بلاد الشام بالكثير من الصناعات النسيجية، وأهمها صناعة المنسوجات الحريرية(873) التي تعتبر من أقدم الصناعات في بلاد الشام، واعتبرت عسقلان، وغزة، وبعلبك، وحمص، وحلب، وصور، وطبرية، ودمشق من أهم المراكز(874)، لاستخراج الحرير وتصديره، علاوة على بعض المدن الشامية الأخرى(875). ويشير الادريسي إلى أن صور(876) كانت تصنع فيها الثياب البيض الغالية الثمن، والتي ذاعت شهرتها في الآفاق، ويشير في مكان آخر إلى منسوجات دمشق، ويؤكد تصديرها إلى أنحاء مختلفة من العالم بقوله :" ومدينة دمشق جامعة لصنوف من المحاسن وضروب من الصناعات، وأنواع من الثياب الحريرية، كالخز والديباج النفيس الثمين العجيب الصنعة، العديم المثال، الذي يحمل منها إلى كل بلد، ويتجهز منها إلى كل الآفاق والأمصار المصاقبة لها والمتباعدة عنها"(877)، كما ظهرت في دمشق الأقمشة التي عرفت باسم الدمقس(878) نسبة إليها. ووجد في مدينة دمشق أسواق خاصة بالمنسوجات والملابس وكانت تسمى مربعة القز وأحياناً تسمى مربعة القطن وتركزت في منطقة باب توما(879).

وظهرت معامل صناعة الملابس الخاصة بالخلفاء والتي أطلق عليها دار الطراز أو دار الكسوة وتصنع فيها الأنسجة المحلاة بسطور من الكتابة وتنسج على حافة القماش عبارات تتضمن اسم الخليفة أو الأمير ولقبه وبعض عبارات الدعاء له(880) وكان هشام قد اتخذ طرازاً له قدر وقيمة واستكثر منه حتى كان يحمل طرازه على سبعمائة جمل، وكان يستجيده ويغالي بثمنه(881).

وعني الخلفاء بهذا النوع من الصناعات وأنشأوا ديواناً خاصاً به، وكان المشرف عليه يسمى صاحب الطراز، وكان ينظر في أمور الصياغة والحياكة، ويشرف على أعمالهم وأرزاقهم، وكانت الكتابة على الأقمشة المنتجة تحاك من

خيوط الذهب والفضة أو من خيوط ذات ألوان زاهية، كما كانت هذه الدور تنسج البُسط والثياب والأعلام والفرش[882]. كما كان الأهالي يقومون بغزل الصوف ونسجه في البيوت[883].

ولقد حملت من بلاد الشام إلى العراق والمناطق الشرقية المنتوجات الحريرية والقطنية والديباج[884] والخز والميازر[885]، وغيرها.

كما صدرت بلاد الشام الأنسجة الشامية الحريرية الراقية الصنع[886] إلى مصر، ويبدو أن مصر كانت تنتج كمية محدودة من المنسوجات التي لا تكفي الاستهلاك المحلي، وكان هناك نوع من الحرير المصدر إليها، يستعمل في صنع المنسوجات، فيحاك مع مادة الكتان[887]، الرخيصة الثمن، وقد ذكر المقدسي أن هناك بعض المدن الشامية كالرملة وبيت المقدس ترتفع منها الأقطان[888]. وأن حلب اشتهرت بإنتاج الثياب المصنوعة من القطن بقوله :" ومن حلب القطن والثياب"[889] ولكنه لا يشير إلى أين كان يصدر، ويبدو انه يحمل إلى الأسواق المحلية الخاصة بالمدن الشامية، وذكر ياقوت أن المصيصة كان يعمل بها الفراء الجيد الذي حمل إلى الآفاق وبلغ من جودته إن الفرو منها ربما بلغ ثلاثين دينار[890].

ب ـ المعادن:

لقد وجد في بلاد الشام الكثير من المعادن، وأهم هذه المعادن الحديد والنحاس، وتشير المصادر إلى أن الحديد وجد في مناطق متعددة من بلاد الشام خاصة في جبال بيروت[891]، وكان يستخرج بكميات كبيرة، وحمل إلى أغلب المدن الشامية[892]. وقد قامت عليه بعض الصناعات بخاصة صناعة السيوف الدمشقية[893]، كما عرفت السيوف الأريحية المنسوبة لأريحا، والمشرفية نسبة للمشارف[894] إضافة إلى صناعة الدروع والخوذ والسهام[895] والسفن[896] وقد استوردته مصر لهذه الغاية.

وقد ورد في دراسة أمينة بيطار أن بلاد الشام قامت بتصدير الحديد إلى مصر[897] لاستخدامه في صناعة السفن، ووجد إلى جانب الحديد معدن النحاس في فلسطين بأريحا[898]، وقد استخدم أهل الشام النحاس والحديد في صنع الموازين والمكاييل والشبابيك والأقفال وأقداح الشراب، وغيرها من الصناعات[899] المختلفة.

كما صدرت بلاد الشام النحاس مادة خاماً أو مصنعاً كالقدور الشامية المصدرة لمصر، وقد شاهد ناصر خسرو الأواني الكبيرة المصنوعة من النحاس في مصر حيث قال: "ورأيت قدوراً من النحاس الدمشقي كل واحد يسع ثلاثين مناً، وكانت من الطلاوة بحيث تظنها من ذهب، فقد حكوا لي أن امرأة تملك خمسة آلاف قدر، وأنها تؤجر الواحد منها بدرهم في الشهر"(900).

كما وجد الرخام ببيت جبريل، ويذكر المقدسي أن بيت جبريل فيها " مقاطع الرخام"(901). وقد أقيمت دور لاستخراج الرخام(902) في الشام كتلك التي أقيمت في اللاذقية، وبيت جبريل حيث كان يتم تصديره إلى العراق ومصر(903).

ج ـ الزجاج:

كانت صناعة الزجاج من الصناعات العريقة في بلاد الشام، حتى أنها عرفت في بلاد الشام منذ العصور القديمة(904)، وبعد الفتح العربي شهدت ازدهاراً جديداً وعادت الشام إلى تصدير الرائع منه إلى الغرب والشرق(905)، ونالت دمشق شهرة فائقة، فالثعالبي يعد صناعة الزجاج من خصائص الشام، وقال إنه يضرب به المثل في الرقة والصفاء "ومن خصائصها الزجاج الذي يضرب به المثل في الرقة والصفاء، فيقال أرق من زجاج الشام وأصفى من زجاج الشام"(906). وبلغت صناعته درجة كبيرة من الإتقان وخاصة الملون المطلي بالمينا وكان يصدر إلى بلدان عديدة(907) وقد ورد وصف للأواني الزجاجية في شعر الوليد بن يزيد حيث قال:

عللاني بعاشقات الكروم   وبكأس ككأس أم حكيم

أنها تشرب الرساطون صرفا   في إناء من الزجاج عظيم(908)

ولقد أشار المقدسي إلى أن بيت المقدس اشتهر بإنتاج "المرايا والقناديل"(909)، كما يشير إلى أن بيت المقدس كان يزود المناطق الشامية المجاورة له بهذا الإنتاج، في حين وصف ما عمل بأريحا منه على أنه من أجود أنواع المرايا(910).

ولقد حمل الزجاج والأواني الزجاجية إلى بيزنطة(911)، ومنذ بداية القرن الثاني الهجري صدرت دمشق زجاجها إلى الأقطار المجاورة وبخاصة مصر(912)، التي اشتهرت هي الأخرى بتقدمها بصناعة الزجاج منذ العصور القديمة. ونظراً

لقيمة الزجاج الشامي الممتاز، فقد كان يحمل منه الكثير إلى بلاد اليمن[913]، علاوة على شيوع شهرته في الآفاق[914].

ومن المراكز الشهيرة في صناعة الزجاج حلب، ويتحدث القزويني عن عجائب سوق الزجاج فيها فيقول :" ومن عجائبها سوق الزجاج، فإن الإنسان إذا اجتاز بها لا يريد أن يفارقها لكثرة ما يرى فيها من الطرائف العجيبة والآلات اللطيفة، تحمل إلى سائر البلدان بالتحف والهدايا، وكذلك سوق المزوّقين، ففيها آلات عجيبة مزوّقة"[915].

د ـ صناعة الصابون:

كانت صناعة الصابون من أجود الصناعات في بلاد الشام لوفرة إنتاج الزيوت فيها[916]، وقد اشتهرت مناطق زراعة الزيتون في بلاد الشام بصناعة الصابون، وبخاصة بالس وحلب ونابلس وسرمين[917]. كما يذكر المقدسي أن فلسطين اشتهرت بصناعة الصابون بقوله :" من فلسطين الزيت والقطين .... والصابون"[918] ولكن لا يتضح من النص إلى أي الأماكن كان يصدر الصابون، وأشار ابن حوقل إلى أن بالس " يعمل بها من الصابون الكثير الغزير"[919]، وكان يصنع على هيئة قطع جامدة، إذ استخدم أهل الشام النورة[920]، في تحضير الصابون. وتعتبر الرقة من المراكز المهمة لصناعة الصابون، فيذكر المقدسي أنها "معدن الصابون الجيد"[921]، وكان يحمل منها إلى العراق مع الزيت[922].

ويأتي ابن بطوطة فيما بعد ليؤكد تقدم سرمين وذيوع شهرتها بصناعة الصابون بحيث غدت من المراكز الهامة لإنتاجه وتصديره إلى مصر وسائر بلاد الشام[923].

هـ ـ الأخشاب:

تركزت مناطق الأخشاب في بلاد الشام في الجهات الجبلية مثل جبال اللكام[924] وجبال لبنان[925] وجبال فلسطين[926] وبخاصة عسقلان والرملة وأرسوف[927]. وقد ساعد وجود الغابات على تطور الصناعات الخشبية الثقيلة منها والخفيفة. فقد ذكر البلاذري أن معاوية بن أبي سفيان اعتمد على أهل الذمة في صناعة السفن فجلب الصناع والنجارين إلى عكا من جند الأردن فكانت عكا

أول دار لصناعة السفن في الشام[928]. وظلت فيها حتى خلافة هشام بن عبدالملك الذي نقله إلى صور[929].

وقد حمل خشب الشام إلى مصر[930] التي استخدمته في بناء سفن حربية وتجارية، استخدمت في كلا البلدين[931]. وقد كان حصن التينات وهو حصن قرب المصيصة على شاطئ البحر يجمع فيه خشب الصنوبر الذي ينقل إلى الشامات وبلاد مصر والثغور بكميات كبيرة[932]. كما أن بلاد الشام قد صدرت قسماً من أخشابها إلى العراق[933].

نلاحظ مما تقدم أن أهم صادرات بلاد الشام كانت تتوجه إلى مصر والعراق وبلاد الحجاز، وهذا أمر طبيعي كون هذه الأقاليم هي المجاورة لبلاد الشام فلذلك ليس غريباً أن تكون أغلب صادرات بلاد الشام لتلك الأقاليم.

ثانياً : السلع المستوردة

لقد اهتم الجغرافيون في مؤلفاتهم بإيراد معلومات مهمة تتعلق بالإنتاج، في حين أنّه لم ترد إشارات عن الاهتمام الكافي في أوصافهم وكتاباتهم عن السلع المستوردة. ولذلك فقد جاءت الإشارات عن المواد المستوردة إلى بلاد الشام قليلة، ومع هذا هنالك بعض الإشارات للمواد التي كانت بلاد الشام تستوردها من الأقاليم الإسلامية والدول المجاورة.

استوردت بلاد الشام من الحجاز العطور والتوابل والبخور التي كانت تصلها من الهن[934]د. بالإضافة لتجارة الجواري " التي كانت تعلم وتهذب وتباع في أسواق دمشق"[935].

كما ارتبطت مع العراق بعلاقات بارزة جمعت بين طلب العلم والتجارة، فيروى أن مولى لخالد القسري كان يتردد على دمشق وهو من كبار التجار، وكان يقول: "كنت اختلف إلى الشام في تجارتي وعظم ما كنت اختلف فيه من أجل الصحابي صدى بن عجلان"[936] وأبرز ما كانت تستورده من العراق المناديل والخزف والتحف والتمور[937].

واستوردت بلاد الشام من مصر الأقمشة خاصة الكتان المصري[938]، كما كانت مصر ترسل للشام كميات كبيرة من الشمع خاصة إلى بيت المقدس وذلك لسد

حاجة الأماكن المقدسة وكثرة استعمالاتها هناك، ويورد ناصر خسرو أنه رأى شمعة في قبة الصخرة كبيرة وطولها سبعة أذرع وقطرها ثلاثة أشبار ولونهـا كالكـافور وشمعها مخلوط بالعنبر[939]، ويذكر ابن حوقل أن عرابان[940] "مدينة لطيفة كثيـرة الأقطان، وثياب القطن تحمل منها وتجهز إلى الشام وغيرها"[941].

كما حملت الميعة[942] من قبرص، فيذكر الاصطخري "وتقع بقبرص الميعـة التي تحمل إلى بلدان الإسلام من بلد الروم، والمصطكي[943] يكون بقبرص"[944].

وكانت لأرمينيا علاقات تجارية مع بلاد الشام، ومن المواد الرئيسـة التـي كانت تستوردها الشام منها السمك، وفي ذلك يقول ابن حوقل: "وفي جنوب بركـري وخلاط وأرجيش بحيرة ... يخرج منها سمك صغار أشبار يصرف بالطريخ، فيملح ويحمل إلى كثير من الأقطار، كالموصل ونـواحي أرمينيـة والعـراق وأصـقاع الشام"[945]. كما حملت البغال من أرمينية إلى بلاد الشام، إذ يذكر ابن حوقل "ويجلب من الزوزان[946]، ونواحي أرمينية والران[947] من البغال الجياد الموصوفة بالصحة والجلد ... إلى العراق والشام"[948].

ومن واردات بلاد الشام أيضاً الرقيق، الذي كان يصل إلى بلاد الشـام عـن طريق مصر، ويذكر المقدسي أن " البيض جنسان : الصقالبة وبلدهم خلف خوارزم، إلا أنهم يحملون إلى الأندلس فيخصون ثم يخرجون إلى مصر .. ثـم إلـى بـلاد الشام"[949]. أما أماكن تصدير الرقيق فهي السودان[950]، وإفريقية[951]، وأواسـط آسيا[952]، وبلاد الصقالبة[953].

وكانت هناك علاقات لبلاد الشام مع أذربيجان، فقد كان التجـار الشـاميون يصلون إليها ويعودون بالأرباح والسلع ومن هؤلاء التجار، التاجر الدمشقي أبو عبد رب الدمشقي (ت 112هـ) الذي كان يلحق بالجيش يفرق أكسية على المقاتلة[954]، ومن أبرز مستورداتها من أذربيجان الحديد والفولاذ[955].

أما عن واردات بلاد الشام من الأندلس، فقد أشارت المصادر إلـى بعـض السلع التي تأتي من الأندلس، مثل الجواري الروميات والأندلسيات والجلـود التـي كانت تجلب من الأندلس إلى بلاد المشرق الإسلامي[956] ومنها بلاد الشام.

واستوردت بلاد الشام من الصين، الخزف الصـــيني، والأقمشـــة الحريريـــة الفخمة، وأواني الذهب، والجواهر والياقوت[957]، والطيب، وأجود أنواع المسك من التبت[958].

وحمل إلى بلاد الشام من الهند، الخيزران، والقصـــب لصـــناعة الحصـــر، وجميع أنواع التوابل، والطيوب[959]، وأحجار الزمرد[960]، والخضاب الأسود[961].

الفصل الخامس

النظم التجارية والطرق

أولاً: النظم التجارية

1- الأسواق

تعتبر الأسواق من أهم العناصر المكونة لبنية المدينة المعمارية وتتمثل بالأماكن التي يتم فيها ممارسة النشاط التجاري والإنتاج الصناعي، مثل الحوانيت والقيساريات والخانات والساحات العامة[962].

وقد عني المسلمون بالأسواق وذلك عند بنائهم للمدن الجديدة في كل الأمصار، وكانت الأسواق تتواجد بجوار المساجد الجامعة دائماً[963]. وقد عرف في بلاد الشام سوق دير أيوب[964]، فكانت العرب وعلى رأسهم قريش إذا انتهوا من أسواقهم الموسمية، وهي عكاظ ومجنة وذو المجاز وانهوا حجهم، ورجعت وفود البلدان نظموا عيرهم وتهيئوا للسفر إلى الشام فأقاموا تجاراتهم فيها، وبدأوا بسوق دير أيوب هذا[965]، ثم بعد ذلك يتابع التجار سفرهم إلى سوق بصرى التي يذكر المرزوقي "بأنها تستمر خمساً وعشرين ليلة"[966].

وكان سوق بصرى بحوران، محط رحال التجار العرب من بلاد الشام، ويأتون إليها بحاصلات اليمن والحبشة والهند[967]، وأشارت المصادر إلى أن "أبا طالب خرج في ركب، تاجراً إلى الشام، واصطحب معه محمداً ابن أخيه، وكان عمره يومئذ تسع سنين، وكانت بصرى يومئذ هي مقصد ذلك الركب"[968]، كما خرج طلحة بن عبيدالله إلى الشام[969] ليبتاع البز، وكانت سوق بصرى من الأسواق التي يرتادها[970]، ويذكر المرزوقي أن سوق بصرى استمرت أثناء العهد الأموي بقوله: "وأخبرت أنها كانت تقوم بولاية بني أمية ثلاثين إلى أربعين ليلة"[971]. كما أشار المرزوقي إلى سوق أذرعات[972] وذكر أنها تقام بعد انقضاء سوق بصرى بسبعين ليلة[973].

وقد امتازت أسواق بلاد الشام بأنها مغطاة بالخشب أو الحصر، فمدينة دمشق كانت "أسواقها مغطاة"[974]، كما كانت الأسواق مبلطة بالحجارة، إذ يذكر ابن حوقل

أن أسواق حمص "مفروشة بالحجارة مبلطة"[975]، ويشير المقدسي إلى أن الأسعار كانت رخيصة[976] في حمص، وكانت جميع طرقها وزقاقها مفروشة بالحجر الصلد[977]. فالموقع الجغرافي لها كمنطقة حدودية جعلها أحد المراكز الممتازة في تجارة الشرق وحمل أهل تدمر في القديم صادرات بلاد العرب والعراق والهند إلى حمص، وكانت النفائس التي يحملها التدمريون من بلاد الشرق أثمن ما يتغالى به الملوك القياصرة[978]، وقد وصفها الحميري بقوله: "وهي عامرة بالناس، والمسافرون يقصدونها بالأمتعة والبضائع من كل فن وأسواقها قائمة وخصبهم تام ومعايشهم رقيقة"[979].

أما طرابلس، فقد وصفها اليعقوبي بأنها:" ميناء عجيب يحتمل ألف مركب"[980]، وهذا يشير إلى النشاط التجاري في طرابلس، وقد وصف ناصر خسرو أسواق طرابلس بأنها "جميلة ونظيفة، حتى لتظن أن كل سوق قصر مزين، وقد رأيت بطرابلس ما رأيت في بلاد العجم من الأطعمة والفواكه بل أحسن منه مائة مرة"[981]، وكانت الواردات والصادرات من وإلى طرابلس كثيرة، حيث تتجمع السفن المحملة بالسلع وصنوف التجارات[982].

وقد اشتهرت حلب بأسواقها، وقد وصفها ابن حوقل بأن "لها أسواق حسنة وحمامات ... ولم تزل أسعارها رخيصة"[983]. ويشير الاصطخري إلى أن "دار الإمارة والأسواق ومجمع الناس بحلب"[984] وقد اعتبرها مركزاً مهماً للتجارة لأنها تقع "على مدرج طريق العراق إلى الثغور وإلى سائر الشامات"[985] وكذلك إلى مدن ساحل الشام[986]. كما أن أهمية حلب برزت في كونها مركزاً تجارياً يفد إليه كثيرون من التجار، وقد أكد ناصر خسرو ذلك بقوله: "ويذهب إليها التجار من جميع هذه البلاد"[987].

أما مدينة الرملة فكانت حركة التجارة تنشط في أسواقها، ومما زاد في أهمية الرملة التجارية موقعها الجغرافي المهم على طريق القوافل الرئيسة بين دمشق وبلاد مصر عبر الساحل الجنوبي للشام، حيث يلتقي فيها التجار ويقومون بالتبادل التجاري[988]، فكان لتجارتها النشيطة أن عمّ الرخاء في المدينة حيث أن "التجارة بها مفيدة والمعايش حسنة ... ذات فنادق رشيقة وحمامات أنيقة"[989].

وكانت بالس الواقعة على الفرات من المحطات التي استفادت من حركة مرور التجارة والقوافل التجارية فيها، فقد كانت منفذاً لأهل الشام على الفرات، ولكن أهمية هذه المدينة تراجعت كثيراً بعد أن تحولت طرق القوافل عنها[990].

وتعتبر بيروت منفذاً للتجارة الواردة إليها من الشرق إلى البحر، وقد وصفها ابن حوقل بأنها فرضة دمشق بقوله: "وهي فرضتها وساحلها ... وتجارات البحر عليها دارة واردة وصادرة"[991].

أما مدينة بيت المقدس، فقد كان بها "أسواق جميلة وأبنية، وكل أرضها مبلطة بالحجارة ... وفي المدينة صناع كثيرون لكل جماعة منهم سوق خاصة"[992]. وقد استمدت أسواق بيت المقدس أهميتها وشهرتها لأسباب دينية، فقد كان معظم الحجاج والتجار المسلمين يحرصون على زيارة بيت المقدس بعد أداء فريضة الحج، وبالتالي يساعدون على نشاط السوق فيها، فيتبضعون من أسواقها[993]. ومما كان يساهم في أهمية بيت المقدس التجاري، أن سوقاً كبيرة كانت تقام فيها كل عام تبدأ في 15 أيلول وتستمر عدة أيام، حيث كان يأتي إلى هذا السوق عدد كبير من التجار من جنسيات مختلفة[994]. كما اشتهرت أسواق بيت المقدس بصناعة السجاد والحصر[995] التي كان يستخدمها الزائرين للصلاة عليها.

ووصف المقدسي أسواق طبرية بأنها من الدرب إلى الدرب، وفي ذلك يقول: "وسوقها من الدرب إلى الدرب"[996]. واشتهرت بصناعة الحصر التي تباع في أسواقها كما يذكر ناصر خسرو "وفي طبرية يصنعون الحصير، ومنه حصير الصلاة ..." [997].

ووصفت أسواق صيدا وصور بأنها جميلة، ونظيفة، وعامرة، وأسعارها رخيصة، وكان يحمل منها التين والزبيب إلى بلاد مصر[998]، في حين عرفت في بعلبك سوق حسنة عامرة، ورخيصة الأسعار، إذ يعرض فيها الدبس البعلبكي المنسوب إليها[999]، إضافة إلى أسواق مدينة عسقلان[1000]، ودير أيوب[1001] وطرسوس[1002].

ومن مدن بلاد الشام التي اشتهرت بتجارتها وأسواقها، عمان التي وصفت بكثرة مزارعها وقراها، ورخص الأسعار فيها[1003].

أما مدينة غزة فقد عرفت بحسن أسواقها، وكثرة بضائعها، وذلك لوقوعها على ساحل البحر، التي تعتبر نقطة التقاء لتجارة بلاد الشام مع تجارة الديار المصرية[1004]، ولذلك فقد استمرت خلال العصر الأموي مزدهرة تجارياً فوصفت بحسن أسواقها[1005]، ومدينة عسقلان التي كانت عامرة بالأسواق[1006]، لكثرة فواكهها ومحاسنها[1007].

ومن المدن الساحلية التي اشتهرت بتجارتها وأسواقها، مدينة أيلة (العقبة) الواقعة على بحر القلزم (الأحمر) فهي إحدى محطات الاستراحة التي ينزل بها الحجاج والتجار لينطلقوا منها إلى الحجاز، لذلك اشتهرت بأسواقها العامرة، ونشاط تجارتها[1008].

أما مدينة حماه فكانت كثيرة الخيرات والأسواق وصفها ياقوت بقوله: "مدينة كبيرة عظيمة الخيرات رخيصة الأسعار ... حفلة الأسواق ..." [1009].

وقد اشتهرت إنطاكية بأسواقها العامرة بالسلع والبضائع المختلفة الأنواع[1010]، في حين وصفت أسواق معرة النعمان بأنها "وافرة العمران"[1011].

أما مدينة منبج فقد ذكر عن أسواقها بأنها "فسيحة ومتسعة، ودكاكينها وحوانيتها كأنها الخانات والمخازن اتساعاً وكبراً، وأعالي أسواقها مسقوفة، والتجارات بها دائرة"[1012]. ويذكر ابن حوقل النشاط التجاري في مدينة منبج وعلاقاتها التجارية مع حلب وغيرها من مدن الشام[1013].

كما اشتهرت مدينة دمشق بأسواقها، ومن بين الأسواق التي كانت قائمة، سوق الجادة العظمى والأسواق المتفرعة عنه وظل سوقاً مكشوفاً[1014]، ومن الأسواق التي وجدت في المدينة واستمرت سوق النحاسين في المنطقة المسماة المقسلاط[1015] وهو من الأسواق المسقوفة بالحجارة والطين[1016]، وسوق البقل[1017] وسوق الدواب[1018]، ومن أسواق مدينة دمشق سوق الريحان[1019]، التي يبدو أنها كانت معروفة، وذلك نظراً لشهرة دمشق وغوطتها[1020] بالورود. كذلك من أسواق دمشق، سوق اللبود التي تتخذ من الصوف[1021]، ومن الأسواق التي وجدت في دمشق في

هذه الفترة، سوق الصياقلة (الذين يصقلون السيوف) وكان إقطاع لسفيان بن الأبرد الكلبي[1022] وسوق السراجين وكان مدوناً فيه اسم صاحب ديوان المستغلات لهشام بن عبدالملك[1023]، كما وجد سوق الحدادين[1024] وكان جزءاً من هذا السوق وسوق الحذائين مستقلاً لأبي هاشم بن عتبة خال معاوية[1025]، وكان هناك سوق لبيع الطعام يسمى سوق الرؤوس[1026].

لقد وجد في مدينة دمشق أسواق عديدة تختص بمختلف السلع والصناعات، أورد ابن عساكر قائمة طويلة فيها[1027].

إلا أنه بجانب الأسواق المتخصصة في دمشق، فقد وجدت هنالك أسواق جامعة تباع فيها مختلف أنواع السلع والبضائع، فمثلاً السوق الكبير في دمشق، سوق عظمى تجمع فيها مختلف أصناف التجارات والصناعات[1028].

وبالإضافة إلى هذه الأسواق وجدت أسواق خارج المدينة منها سوق الغنم وكان يقع في ساحة خالية خارج السور بالقرب من الباب الصغير[1029] ونشأ سوق على طريق الحجاز في قرية عالية ونسب إلى عالية أخت عمر بن عبدالعزيز[1030] ونشأ سوق آخر في مرج صفر سمي سوق أم حكيم ويذكر سوق باسم أم حكيم[1031] أيضاً في دمشق وهو القلائين[1032].

تشير كثير من المصادر إلى الأسواق التي اشتهرت فيها مدن بلاد الشام في العصر العباسي، ومن المرجح أن هذه الأسواق كانت موجودة أيام الأمويين، خاصة إذا علمنا أن النشاط التجاري كان مزدهراً في العصر الأموي، وقبل ذلك وهذا يقضي أن يكون وجود الأسواق في العصر العباسي هو استمرار لوجودها في العصور السابقة[1033].

أما عن أسواق مدن الثغور، فقد وصفت طرسوس[1034]، بأسواقها كسوق الصفارين، علاوة على وجود العديد من الفنادق والحمامات والخانات[1035] وقد وصفها ابن حوقل بأنها كثيرة "الخصب والغلات والأموال، والسعة في جميع الأحوال على حال لم يتصل بمثله ثغر من ثغور المسلمين"[1036].

ومن مدن الثغور مدينة المصيصة، فهي تقع على الطريق التجاري الواصل بين حلب والثغور الشامية، وهي من المدن المحصنة ذات الأسواق، إذ يذكر ابن

حوقل أنها "كثيرة الأسواق حسنة الأحوال"[1037] ومن السلع التي وجدت في أسواقها الماشية والكراع[1038].

أما مدينة ملطية، فهي مدينة "كبيرة من أجل الثغور واشهرها ... فيها الجوز واللوز ... وهي مباحة لا مالك لها"[1039] ويبدو أن ملطية كانت غير محصنة وبالتالي أصبحت عرضة للسلب والنهب والذي بدوره أثر على حركة التجارة فيها.

لم يقتصر دور السوق على التبادل التجاري فقط، فتذكر المصادر استخدامات كثيرة له، فقد شكل مركزاً ثقافياً ومجمعاً للعلماء والمعلمين، فيذكر أن عبادة بن الصامت ـ قاضي فلسطين ـ كان يروي أحاديث البيع والشراء في الأسواق ويعترض على البيع بأكثر من الوزن، الأمر الذي ضايق معاوية بن أبي سفيان والي الشام[1040].

ويشار إلى أن الأسواق كانت مركزاً لتجمع الجواسيس والأعداء، فيذكر أن شبيب الخارجي ـ رئيس الخوارج الأزارقة ـ كان يذهب إلى السوق سنة 76 هـ ليسأل الناس عن أخبار جيوش الحجاج بن يوسف وليتقصى أخبار تحركاتها[1041].

واستخدمت الدولة السوق لتنفيذ عقوباتها فيه نظراً لتجمع الناس فيه، إذ أنه في سنة 60 هـ ضربت عنق أحد الخارجين على الدولة في سوق الغنم[1042].

2- مراقبة الأسواق (العامل على السوق)

لقد أكد القرآن الكريم على ضرورة ضبط الموازين والمكاييل، وعدم الغش في الكيل والوزن، وذلك مراعاة لمصالح الناس، فقال تعالى ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۞ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۞ وَإِذَا كَالُوهُم أَو وَّزَنُوهُم يُخسِرُونَ ۞ أَلا يَظُنُّ أُوْلائِكَ أَنَّهُم مَّبعُوثُونَ ﴾[1043].

تولت الدولة في صدر الإسلام مسؤولية الإشراف على الأسواق، فيذكر أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ سار في الأسواق[1044] وتفقد التجار وبيعهم في سوق المدينة، وقد شق مرة زقاق خمر في سوق المدينة[1045]، كما أنه عين من أشرف على أمر السوق، فيذكر أنه عين سعيد بن العاص على سوق مكة للإشراف عليها[1046].

وأخذ الخليفة عمر بن الخطاب على عاتقه مراقبة الأسواق، فقد كان يطوف في أسواق المدينة لينظمها بنفسه وبيده الدرة يضرب بها التجار إذا اجتمعوا على الطعام بالسوق[1047]، وينهى عن الاحتكار[1048]. واستعمل على سوق المدينة عمالاً لمراقبتها، فيذكر أنه استعمل جزء بن معاوية[1049] والشفاء بنت عبدالله بن عبد شمس[1050]. وكان علي بن أبي طالب يسير هو الآخر في الأسواق وبيده الدرة وكان يحذر من الأيمان الكاذبة[1051].

وتابع خلفاء بني أمية سياسة الخلفاء الراشدين في مراقبة الأسواق والإشراف عليها أحياناً، فيذكر أن معاوية بن أبي سفيان كان يسير في أسواق دمشق ويسأل عن أحوالها[1052]، وشارك الوليد بن عبدالملك بحل مشاكل التجار في أمور البيع والشراء[1053]. وتشدد العمال والولاة كذلك في متابعة أمر الأسواق ومراقبتها، إذ أن زياد بن أبيه، كان يجلس كل يوم جمعة ويسأل رسل عماله أسبوعيا عن الأسعار والأسواق[1054]، وقام بقطع يد مولى كتب له الخليفة معاوية بن أبي سفيان منشوراً يسمح له بإخلاء سوق الطعام في البصرة لبيع بضاعته أولاً[1055].

وبشكل عام فقد استمر الأمويون على سياسة الراشدين نفسها من تعيين عمال على السوق لمراقبتها والإشراف عليها[1056].

وكان من المهمات الأساسية للعامل على السوق مراقبة الأوزان والمكاييل[1057]، كما أن عليه أن يمنع الغش في الصناعات وتدليس السلع أي أن يكون ظاهرها غير باطنها[1058]، كما أن عليه أن يقوم بمنع الاحتكار، فقد يحاول بعض التجار احتكار بعض أنواع السلع، فيتدخل العامل على السوق ويلزمهم أن يعرضوا سلعهم للبيع لأن الاحتكار حرام والمنع من فعل الاحتكار واجب[1059].

ومن الأمور التي كان يجب على العامل على السوق مراقبتها كذلك، محاولة التأكد من عدم تزييف النقود، والعمل على المحافظة على الآداب العامة[1060].

كذلك يبدو من المهمات للعامل على السوق، حل الخلافات التي تنشأ بين الباعة في السوق، فيذكر الأصفهاني "كان بردان متولي السوق بالمدينة، فقدم إليه رجلاً خصماً يدّعي عليه حقاً فوجب الحكم عليه فأمر به إلى الحبس ...اذهبوا به إلى

طالب، ويبدو أن الأمور استمرت على ما هي عليه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

وقد استمر بنو أمية في سياسة وضع العشور على التجارة ونظموا ذلك بشكل واضح وعينوا عمالاً لها. فيذكر أن ذكوان ــ مولى عمر بن الخطاب ــ تولى لمعاوية عشور التجارة[1075]. وقام بنو أمية ورجال إدارتهم بوضع نقاط التعشير على طرق التجارة بين المدن وبين الأقاليم، كما وضعوا أيضاً نقاطاً على الأنهار وأقاموا سلاسل حديدية لاعتراض السفن بهدف أخذ الضرائب المستحقة على البضائع، فيذكر عن زياد بن حدير أنه مد حبلاً على الفرات[1076]، وقد انتقد مسروق بن الأجدع، الذي عمل في المكان نفسه، هذا الأسلوب، فقال: "والله ما عملت عملاً أخوف عندي أن يدخلني النار من عملكم هذا، وما بي أن أكون قد ظلمت فيه مسلماً ولا معاهداً ديناراً ولا درهماً، ولكني ما أدري هذا الحبل الذي لم يسنه الرسول ــ عليه السلام ــ ولا أبو بكر ولا عمر ..." [1077].

وبرزت مدينة أيلة في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز كمركز من مراكز جباية العشور، وكان عليها وعلى مكوس مصر زريق بن حيان، وقد كتب إليه عمر رسالة يوضح فيها مقدار العشور التي عليه أن يتقاضاها من التجار، وقال: "أن أنظر من مر عليك من المسلمين، فخذ مما ظهر من أموالهم العين، ومما ظهر من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا، وما نقص فبحسبان ذلك، حتى يبلغ عشرين دينارا فإن نقصت تلك الدنانير فدعها، ولا تأخذ منها شيئا، وإذا مر عليك أهل الذمة، فخذ ما يديرون من تجارتهم عشرين دينارا دينارا فما نقص فبحسبان، حتى تبلغ عشرة دنانير، ثم دعها فلا تأخذ منها شيئا، واكتب لهم كتابا بما تأخذ منها إلى مثلها من الحول"[1078].

أما مقدار ضريبة العشور، فهناك اتفاق على أنها تجبى من أموال التجارة على المسلمين وأهل الذمة وأهل الحرب[1079]، فقد ذكر أبو يوسف "وإذا مر عليه بمائتي درهم مضروبة أخذ من ذلك ربع العشر من المسلم ونصف العشر من الذّمي، والعشر من الحربي، ثم لا يؤخذ منها شيء إلى مثل ذلك من الوقت، وكذا إذا مرّ بمتاع قد اشترى للتجارة، فإن كان المتاع يساوي مائتي درهم أو عشرين مثقالا أخذ

أما المدي فهو مكيال كانت تكال به الحبوب، فضلاً عن كونه خاصاً بأهل الشام، وهذا ما يؤكده البلاذري عندما ذكر على لسان عمر بن الخطاب "إني قد فرضت لكل نفس مسلمة في كل شهر مدي حنطة"[1129]. وتشير المصادر إلى أن المُدي بالضم هو مكيال ضخم لأهل الشام، وهو غير المُد[1130]، كما يشير المقدسي إلى أن أهل إيليا استخدموا المُدي، وذلك بقوله: "وينفرد أهل إيليا بالمدي"[1131].

وكان القسط من مكاييل بلاد الشام، إذ يذكر البلاذري "وكان على كل إنسان مع جزيته ... وقسطان من زيت وقسطان من خل"[1132]، يفهم من هذا النص أن القسط مكيال تحصل به الجزية العينية من زيت وخل. كما أنه يستخدم لتقدير السوائل كالزيت والخل، وتعادل سعة القسط في النظام المتري 1,2158 لترا[1133].

أما القفيز[1134] فكلمة أعجمية وتعني مكيالاً، كان معروفاً عند أهل العراق يساوي ثمانية مكاكيك[1135] ويبدو أن الحجاج بن يوسف الثقفي هو الذي اتخذه فنسب إليه، وكان يعادل صاع عمر[1136]، وكان القفيز في الرملة يساوي أربع ويبات أو ثمانية مكاكيك وهي تساوي أربعة وعشرين كيلجة، كل كيلجة تعادل صاعاً ونصف تقريباً، وفي عمان نصف كيلجة تساوي 3,155 لتراً، وفي صور تساوي مداً مقدسياً واحداً وتعادل 77,875 كغم قمحاً[1137].

والمكوك مكيال معروف في أقاليم الدولة الإسلامية، ففي العراق كان يساوي صاعاً ونصف[1138]، وكان المكوك السوري في حلب سبع ويبات[1139].

ومن المكاييل التي استعملت في بلاد الشام خلال العصر الأموي الكيلجة التي كانت تساوي ثلث مكوك أو ستمائة درهماً من القمح وهي تساوي 1875 غم[1140].

والغرارة مكيال دمشقي يساوي اثني عشر كيلا وكل كيل منها يساوي ستة أمداد[1141]، والغرارة هي العدل من الصوف أو الشعر وتساوي اثنين وسبعين مداً دمشقياً، وكانت الغرارة في القدس تساوي ثلاث غرائر دمشقية[1142].

وهناك مكاييل أخرى كانت معروفة منها الكر وهو بابلي الأصل، ومقداره ستة أوقار حمار، أو ستين قفيزاً وتساوي اثني عشر وسقا كل وسق منها ستون صاعا[1143]، وهي تساوي 2,9طن من القمح، والسنبل مكيال سوري عرف

بشيزر ويساوي رطلاً ونصف، كما كان مقدار الكيل في دمشق سبعة عشر كيلو غراما من القمح[1144].

أما الجريب فهو مكيال مقداره أربعة أقفزة ويستعمل مقياساً للمساحة ويساوي عشرة أقفزة[1145] أي ما يعادل 3600 ذراع، وقيل 10 ,000 ذراع، وفي القرن السابع الميلادي زمن الخليفة عمر بن الخطاب كان الجريب باعتباره مكيالاً يساوي سبعة أقفزة أي ما يعادل 22,715كغم من القمح[1146].

أما عن الموازين فيذكر البلاذري ما كان معروفاً منها قبل الإسلام واستمر وجوده بعد ذلك، وأقر ما كان عليه، وبقي الناس يزنون بهذه الأوزان سواء في الجزيرة العربية أو في بلاد الشام . ويقول البلاذري: "كانت لقريش أوزان في الجاهلية فدخل الإسلام فأقرت على ما كانت عليه، كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً، فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة أوزان الدنانير، وكان لهم وزن الشعيرة وهو واحد من الستين من وزن الدرهم، وكانت لهم الأوقية وزن أربعين درهماً، والنش وزن عشرين درهماً، وكانت لهم النواة وهي وزن خمسة دراهم، فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان، فلما قدم الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ مكة أقرهم على ذلك"[1147].

لقد كان الرطل[1148]، هو أحد موازين الشام، وكان يمثل الوحدة المشتركة للأوزان في بلاد الشام، لذلك كان له أضعاف، منها القنطار الذي يساوي مائة رطل، وكان القنطار في دمشق يساوي وزن 185 كغم[1149]، وفي حلب وحماه يساوي 228 كغم، أما عن أجزائه، الأوقية التي تساوي 1/12 من الرطل[1150] ويبدو أن الرطل من الموازين التي كانت مخصصة لوزن السوائل كالزيت، إضافة إلى المكيال الرئيسي، وهو القسط، حيث قال الشاعر عمرو بن أحمر الباهلي (ت65هـ) :

لها رطل تكيل الزيت فيه وفلاح يسوقُ بها حمارا[1151]

وكان المن وحدة وزن تساوي رطلين أي ما يعادل مائتين وستين درهما أي وزن 812,5 غم[1152]، وقيل إن المن يساوي أربعين سيرا والسير يساوي خمسة عشر مثقال[1153]ا.

ومن الأوزان في بلاد الشام الدانق، وقيل إن الدانق كان يساوي 1/5 حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر، وكان عند اليونان يعادل حبتي خرنوب وعند المسلمين حبتين وثلث، وفي سنة 76هـ جعل عبدالملك بن مروان الدانق يساوي قيراطين ونصف[1154].

أما الدينار والدرهم من الأوزان التي تعامل بها الناس. وكان الدينار الذهب يعادل وزنا مقداره 4,231غم، أما الدرهم فيزن 2,97غم[1155].

أما عن المقاييس، فقد عرف العالم الإسلامي، ومن ضمنه بلاد الشام مجموعة من الأذرع، من أجل استخدامها في قياس الأطوال المستعملة في الأسواق الشامية، ويذكر ابن منظور أن "الذراع ما يذرع به، ذرع الثوب وغيره، أي قدّره بالذراع، فهو ذارع"[1156]، ويعتبر عمر بن الخطاب[1157] أول من اتخذ الذراع لمسح السواد، وبلغ طول الذراع العمرية نصف الذراع الميزانية أي 72,815 سم[1158]، ومنذ ذلك الوقت تعددت أنواع الأذرع، فهناك الذراع الزيادية التي عرفت في صدر الإسلام وبلغ طولها 66,5 سم[1159]، كما عرفت الذراع اليوسفية (لشرعية) نسبة إلى أبي يوسف (ت182هـ) وبلغ طولها 49,875سم[1160].

مما يلاحظ اختلاف هذه الأذرع. وغالباً ما يبلغ معدل طول الذراع 54,04 سم[1161]، وتعتبر ذراع البَزّ[1162] من أكثر أنواع الأذرع انتشارا، إذ استخدمها التجار لذرع الأقمشة، التي عرفت بذرع الكِرباس[1163] التي كانت تستعمل لذرع الخيش الأبيض، وقد بلغ طولها 54,04 سم[1164].

أ ـ الصيرفة:

كان لعلاقات العرب التجارية مع الدول المجاورة قبل الإسلام أثر بالغ في استخدام النقود السائدة في تلك الفترة، وبخاصة الدينار الذهبي (العملة البيزنطية)، والدرهم الفضي (العملة الفارسية)، لذا ظهر الصيارفة في مجتمع المدن في الجزيرة العربية قبيل ظهور الإسلام، وبخاصة في مكة والمدينة المنورة[1165].

وتعرف كتب الفقه الإسلامي الصرف بأنه شكل من أشكال البيع[1166]. ويكون إما بيع نقد بعملة أخرى، أو تحويل هذا النقد إلى نقد آخر[1167]. وكذلك بيع أو مبادلة

مواد عينية بمواد أخرى، كبيع القمح بالشعير، أو التمر بالتمر، أو الحيوان بالحيوان، أو المعدن بمعدن آخر، وهكذا[1168].

6- **المعاملات التجارية:**

لقد ثبتت أوزان دراهم الخليفة عبدالملك بن مروان ودنانيره، وكانت مطابقة للأوزان الشرعية أي أنه جعل وزن الدينار مثقالا، وهو ما سنه النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في فريضة الزكاة، لهذا استقر الإجماع على أنها هي النقود الشرعية التي تؤخذ بها الزكاة، وتؤدى بها كل الحقوق والواجبات الشرعية[1169].

لقد كانت العلاقة بين الدينار والدرهم في الوزن، لا في القيمة 7 : 10، فكان وزن الدرهم يساوي ستة دوانق، ووزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل[1170].

ومن الوسائل التي ساعدت في نمو التعامل التجاري، وجود الصيارفة في أسواق الشام في الفترة موضوع البحث[1171]. فكان هؤلاء الصيارفة يملكون أنواع العملات، فوظفوا أموالهم في الأعمال المالية، وكان الصيرفي يفلس أحيانا عندما يسحب الناس ودائعهم التي عنده، ومعنى هذا أن الصيرفي قام بدور المستقبل للودائع، فيروي الأصفهاني أن أحد الصيارفة أفلس بسبب إلحاح الناس في أخذ أموالهم التي كانت عنده[1172]. كما كان بعض الناس يذهب للصيارفة، ليتثبت من وزن نقوده، إذ يذكر الأصفهاني "وكان الرجل من قريش يأتيه بالشيء يتحمله عنه، فيقول: لا أقبله إلا أن تجيء معي إلى الصراف حتى ينقده ويزنه"[1173].

وكان العمل الأساسي للصيارفة هو تحويل الدنانير إلى دراهم وبالعكس، فكان الرجل يدفع الدينار إلى الصراف، فيزنه ويعطيه بدله دراهم[1174]، وكان أغلب الناس يفضلون خزن ثرواتهم ونقودهم لدى شخص ثقة، بدلاً من إيداعها لدى الصيارفة الذين يشتغلون بها، ويروي أبو نعيم الأصبهاني أن عروة بن الزبير استودع طلحة ابن عبيدالله مالاً، وخرج إلى الشام، فلما رجع إلى المدينة طلب المال من طلحة، فوجده قد هدم عليه بيتاً، فقام بحفره وأخرجه وأعطاه إياه[1175].

وزاول مهنة الصيرفة المسلمون وأهل الذمة على حد سواء، وأبدى بعض العلماء كراهية من التعامل مع الصيارفة الذميين، ويبدو أن ذلك ناشئ عن تعاملهم بالربا[1176]. وقد أوردت الروايات معلومات عن جمع بعض الناس بين مهنتي

وصلاة العراق لسليمان بن عبدالملك ــ أخذ متاعاً وبضاعة من التجار، فكتب لهم صكوكا لصرفها من صالح بن عبدالرحمن مسؤول ديوان الخراج بالعراق، وبلغ مقدار أحد هذه الصكاك مائة ألف درهم، وقد رفض صالح صرفها لتكرار مثل هذا الأمر[1188]. وكتب الخليفة الوليد بن عبدالملك إلى والي خراج مصر أسامة بن زيد التّنوخي كتابا يأمره فيه بأن يرسل له فلفلا بعشرين ألف دينار ليهديه إلى ملك الروم، فاشترى أسامة ذلك من أحد كبار تجار مصر ــ وهو موسى بن وردان ــ وأعطاه ثمنها صكوكا، فقبضها موسى أيام عمر بن عبدالعزيز[1189]. وقد استعان العمال كذلك بالتجار، فأخذوا المال منهم وأعطوهم صكوكا مالية لصرفها من بيت مال مصر آخر، فيروى أن عبدالله بن الزبير (ت73هـ) لمّا أعلن نفسه خليفة في الفتنة الثانية أخذ الوَرِق من التجار في مكة وكتب لهم بها صكوكا إلى بيت مال البصرة أو الكوفة، فاستوفوها دراهماً أجود من دراهمهم[1190].

وبناء على ذلك، يلاحظ مدى صلة التجار القوية ببيت المال وعلاقتهم الوطيدة به، وقد شكلت هذه المعاملات التجارية مصدر ربح واسع لهم. ويبدو أن مقدار الأموال التي كان يحصّلها التجار في كل عام من بيت المال أثناء صرف الأعطيات كانت كثيرة[1191].

كما قام التجار باستعمال الصكوك في عمليات التسليف والإقراض، وورد عند البلاذري نص يذكر فيه "وكان زياد يقول: لأن يجاور أحدكم أسداً في أجمة خير له من أن يجاور تاجراً، إذا شاء أن يسلفه أسلفه وكتب عليه صكا"[1192].

وقد كثرت المتاجرة في الصكوك بين الناس، فيذكر ابن عبدالحكم أن مروان ابن الحكم كتب صكوكا للناس، فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها فلما علم مروان بذلك بعث الحرس ينتزعوها من أيدي المشترين ويردونها إلى أصحابها البائعين لأن بيع الطعام قبل أن يستوفى لا يجوز[1193].

ج ــ السفاتج:

لم تقتصر وسائل التعامل التجاري لدفع الأموال لمستحقيها على النقود والصكوك بل استخدمت السفاتج[1194] كوسيلة من الوسائل المالية في التعامل التجاري. ولقد خففت هذه الوسيلة من الصعوبات التي تنتج عن نقل النقود بين

الأقاليم المتباعدة، وما قد تتعرض له من خطر السرقة والنهب، فهي مأمونة من الضياع خفيفة الحمل قليلة التكاليف، بعيدة عن متناول اللصوص وقطاع الطرق[1195]، وذكر السرخسي ما نصه "وكتب له سفتجة بذلك فلا بأس، وإن شرط في القرض ذلك فهو مكروه، لأنه يسقط بذلك خطر الطريق عن نفسه، فهو قرض جر منفعة"[1196].

وقد وردت إشارات تبين أن استخدام السفاتج ظهر مبكراً في الدولة الإسلامية إذ يذكر السرخسي "أن ابن الزبير كان يأخذ بمكة الورق من التجار فيكتب لهم إلى البصرة أو الكوفة، فيأخذون أجود من ورقهم"[1197] كما ذكر عن عبدالله بن عباس، أنه كان يأخذ الورق من التجار في مكة ويحولهم إلى مدن أخرى من أجل استلامها، ويعلق على ذلك بقوله :" والسفاتج التي تتعامله الناس على هذا"[1198].

وقد استخدمت السفاتج في البيع والشراء، ويبدو أنها لا تكون سارية المفعول حتى توقع أو تختم من قبل من يكتبها، فيذكر الأصفهاني أن عبدالرحمن بن عمرو المغني والملقب بدحمان باع جارية على الوليد بن يزيد في الشام بعشرة آلاف دينار، فكتب له حوالة بها إلى الحجاز وختمها، بعد أن كتب فيها "ادفع إلى حامل كتابي هذا حين تقرؤه عشرة آلاف دينار"[1199].

إلا أن استعمال السفاتج لم يقتصر على النقود فقط، بل استخدمت في الأشياء الأخرى، كالإبل وغيرها، فيذكر الأصفهاني أن الشاعر نصيباً لما مدح عبدالرحمن بن الضحاك الفهري والي المدينة ليزيد بن عبدالملك، أمر له بعشرة من الإبل، وكتب بذلك حوالة مختومة إلى رجلين من الأنصار لكي يستلمها، فذهب بالكتاب واستلمها منهم[1200].

إن استعمال السفتجة كان على جانب كبير من الأهمية ولكن لا ينبغي أن نبالغ فيها، فهي تتم ضمن دولة واحدة وبين عدد محدود من الأقطار، كما أنها تطبق حصراً بين أشخاص على علم بحسابات وأوضاعهم المالية[1201]. إلا أنه بسبب اتساع أرجاء الدولة الإسلامية في العصر الأموي، فقد كان استعمال السفتجة يسهم بفعالية كبيرة في تسهيل العمليات التجارية، وتوسيع المجال أمام حركة التجارة.

د ـ أنواع البيوع:

لم تقتصر المعاملات المالية والتجارية في أسواق بلاد الشام على البيع والشراء بالدرهم والدينار إنما وجدت هناك أنواع أخرى من البيوع استعملها التجار لتسهيل عملية التبادل التجاري.

ومن أنواع البيوع التي استخدمت في الأسواق في فترة البحث، البيع المؤجل الدفع، إذ كان الناس يشترون من التجار، ويؤجلون دفع ثمن السلعة حتى يخرج عطاؤهم[1202]، ولكن لا يرد في المصادر إلا أمثلة قليلة، فكان عبدالله بن عمر "يبتاع البيع ويشترط على صاحبه أن يعطيه إذا خرجت غلته أو إلى عطائه"[1203]، في حين كان ابنه سالم بن عبدالله يشتري من الجزار كل يوم لحما بدينار، والثمن إلى أن يستلم العطاء[1204].

ويبدو أن البيع المؤجل، كان متبعاً عند غالبية التجار على الرغم أنه غير مأمون العواقب، ومما يوضح ذلك أن أحد التجار قد تخلى عن مهنة التجارة بسبب اعتماد البيع المؤجل الذي اعتبره وكأنه أمر لا بد منه في ممارسة التجارة وذلك بقوله: "الحمد لله الذي أغناني عن التجارة لأني أغلق بابي فما يكون خلفه هم"[1205].

وهناك بيع السّلف أو السّلم، ويعرّفه ابن منظور "من اسلم وسلّم إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة إلى أجل معلوم"[1206]، فهو من البيوع التي يُعجّل فيها الثمن، وتضبط السلعة بالوصف إلى أجل معلوم[1207]، وقد أجازه العلماء، فورد عن ابن عباس أنه قال: لما حرم الله الربا أباح السّلم، وقال: أشهد أن السّلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه[1208]، وأكثر ما يتعامل الناس بالسلف في بيع الفواكه والمحاصيل قبل نضوجها، وهو ما زال شائعا في بلاد الشام حتى الآن، وبخاصة في الأشجار المثمرة كالزيتون، ولانتشاره قيل إنّه لا يجوز بيع السلف للفواكه إلا بعد زهو ثمارها[1209].

كما عرفت من البيوع بيع النجش، وهو "الزيادة على شراء غيرك من غير أن تحتاج إلى المتاع"[1210]، وهو بيع منهي عنه[1211].

كذلك من أنواع البيوع، بيع العينة، وهو "بيع الرجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل معلوم ثم شراؤها منه بأقل من الثمن الذي باعها به"[1212]، وعلى الرغم من تحريم الفقهاء لبيع العينة، إلا أنه استمر، فباعت أم ولد زيد بن أرقم غلاما لزيد بن أرقم بثمانمائة درهم إلى موعد قبض العطاء، ثم اشترته منه بستمائة درهم[1213]. أما عن بيع النسيئة[1214]، فيذكر ابن منظور "نَسأَ الشيء نَسأً، أي باعه بتأخير، وقد ورد إنما الربا في النسيئة، هي البيع إلى أجل معلوم"[1215].

ولقد نهى الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن البيع بالنسيئة حيث "روي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة"[1216]، إلا أن هناك من يرى جواز البيع نسيئة، إذ ذكر أبو يوسف "أنه قال في السلعة يبيعها الرجل نسيئة لا يشترينها بأقل من ذلك، حتى يتغير المبيع"[1217].

كما وجد بيع الملامسة وهو أن يقول البائع للمشتري "إذا لمست الثوب بيدك ولم تشتره لزمك البيع"[1218]، وكذلك المنابذة[1219]، كأن يقول البائع للمشتري: بعتك هذا الثوب الذي معي بالثوب الذي معك[1220]، فإذا ما دفع كل منهما ثوبه إلى الآخر تمت عملية البيع، وكلاهما منهي عنه، ولكن الأمر لا يخلو من حدوث البيع رغم تحريمه.

ثانياً: الطرق والمراكز التجارية

1- الاهتمام بالطرق:

أولت الدولة الإسلامية اهتماماً كبيراً بالطرق بشكل عام وبالطرق التجارية بشكل خاص، ومن مظاهر اهتمام الدولة والخلفاء، بذلك ما قام به الخليفة الأموي الوليد بن عبدالملك، إذ يذكر الطبري في أحداث عام 88هـ بأنه كتب إلى عمر بن عبدالعزيز يأمره "بتسهيل الثنايا وحفر الآبار في البلدان"[1221]، ويرجع الاهتمام بطرق المواصلات من أجل تسهيل حركة الحجاج والرحالة والتجار والجيوش وضمان سرعة وصول البريد[1222]. وتتضح جهود الخليفة الوليد بن عبدالملك في وضع المنائر على الطرقات، وحفر الأنهار والبرك وإصلاح الطرق ووضع الأميال، فقد ذكر ابن الفقيه أن الخليفة الوليد بنى الأميال على الطرق "وبنى الوليد

الأميال في الطرق"[1223] كما أن الخليفة الوليـد " أول من حفر المياه في طريق مكة إلى الشام"[1224]، إضافة إلى حراسة الطرق وتأمينها إذ تبدو من المهمات الأساسية لصاحب البريد[1225] وكان الخليفة عمر بن عبدالعزيز أول من اتخذ الخانات ليقيم فيها المسافرون "وهو أول من اتخذ الخانات للمسافرين"[1226] كما أنشئت الأحواض والصهاريج المملوءة بالمياه[1227] لسد حاجة المسافرين، وبذلك تمكن بنو أمية من تأمين الطرق التجارية[1228] التي تقطع بلاد الشام.

ولا شك أن الطرق التي أقامتها الدولة الإسلامية للبريد هي الطرق[1229] التي إعتمدها التجار والحجاج والرحالة في تحركاتهم بين الشام والأقاليم الإسلامية الأخرى. ويذكر الثعالبي أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان أول من رتب البريد في الإسلام، في حين كان عبدالملك بن مروان[1230] قد أحكمه ونظمه ومهد طرقه ومحطاته وأولاه عنايته.

كما بذل الخلفاء الأمويون جهوداً من أجل حماية الطرق، حيث يذكر البلاذري، أن الحجاج بن يوسف الثقفي أمر قائد عُمان بتسيير حملة إلى الديبل، وهو موطن الميد قراصنة البحر، وذلك عندما تعرض ميد الديبل لسفينة فيها نساء مسلمات، فاستغاثت امرأة بالحجاج، فلبى الحجاج نداء هذه المرأة[1231]. وقد نفى الخليفة عبدالملك بن مروان بني هلال وبني سليم، لاعتراضهم القوافل إلى غربي سيناء، إذ عملوا خفراء قوافل تارة هناك، وقطاع طرق تارة أخرى[1232]، كما قام بنو أمية بمحاربة نشناش التميمي[1233] عندما قام باعتراض القوافل التجارية المارة على طريق الشام الحجاز خلال القرن الأول الهجري. أما عن اختيار الطرق فهناك مجموعة من الشروط اللازمة لقيامها ومن أهمها:

يعتبر وجود السوق دلالة قوية على قيام الطريق، كما هـو الحـال فـي منبج[1234] التي تقع على الطريق القادم من الجزيرة عبر الرقة إلى دوسـر، ومنهـا إلى داقين إلى جسر منبج، ومنه إلى منبج فحلب ومنها إلى الأثارب إلى عمق إلـى إنطاكية إلى اللاذقية إلى جبلة إلى طرابلس الشامية، ثم إلى بيروت فصيدا فصـور فقدس فقيسارية فأرسوف إلى يافا إلى عسقلان ثم إلـى غـزة[1235]، وتكثـر بهـا

الأسواق، وكذلك الرملة[1236] المدينة العامرة بالأسواق المتنوعة الواقعة على نهاية الطريق القادم من طبرية، إضافة إلى دمشق[1237] التي اشتهرت بأسواقها.

ولقد كان لتوافر المنتجات الزراعية أهمية كبيرة في استقطاب التجار مثل بالس، إذ "كان الطريق إليها عامرا ... ولها بساتين فيما بينها وبين الفرات وأكثر غلاتها القمح والشعير"[1238]، وكذلك دمشق التي اشتهرت بكثرة أشجارها وفواكهها وثمارها، فيذكر الاصطخري أنّه "بها مياه كثيرة وأشجار وزروع متصلة"[1239].

ويجب أن تبتعد الطريق عن المناطق الجبلية والصخرية لتسهيل التنقل والحركة نحو مصادر المياه كالأودية والواحات، وخير مثال على ذلك مدينة دمشق[1240]، كما يجب أن تتوافر فيها الحصون والقلاع والمواقع المحمية[1241]، من العاديات، مثل صور[1242]، الساحلية التي تعتبر من أحصن الحصون على شاطئ البحر المتوسط، وكذلك مدينة الجحفة التي بناها عمر بن عبدالعزيز على طريق المدينة من مكة[1243]، ولقد حافظت بعض المدن على نفسها بوصفها مواقع تجارية مهمة، ومرورية بسبب ما فيها من حصون وقلاع، مثل عسقلان[1244] التي تقع على ساحل البحر محصنة بسورين، وكذلك صور المدينة الساحلية التي كانت من أحصن الحصون على ساحل البحر[1245]، كما كانت بلدتا شيزر وحماه حصينتين في ذاتيهما[1246]، كما كانت حلب محصنة بقلعتها الشهيرة، ووصفها ابن حوقل بأنها "على مدرج طريق العراق إلى الثغور"[1247]، وكذلك كانت الخناصرة محصنة، وهي على سيف الصحراء ناحية البادية "ولولا حصانتها لعاثت الأعراب فيها فسادا"[1248]، إضافة إلى أن هناك بعض القلاع الداخلية في بلاد الشام مثل قلعة القلمون[1249].

كذلك لا بد من توافر آبار المياه العذبة[1250] كي تستريح عندها القوافل التجارية، فيذكر المقدسي عن سقي المنازل بين مصر وأيلة بقوله: "والمنازل بين ويلة يسقى لها بالسواقي، والغمر ماء وحشة وقربه رمل يحفر فيخرج عليهم منه ماء حلو كثير، وبير آبار حلوة في بقع حسنة نيرة، والأجوليّ خزاه الله ماء يتورّم من شرب منه وربّما قضى نحبه، وثجر ماء غير طيب، ولا كثير الغدران، والعونيد غديران قريبان ماؤهما كريه في وسط الرملة"[1251]، بينما يذكر ياقوت أن "النبك قرية بين حمص ودمشق فيها عين ماء عذبة"[1252]، وأن تكون قريبة من بحيرة

ماء[1253]، مثل بحيرة طبرية، أو أن تكون ميناء على ساحل البحر مثل مدينة عكا[1254]، كما أن وفرة المياه تؤدي إلى قيام الزراعة، فقد كان لمحمد بن عبدالله بن العباس خمسمائة شجرة من الزيتون بالحميمة[1255].

كما أن وجود الحمامات والفنادق التي تتوافر فيها الخدمات في المدن يدلل على فعالية الطريق، ومن أشهر المدن التي تتوافر فيها الفنادق حلب، التي يقول عنها ابن حوقل: "وكان لها أسواق حسنة وحمامات وفنادق كثيرة، ومحال وعراض فسيحة"[1256]، في حين كانت الرملة قصبة فلسطين "ذات فنادق رشيقة وحمامات أنيقة وأطعمة نظيفة ومنازل فسيحة"[1257].

2- الطرق البرية:

عرفت الطرق البرية التي ربطت بين بلاد الشام المختلفة والمناطق الأخرى منذ القدم، ويذكر هايد أن هذه الطرق بقيت مستعملة في القرن الأول الهجري دون تغيير[1258]، وقد مارست بلاد الشام دورها بنشاط في حركة التجارة في العصر الأموي من خلال شبكة واسعة من الطرق التجارية البرية التي ربطت بلاد الشام مع الأقاليم والدول الأخرى.

ومن أهم الطرق البرية التي ربطت بلاد الشام مع المناطق المجاورة، الطرق البرية بين بلاد الشام والحجاز واليمن . هناك العديد من الطرق التي سلكها التجار لنقل بضائعهم من الشام إلى بلاد الحجاز قبل الإسلام وبالعكس، ومن هذه الطرق، طريق يبدأ من اللجون فنابلس فالقدس إلى بئر السبع إلى البتراء، ومنها إلى أيلة بمحاذاة الساحل حتى مكة، ويتابع سيره جنوباً حتى عدن على بحر العرب[1259]، ومن السلع التجارية التي حملت من الشام إلى الحجاز على هذا الطريق الخمور[1260] والدرمك[1261] والزيت[1262] والطعام[1263].

هذا وقد حركت الدولة الإسلامية الجيوش لتحرير بلاد الشام، وسارت هذه الجيوش عبر هذه الطرق ومنها طريق المعرقة[1264]، إذ سلكه عمرو بن العاص عندما أرسله أبو بكر لتحرير الشام، ويبدأ من الساحل الشامي حتى غزة، ثم يواصل سيره حتى أيلة[1265]، مجمع التجار والحجاج القادمين من مصر والشام والمغرب، ومنها إلى ظبة[1266] إلى العونيد إلى الوجه منحوس إلى قصبة البحرة إلى الجار،

ومنها إلى المدينة ثم إلى ذي الحليفة فالأبواء ثم عسفان ومنها إلى مكة، وهو يعرف بالطريق الساحلي البري المحاذي للبحر الأحمر إذ سلكته عير قريش[1267].

أما الطريق الثاني، فهو الذي سلكته جيوش يزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وأبي عبيدة بن الجراح لتحرير الشام من الدولة البيزنطية، وهو يعرف بالتّبوكية[1268]، ويبدأ هذا الطريق من دمشق[1269] إلى ذات المنازل إلى سرغ إلى تبوك إلى المحدثة، إلى الأقرع إلى الجنينة إلى الحجر إلى وادي القرى إلى الرحيبة إلى ذي المروة إلى السويداء إلى ذي خشب إلى المدينة، ومنها إلى مكة . ويستمر الطريق نحو الجنوب من مكة إلى جدة إلى الشعيبة إلى الهرجاب إلى أغيار إلى السرين إلى مرسى حلي إلى مرسى ضنكان إلى عثر إلى الحردة إلى مخلاف عكّ إلى مخلاف زبيد إلى المندب إلى مخلاف الرّكب إلى مخلاف بني مجيد إلى مغاص اللؤلؤ إلى عدن[1270].

وتبدو عناية الدولة الأموية بالطرق بين الحجاز والشام إذ يذكر الطبري أن الوليد بن عبدالملك كتب إلى عمر بن عبدالعزيز "في تسهيل الثنايا وحفر الآبار بالمدينة، وخرجت كتبه إلى البلدان بذلك"[1271]، كما ذكر عن هشام بن عبدالملك "بأنه اتخذ القني والبرك بطريق مكة"[1272].

ومن الطبيعي أن يهتم خلفاء بني أمية بالطرق بعامة وطريق الحج بخاصة، ذلك أن القوافل المنظمة والمحمية والمشمولة برعايتهم بدأت تخرج من دمشق إلى الحجاز في أيامهم، فهذا الطريق هو طريقهم سواء إلى الحجاز أم إلى قصورهم ومنتجعاتهم التي أكثروا من إنشائها في بادية الشام وعلى طول طريق الحج الشامي، الذي كان في الوقت نفسه طريق التجار والرحالة والجيوش والقبائل[1273].

وتتصل الشام بالعراق عبر طرق برية مختلفة وأهمها، الطريق الذي يبدأ من الحيرة إلى عين التمر إلى بصرى[1274]، ويبدأ من الحيرة إلى عين التمر إلى الأخدمية ثم إلى الخفية إلى الخلط ثم إلى قراقر إلى سوى[1275] إلى الكواثل ثم إلى قرقيسيا إلى أركة إلى تدمر إلى القريتين إلى مرج راهط إلى دمشق، ومنها إلى بصرى[1276].

وهناك طريق يبدأ من الكوفة إلى القطقطانة ثم إلى البقعة إلى الأبيض إلى الحوشي ثم إلى الجمع ثم إلى الخطي إلى الجبة إلى القلوفي إلى الرواوي إلى الساعدة إلى البقيعة إلى الأعناك، ومنها إلى أذرعات، ومنها إلى دمشق[1277].

وهناك طريق ثالث من الرقة على ساحل الفرات إلى الزراعة إلى القسطل إلى سلمية إلى حمص إلى شمسين إلى النبك إلى القطيفة إلى دمشق[1278].

وهناك طريق رابع يبدأ بإنطاكية وينتهي بالأبلة، يذكره ابن خرداذبة عندما يتحدث عن بعض التجار القادمين من أوروبا الذين ينزلون "بإنطاكية ويسيرون على الأرض ثلاث مراحل إلى الجابية، ثم يركبون الفرات ... ثم يركبون في دجلة إلى الأبلة"[1279]، ولقد استخدم التجار هذه الطرق في نقل بضائعهم[1280] بين الشام والعراق.

وقد لعب هذا الطريق دوراً مهماً في التجارة الدولية بين الشرق والغرب، إذ كانت تنقل السلع عبر هذا الطريق من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، ويذكر ابن خرداذبة "أنهم يسافرون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق برّا وبحرا، يجلبون من المغرب الخدم والجواري والغلمان والديباج ... ثم يمضون إلى السند والهند والصين، فيحملون من الصين المسك والعود وغير ذلك"[1281].

وهناك الطريق البري الذي يربط الشام بشمال إفريقية، حيث يبدأ من الشام إلى الفرما التي تقع على ساحل البحر الأحمر، حيث تعتبر من الموانئ التي ترسو فيها المراكب القادمة من الشام[1282] والمغرب، ومنها إلى الفسطاط إلى برقة[1283]، وهي كورة عامرة بالتجار والصادر والوارد إليها كثير من المشرق والمغرب، كما أن أسواقها[1284] مكتظة بالتجار، ومنها إلى طرابلس[1285]، تلك المدينة العامرة بالحركة التجارية المستمرة[1286]، ومنها إلى القيروان[1287] إحدى المراكز التجارية التي تصدر الرقيق السوداني إلى بلاد البحر المتوسط الشرقية[1288]، ومنها إلى سوسة، ويستمر الطريق، حتى يصل طنجة، ومنها إلى الأندلس[1289].

ولقد سلك التجار القادمون من أوروبا طريقاً آخر، ويرجع ذلك إلى عدم دفعهم الجزية، إذ يذكر ابن خرداذبة "ويدعون أنهم نصارى فيؤدون الجزية"[1290]، في حين أن التجار القادمين من الأندلس أو فرنجة يسلكون الطريق البري إلى السوس

الأقصى فيسير إلى طنجة، ثم إلى إفريقية، ثم إلى مصر، ثم إلى الرملة، ثم إلى دمشق ... ثم إلى البصرة، ثم إلى الأهواز، ثم إلى فارس، ثم إلى كرمان، ثم السند، ثم إلى الهند، ثم إلى الصين[1291].

وكانت هناك طرق تجارية تربط بلاد الشام ببلاد الروم، وأول هذه الطرق، الطريق الذي يبدأ من طرسوس إلى العليق إلى الرهوة إلى الجوزات ثم إلى الجردقوب ومنها إلى البذندون إلى لؤلؤة والصفصاف، ومنها إلى نهر هرقلة إلى مدينة اللبن إلى رأس الغابة ثم إلى المسكنين إلى عين برغوث إلى نهر الأحساء إلى ربض قونية إلى العلمين إلى أبرومسمانة إلى وادي الجوز، ومنه إلى عمورية[1292]. وهناك طريق آخر يبدأ من البذندون إلى الكرم إلى النوبة ثم إلى الكنائس التي على يمين كوكب، إلى وفرة إلى بليسة إلى مرج الأسقف إلى فلوغرى إلى قرية الأصنام إلى وادي الريح إلى نمرطي (ملوطي) إلى الصيد إلى مخاضة إلى قرية الجوز إلى الغطاسين إلى قرية البطريق إلى مرج ناقولية، إلى دنوس، فمنه طريق درولية وطريق آخر متياسر، ومنه إلى حصن بلومين إلى قُطيَّة إلى أبدوس على المضيف إلى خليج القسطنطينية[1293]. ولقد أطلق على الطريق الأول درب السلامة[1294] وعرف الثاني بدرب الأبواب القليقية[1295].

أما الطرق البرية التي تربط بين الشام ومصر، فيذكر اليعقوبي " ومن خرج من فلسطين مغرباً يريد مصر خرج من الرملة إلى مدينة يبنا، ثم إلى مدينة عسقلان وهي على ساحل البحر، ثم إلى مدينة غزة وهي على الساحل أيضاً، ثم إلى رفح وهي آخر أعمال الشام، ثم إلى موضع يقال له الشّجرتين، وهي أول حد مصر ثم إلى العريش وهي أول مَسالح مصر وأعمالها[1296].

وهناك طريق آخر يتجه إلى مصر، يبدأ من حمص إلى جوسية ثم إلى بعلبك ثم إلى دمشق ثم إلى دير أيوب ثم إلى طبرية إلى الرملة إلى الجفار ثم ينتهي بالبادورية في مصر[1297].

وتمثل بلاد الشام الطريق البري الوحيد الذي يربط مصر بالحجاز، فكان هذا الطريق يبدأ من مصر ويجتاز جنوب بلاد الشام، فيمر عبر أيلة في أقصى جنوب فلسطين متوجهاً نحو المدينة[1298].

أما عن الطرق الداخلية في بلاد الشام، فقد كانت هناك شبكة من الطرق التي تربط مدن بلاد الشام بعضها ببعض، كما ربطت هذه الطرق بين المدن الداخلية والموانئ الساحلية .

ومن الطرق الداخلية، الطريق البري الذي يبدأ من الرقة إلى الرصافة إلى الخربة إلى العذيب، ومنها إلى نهيا[1299] إلى القريتين إلى جرود إلى دمشق[1300]. وهناك طريق آخر وهو الطريق العمراني[1301] الذي يبدأ من الرقة إلى الرصافة إلى القسطل إلى سلمية إلى حمص إلى شمسين إلى الشعر إلى قارا إلى النبك إلى القطيفة ثم إلى دمشق . كما أنه يوجد طريق آخر وهو الطريق الأوسط الذي يبدأ من سلمية إلى فرعايا إلى ماء شريك إلى النبك، ومنها إلى دمشق[1302].

ومن الطرق الداخلية الأخرى، طريق يبدأ من حمص إلى جوسية، ومنها إلى بعلبك إلى طبرية، حيث يفترق فرعين أحدهما يتجه نحو الرملة، والآخر من طبرية إلى بيسان إلى اللجون ومنها إلى قلنسوة إلى الرملة ثم إلى أزدود إلى غزة إلى رفح إلى العريش، حيث يتفرع مرة أخرى إلى فرعين، أولهما يعرف بطريق الجفار[1303] الذي يبدأ من العريش إلى الورادة إلى البقارة إلى الفرما، والثاني وهو الساحلي[1304] فيبدأ من العريش إلى المخلصة إلى قصر حصن النصارى إلى الفرماء، ومنها إلى جرجير إلى بلبيس ومنه إلى الفسطاط[1305]. كما أن هناك طريق آخر من بيت المقدس إلى دمشق، يمر عبر أريحا إلى بيت الروم، ومنها إلى عمان إلى الزرقاء إلى أذرعات إلى دمشق[1306]، أما آخر الطرق، فهو الذي يبدأ بالكسوة إلى جاسم إلى فيق ثم طبرية إلى اللجون إلى قلنسوة ومنها إلى الرملة[1307].

ومن الطرق الداخلية، طريق الرقة إلى دوسر إلى داقين إلى جسر منبج إلى منبج إلى حلب إلى الأثارب إلى العمق، إلى إنطاكية إلى اللاذقية إلى جبلة إلى طرابلس إلى بيروت إلى صيدا إلى صور إلى قَدَس[1308] إلى قيسارية إلى أرسوف إلى يافا إلى عسقلان، ومنها إلى غزة[1309].

يتضح أن بلاد الشام كانت تمتاز بوجود شبكة واسعة من طرق المواصلات سواء كانت داخلية تربط مدن بلاد الشام بعضها ببعض، أو طرق خارجية تربط بلاد الشام بالأقاليم الإسلامية والدول الأخرى.

3- الطرق المائية:

لقد تبنت الدولة الأموية تسهيل التجارة البحرية، وذلك أن عمر بن عبدالعزيز أصدر أمراً إلى العمال يوضح فيه بألا توضع العراقيل أمام من يتاجروا بحراً وذلك بقوله: "فأذن فيه أن يتجر من يشاء، وأرى أن لا نحول بين أحد من الناس وبينه، فإن البر والبحر لله جميعا، سخرهما لعباده، يبتغون فيهما من فضله، فكيف نحول بين عباد الله وبين معايشهم"[1310]. فكان هناك طريق بحري ساحلي يتجه من اللاذقية إلى جبلة، إلى طرابلس، إلى بيروت، إلى صيداء، إلى أرسوف ويافا وعسقلان، إلى غزة، إلى رفح فالعريش، إلى المخلصة، إلى قصر حصن النصارى، إلى الفرما، ومنها براً إلى القلزم عبر مياه البحر الأحمر إلى الجار وجدة[1311].

كذلك يوجد طريق آخر، عبر المتوسط يتجه إلى القسطنطينية من ناحية، وإلى إنطاكية من ناحية أخرى، ثم يسير التجار على الأرض ثلاث مراحل إلى الجابية ... ثم إلى دجلة إلى الأبلة، ومنها إلى عُمان والسند والهند والصين[1312]، وترد إشارة عند البلاذري عن معاوية بن أبي سفيان، بأنه بعث أيام خلافته بضاعة للتجارة بها في الهند، إذ يقول :" فأصاب أصنام ذهب وفضة مكللة بالجواهر فبعث بها معاوية إلى البصرة، لتحمل إلى الهند، فتباع هناك ليثمن بها"[1313].

ويظهر أن هناك طريق بحري بين بلاد الشام وصقلية[1314]، بدليل عودة السفن محملة بالمعادن، أيام معاوية بن أبي سفيان وقد ذكر البلاذري أنه "سبي عبدالله بن قيس بن مخلد الدزقي صقلية، فأصاب أصنام ذهب وفضة، مكللة بالجواهر فبعث بها إلى معاوية ... وكان معاوية ابن أبي سفيان يغزو براً وبحراً"[1315].

وهناك طريق يتجه من أيلة إلى المحيط الهندي، ومنه إلى الهند والصين، إذ أن هذا الطريق يستمر من أيلة عبر البحر الأحمر إلى مضيق باب المندب ومنه عبر المحيط الهندي إلى مدينة كولم[1316] بالهند، ملتقى الطريق القادم عبر الخليج العربي فالمحيط الهندي مع الطريق القادم من البحر الأحمر، ومن كولم، يتجه إلى جزيرة سرنديب[1317] (سيلان) التي تشتهر بأحجارها الكريمة وتوابلها، ويحمل التجار

العرب منها "الياقوت والماس والدر"[1318]، ثم يسير الطريق بمحاذاة الساحل حتى خانقو (كانتون حاليا) التي تعتبر من أشهر المدن التجارية[1319] في بلاد الصين، وقد كان التجار يذهبون إليها فيأتون بالحرير والمسك، والعود، والثياب القطنية المخملية[1320].

وقد استخدمت السفن التجارية في نقل السلع، فتشير المصادر إلى أن بلاد الشام عرفت صناعة السفن، وتركزت صناعتها في المدن الساحلية، بخاصة مدينة صور وعكا[1321].

واستكمالاً للصورة عن الوضع التجاري، وأهمية الطرق التجارية في تنشيط المدن تجارياً، فإنه لا بد من التعرض لأهم المراكز التجارية في بلاد الشام.
تعتبر مدينة دمشق قلب شبكة المواصلات الداخلية في بلاد الشام، ففيها تلتقي الطرق الطويلة والعريضة القادمة من داخل الشام أو خارجها، وعليه فإنها اعتبرت منذ القدم بحق الميناء الداخلي الرئيس لتجارة بلاد الشام[1322].

وقد لعبت وفرة المنتجات الزراعية من الغوطة والمرج وما ينتجه الحرفيون في أسواق دمشق من سلع وأدوات دوراً فاعلاً في تنشيط الحركة التجارية في المدينة[1323]. حيث تركزت التجارة في أسواقها الرئيسية التي كانت تشكل مركزاً للنشاط الاقتصادي وتبادل السلع، وسيطر التخصص على أسواقها واشتملت هذه الأسواق على كل حاجات المجتمع وتعددت فيها الأسواق بشكل كبير، فوجد لكل سلعة سوق حسب المادة التي تباع أو تنتج بها، وقد أورد ابن عساكر قائمة بأسماء أسواق وسويقات دمشق وما اشتملت عليه من مواد وتجارات[1324].

أما مدينة حلب فتؤكد الأخبار أهمية التجارة فيها، فناصر خسرو يصف المدينة بأنها عامرة، وأن فيها محطة لتحصيل المكوس عما يمر بها من تجارات من الشام ومصر والعراق، حيث يرد إليها تجار من جميع هذه الأقاليم[1325]، ولذا فقد اعتبرها الاصطخري مركزاً مهماً للتجارة لأنها تقع "على مدرج طريق العراق إلى الثغور وإلى سائر الشامات"[1326] وكذلك إلى مدن ساحل الشام[1327].

واشتهرت الرصافة بأهميتها في التجارة شهرة كبيرة، فقد امتازت بموقعها الجغرافي الذي جعل منها محطة رئيسية هامة على طريق القوافل التجارية الآتية

من الشرق وبالعكس كذلك، كما أن سكانها كانوا بأكثريتهم يمارسون التجارة وقد عرفوا بنشاطهم وبفعاليتهم التجارية، الأمر الذي جعل ياقوت يقول أنهم: "بين تاجر مسافر إلى أقطار البلاد وبين مقيم فيها ..." [1328] أي أن سكان الرصافة قد برعوا جميعاً بممارسة التجارة الخارجية والمحلية على السواء.

أما مدينة الرملة فكانت حركة التجارة تنشط في أسواقها، ومما زاد في أهمية الرملة التجارية موقعها الجغرافي المهم على طريق القوافل الرئيسية بين دمشق وبلاد مصر عبر الساحل الجنوبي للشام، حيث يلتقي فيها التجار ويقومون بالتبادل التجاري، فكان لتجارتها النشطة أن عمّ الرخاء في المدينة، وقد وصفت بأنها مركز تجارة دمشق، وأفضل محطة تجارية بين بحرين[1329].

وتعود أهمية أيلة التجارية إلى موقعها الجغرافي الهام، فيقول المقدسي أنها: "فرضة فلسطين وخزانة الحجاز العام"[1330] أي أنها ميناء أهل الشام على البحر الأحمر ومركزاً تجارياً لأهل الحجاز، كما أن أيلة تعتبر المحطة الهامة التي تلتقي عندها قوافل الحجاج القادمين من مصر وبلاد المغرب إلى مكة[1331] يحملون معهم بضائعهم، وفي طريق عودتهم يأتون بالبضائع الشرقية[1332].

وقد استفادت مدينة بيت المقدس بوجه خاص في بلاد الشام من المزايا الدينية والتاريخية، ومما جعلها تأخذ نصيباً من جموع الحجاج، وكان الذين لا يستطيعون الذهاب إلى مكة من أهل الولايات الشامية يذهبون إلى القدس في موسم الحج، ويقومون فيها ببعض الشعائر، فقد ذكر ناصر خسرو انه في بعض السنين كان يجتمع فيها الأعداد الكبيرة، وفيهم كثير من ديار الروم وكثير من النصارى واليهود لزيارة كنيسة القيامة والكنيش[1333].

ومن مدن بلاد الشام التي اشتهرت بتجارتها، مدينة عمان التي وصفت بكثرة مزارعها وأسواقها ورخص الأسعار فيها[1334]، وعلاقاتها الطيبة بما حولها من مدن وقرى فهي ترتبط بشبكة من المواصلات مع العراق والحجاز وبقية المدن الشامية[1335].

وكانت مدينة زغر من المراكز التجارية النشطة في بلاد الشام، حيث وصفت باتساع تجارتها كأنها البصرة الصغرى، وهي المتجر المربح[1336]، وقد وصفها ابن

حوقل بقوله "بأنها حارة جرومية متصلة بالبادية، صالحة الخيرات، وفيها تجارة واسعة، ومقصد كبير"[1337].

أما مدينة طبرية فاشتهرت بحسن أسواقها، والتي تقع بالقرب من المسجد، وتمتد من أحد أبوابها حتى الباب الآخر، ووجدت قرى عديدة حولها تمدها بالسلع، ولعبت بحيرة طبرية دوراً في نقل البضائع من جهة إلى أخرى، أما جسر الصنبرة الواقع عند الطرف الجنوبي للبحيرة فقد كان همزة وصل للطرق المؤدية إلى دمشق وغيرها[1338].

ويظهر أن الحميمة قد لعبت دوراً تجارياً في بلاد الشام، إذ أن دعاة الدعوة العباسية كانوا يأتون إلى الحميمة بزي التجار[1339].

ومن مدن الثغور الشامية التي لعبت دوراً تجارياً في بلاد الشام، مدينة المصيصة، فهي تقع على الطريق التجاري الواصل بين حلب والثغور الشامية[1340]، وهي من المدن المحصنة ذات الأسواق، إذ يذكر ابن حوقل أنها "كثيرة الأسواق حسنة الأحوال"[1341]، أما الحدث ومرعش فتقعان على الطريق التجاري الواصل بين الرقة والثغور الجزرية[1342].

وكانت الحركة التجارية مستمرة بين بلاد الشام وثغورها فذكر أن حصن الاسكندرونة الواقع على الطريق التجاري بين بلاد الشام وبلاد الروم كان من أكثر المناطق نخيلاً وزرعاً، كما كانت أخشاب الصنوبر تحمل منه إلى الثغور، إذ يذكر الاصطخري أن "التينات حصن على شاطئ البحر أيضاً فيه مجمع لخشب الصنوبر الذي ينقل إلى الشامات وإلى مصر والثغور"[1343].

الفصل السادس

أثر حركة التجارة على أهل بلاد الشام

1- الأسعار ومستوى المعيشة

نظراً لازدهار الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية بمجالاتها التجارية والصناعية والزراعية كافة، ونظراً لكثرة الفتوحات الإسلامية، وما رافقها من عملية تعريب للنقد والدواوين كديوان الخراج الذي ساهم في التحكم باقتصاد الدولة من خلال ضبط نفقاتها وما ترتب عليه من زيادة في خراج بلاد الشام، إذ يذكر اليعقوبي أن خراج فلسطين استقر في خلافة معاوية بن أبي سفيان على أربعمائة وخمسين ألف دينار[1344]، وخراج الأردن على مائة وثمانين ألف دينار، وخراج دمشق على أربعمائة وخمسين ألف دينار، أما في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان فقد ذكر البلاذري أن خراج فلسطين كان ثلاثمائة وخمسين ألف دينار، وخراج الأردن كان مائة وثمانين ألف دينار، وخراج دمشق أربع مائة ألف دينار، وخراج حمص مع قنسرين ثمان مائة ألف دينار[1345].

هذا كله مضافاً إليه الإصلاحات التي قام بها الخلفاء الأمويون كإصلاحات الخليفة عمر بن عبدالعزيز إذ إنه أوقف شراء الأراضي الخراجية، وحرص على أن تبقى تؤدي الخراج[1346] وتشجيعه غير المسلمين إلى الدخول للبلاد الإسلامية للتجارة مقابل دفع العشر، وإصلاحاته الزراعية من خلال التشجيع على زراعة الأراضي والإنفاق عليها من بيت مال المسلمين[1347].

إن اتساع النفوذ الإسلامية واتصال بلاد الشام بالأقاليم والشعوب الإسلامية الأخرى، وانتقال الأشخاص والسلع، وعدم فرض قيود مانعة على حركة التجارة أدى إلى تطورها، حيث أصبحت السلع تُحمل إلى بلاد الشام من جميع الأقاليم الإسلامية والدول المجاورة وأخذت بلاد الشام بفضل خبرة أهلها في التجارة ونشاطهم تحتل مكانة بارزة في التجارة الداخلية والخارجية، مما زاد في ارتفاع مستوى المعيشة لدى السكان.

لم تشر المصادر إلى تغييرات في الأسعار تتطلب تدخل الدولة في العصر الأموي إلا في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز، فيذكر أبو يوسف أن الأسعار كانت مرتفعة في عهده، فلما طلب منه أن يضع تسعيرة إجبارية رفض هذا الطلب وقال: "إنما السعر لله ... إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم فلم يكونوا يجدون بداً أن يبيعوا ويكسد ما في أيديهم وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته فباع الرجل كيف شاء ..."[1348] . ويبدو أن الخليفة عمر فعل ذلك اقتداء بالرسول – صلى الله عليه وسلم – الذي رفض تسعيرة إجبارية في فترة ارتفعت فيها الأسعار في المدينة المنورة[1349]. ويبدو أن الدولة الإسلامية لم تضع تسعيرة إجبارية، لكنها قامت ببعض الإجراءات التي أثرت في تحديد الأسعار تحديداً غير مباشر، فكان العطاء والأرزاق التي تدفعها الدولة لجميع الناس قد حددت القوة الشرائية، ويفترض تأثيرها في سعر المواد الأساسية كالقمح والزيت والخلّ في السوق لأنها وزعت على المسلمين في الأمصار. ولكن الأسعار قد ترتفع لأسباب كثيرة، إذ إنه حل في بلاد الشام في صدر الإسلام مجموعة من الكوارث الطبيعية تتمثل بصورة رئيسة في الزلازل، والقحط، والجفاف، والطاعون. وقد أدت هذه الكوارث إلى وفاة عدد كبير من الناس وتهدم الأبنية، وأثرت بالتالي على السكان ومستوى المعيشة.

ونظراً لاعتماد بلاد الشام على مياه الأمطار في الزراعة والشرب، فإن عدم نزول الأمطار بكميات كافية وبانتظام، يؤدي إلى حدوث الجدب والمجاعة وبالتالي ارتفاع في الأسعار، ومن أشهر سنوات القحط التي أصابت بلاد الشام في العصر الأموي القحط الذي عمّ بلاد الشام في خلافة معاوية بن أبي سفيان سنة 57هـ[1350]. كذلك القحط الذي وقع في خلافة عبدالملك سنة 68هـ إذ ارتفعت فيها الأسعار لدرجة لم يتمكن فيها الخلفاء من تجهيز الحملات للغزو، ويذكر الطبري بقوله: "وكان القحط الشديد بالشام، حتى لم يقدروا من شدته على الغزو"[1351]، وهذا معناه الأثر الشديد في الموسم الزراعي، وبالتالي ندرة القوت، وقلة عرض المواد الغذائية، فلا بد أن أسعارها قد ارتفعت. وهذا يفسر لنا اهتمام الخليفة عبدالملك الذي وقعت الحادثة في زمنه بمشكلة المياه في الشام، إذ نوقشت في

مجلسه مشكلة انحباس الأمطار والجدب، وحضر النقاش الكيميائي العربي خالد بن يزيد بن معاوية الذي اقترح على الخليفة تحلية مياه البحر لحل المشكلة، وأجرى تجربة عملية أمام الخليفة لكيفية التحلية على قلتين من ماء البحر[1352].

كما أن الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية تؤدي إلى تلفها، علاوة على الطواعين[1353] التي تصيب بني البشر والحيوان، وتؤدي إلى هلاكهم، وبذلك تفقد بلاد الشام نسبة كبيرة من المشتغلين بالزراعة، مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار، ومن هذه الطواعين طاعون عام 17هـ الذي يعرف بطاعون عمواس[1354]، لدرجة أن الذين ماتوا في طاعون عمواس قدروا بخمسة وعشرين ألفاً[1355] من أهل الشام.

ومن أشد الطواعين التي وقعت في بلاد الشام بعد طاعون عمواس، طاعون عام 79هـ، الذي كاد أن يفني أهل الشام من شدته، وأدى إلى وقف حملات الشواتي والصوائف ضد الروم، لأن الناس في الشام لم يستطيعوا الغزو لضعفهم[1356]. ووقع طاعون سنة 80هـ أدى إلى وقف الحملات ضد الروم أيضاً[1357]. ووقع طاعون شديد سنة 107هـ لم يقتصر ضرره على البشر، بل وقع في الدواب والبقر[1358]. كذلك في سنة 116هـ وقع طاعون مماثل لطاعون سنة 107هـ في شدته[1359].

وأدت هذه الطواعين في أكثر الأحيان إلى وفاة عدد كبير من الفلاحين، وتعطيل الزراعة كما حدث في خلافة الرشيد (170 ـ 193هـ) حيث حل ببلاد الشام طاعون جارف "ربما أتى على جميع أهل البيت، فخربت أرضهم، وتعطلت"[1360] الذي بدوره يؤدي إلى قلة المواد المعروضة في الأسواق وخاصة الزراعية منها وبالتالي ارتفاع الأسعار.

كما أدت الطواعين إلى ضعف الناس وقلتهم، وأثرت على موارد الدولة الأمر الذي أسهم في إضعاف الدولة الأموية اقتصادياً، فاضطر مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية إلى تأخير العطاء عن أهل الشام مدة سنة كاملة بسبب إفلاس الخزينة[1361]. فأثر ذلك على ولاء الجند للأمويين فتخلوا عنهم وخذلوهم وانضموا إلى أعدائهم[1362].

إن وقوع الزلازل أو الرجفات[1363] في بلاد الشام يؤدي أيضاً إلى تلف المحاصيل الزراعية وموت كثير من الخلق، ودمار كثير من القرى والمدن، ومنها هزة عامي 11 ـ 12هـ[1364]، وكذلك الزلزال الذي ضرب الشام عام 94هـ، ودام أربعين يوماً فخرب البلاد وبخاصة إنطاكية[1365]، كما ضرب بلاد الشام زلزال في عام 99هـ أثناء خلافة عمر بن عبدالعزيز[1366]، كما ضرب مدينة بيت المقدس زلزال عام 130هـ[1367] أدى إلى خسائر فادحة، وفي العام التالي 131هـ حدثت في دمشق الرجفة العظمى، فانشق من جرائها سقف المسجد الأموي، ثم حدثت رجفة أخرى أطبقت ذلك الانشقاق[1368].

ومن المجاعات التي أصابت بلاد الشام، مجاعة عامي 68 ـ 69هـ[1369]، كما يذكر ابن البطريق أنه "وقع بفلسطين وبيت المقدس جوع شديد وجراد كثير، فمات الناس من الجوع، وهرب المسلمون من بيت المقدس من شدة الجوع، ولم يبق فيها من المسلمين إلا نفر يسير"[1370]. ولا بد أن هذا أدى إلى التأثير على المحاصيل الزراعية وبالتالي إلى ارتفاع في الأسعار.

ومن أسباب غلاء الأسعار انحباس الأمطار، وتأخرها عن موسم الزرع وقلتها[1371]، وتراكم الثلوج[1372] على المحاصيل وتلفها، وحدوث الصقيع والبرد[1373] الذي يؤدي إلى تلف المحاصيل الزراعية كما حدث في دمشق، إذ يذكر الطبري "وغلت فيها الأسعار، وحال الثلج بين السابلة والميرة"[1374]، كما أن كثرة الأمطار تؤدي إلى حدوث فيضانات وسيول جارفة[1375] قد تؤدي إلى غرق الكثير من المحاصيل وتلفها وبالتالي، من المتوقع أن ترتفع الأسعار.

وتعتبر كثرة الفتن وعمليات السلب والنهب التي يقوم بها العسكر للبيوت والأسواق والمزارع، وقيام الحروب المتواصلة[1376]، من العوامل التي تؤدي إلى تلف الكثير من السلع التجارية، وأورد صاحب كتاب الإمامة والسياسة أن العسكر حرقت أيام عبدالملك بن مروان بيوتا لأهل الشام، فكان "لا يمر على بيت رجل من أهل الشام تخلف عن الخروج إلا أحرق عليه بيته، فلما رأى ذلك أهل الشام خرجوا، قال: فأصابهم ذلك غلاء في الأسعار"[1377].

ومن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار خزن الغلال[1378] في المخازن، وعدم بيعها، بخاصة أيام الأزمات مما ينتج عنه ارتفاع أسعارها، كما أن طول مدة الحصار وشدة البلاء يؤديان إلى نفاذ القوت وارتفاع ثمنه، مثلما حدث في حمص عام 15هـ، إذ يذكر الطبري " ولقي المسلمون بها بردا شديدا ... وحصارا طويلا"[1379]، ويعلل الجاحظ انخفاض الأسعار في بلاد الشام إلى زيادة عرض السلعة، وقلة الطلب عليها، مما يبقي السلع متداولة بين أهلها تفيض عن حاجتهم، ولا يستطيعون تصديرها، وبذلك، تبقى رخيصة إذ قال :" فالشامات وأشباهها، الدينار والدرهم بها عزيزان، والأشياء بها رخيصة، لبعد المنقل، وقلة عدد من يبتاع، ..." [1380].

وقد كانت أسعار الألبسة تختلف باختلاف المواد المصنوعة منها، والمهارة الفنية في صنعها، ويبدو أن أسعار الثياب العادية رخيصة، لأنها مصنوعة من مواد أولية متوفرة في بلاد الشام، فكانت أسعار الثياب العادية تتراوح من الخمسة إلى العشرين درهماً[1381]، في حين كان ثوب سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب بدرهمين[1382]، كما بيع ثوب بتسعة دراهم[1383]، وأن ثوب عمر بن عبدالعزيز بستة دراهم[1384].

أما الألبسة المصنوعة من الخز والحرير وغير ذلك، فكانت أسعارها مرتفعة، نظراً لاستيراد موادها من الخارج، أو قد تكون مصنوعة بالخارج، فقد اشترى عبدالله بن جعفر جبتي وشي منسوجتين بالذهب بثلثمائة دينار[1385]، في حين كان ذو الرمة الشاعر، يلبس البرد الذي قيمته مائتا دينار[1386].

أما أسعار الحيوانات فلا شك أنها تختلف باختلاف أعمارها وتتضمن المصادر أحيانا بعض الإشارات التي تدلنا على سعرها فيروي أبو نعيم الأصبهاني أن ثمن البدنة بلغ سبعة دنانير[1387]، وقد بلغ سعر الجمل خمسين دينارا[1388]. وقد بلغ أقل من ذلك فقد باع كثير عزة جملاً بمائتي درهم، وقوم جملاً بخمسة وعشرين دينارا[1389]. كما قومت شاة بخمسة دراهم[1390]. أما الخيل فقد بلغ سعرها مائة دينار [1391].

وتختلف أسعار الرقيق باختلاف أصلهم وجنسهم وسنهم ومهارتهم ومدى الإقبال عليهم. ولا ريب أن تطور المجتمع في بلاد الشام، وارتفاع مستوى المعيشة، زاد الطلب على الرقيق لاستخدامهم للخدمة في البيوت أو في الحياة الاقتصادية، كالزراعة والصناعة والتجارة.

لقد ذكر الأصفهاني نصاً يبين فيه اختلاف أسعار الرقيق باختلاف مهاراتهم ومواهبهم، فقد روي أن الشاعر نصيباً دخل على عبدالعزيز بن مروان بغلام، فطلب من المقومين أن يقوموا سعره إذ قال: "قوموا غلاماً أسود ليس به عيب، فقالوا: مائة دينار، قال : إنه راع للإبل، فقالوا: مائتا دينار، قال : إنه يبري القسيّ ويرمي النبل قالوا : أربعمائة دينار، قال: إنه راوية للشعر، فقالوا: بستمائة دينار، قال: إنه شاعر، قالوا: ألف دينار"[1392].

وكان لجمال الجواري وخصالهن دور كبير في تحديد أسعارهن، فهذا معاوية بن أبي سفيان يشتري جارية بمائة ألف درهم[1393]، ويظهر أن ارتفاع سعرها يعود إلى معرفتها وإجادتها للغناء وإنشاد الأشعار، فقد ذكر "هل تحسنين شيئاً؟ قالت: نعم، أقرأ القرآن، وأنشد الأشعار"[1394]. وقد أثر معرفة الجواري بالغناء في أسعارهن، فقد اشترى يزيد بن عبدالملك حبابة وكان اسمها العالية بأربعة آلاف دينار[1395]، وسلامة بعشرين ألف دينار[1396]، أما الوليد بن يزيد، فقد اشترى جارية من دحمان في أواخر العصر الأموي بعشرة آلاف دينار[1397]. واشترى كثير عزة وصيفة بثلثمائة درهم، وبعد أن علمها الغناء باعها بألف دينار[1398]، في حين اشترى دحمان الذي يتاجر بين الشام والحجاز جارية بمائتي دينار[1399].

وقد كان الرقيق أحياناً يشترى بالمقايضة فيذكر الزبير بن بكار أن ثابت بن عبدالله بن الزبير اشترى جارية بمئة ناقة[1400].

2- الإصلاحات الاقتصادية

اهتم الأمويون بتنمية الجوانب الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها من أجل زيادة الموارد المالية التي تأتي إلى بيت المال. والتي تلزم لتمويل

المشروعات التي تعود بالخير والنفع على الناس. لذلك قام الأمويون بخطوات عدة من أجل إنعاش الاقتصاد الذي بدوره يؤدي إلى انتعاش التجارة.

أ ــ حفر الأنهار:

من الجهود التي بذلت في العصر الأموي لتنظيم الزراعة، ما قام به ولاة الخلفاء الأمويين في الأمصار من حفر الأنهار. إذ أن الحجاج بن يوسف قد أمر بحفر نهر الصين قرب كسكر[1401] كما حفر نهري الزابي والنيل[1402]. وقد أدى حفر هذه الأنهار والقنوات إلى إحياء الأراضي التي حولها مما أدى إلى انتعاش الزراعة والتي بدورها أدت إلى نشاط الحركة التجارية. وحفر مسلمة بن عبدالملك نهراً لأهل الثغور الجزرية يسقي أرضهم من الفرات على أن يجعلوا له الثلث من غلاتهم، بعد العشر الواجب لحق بيت المال، فحفر النهر المعروف بمسلمة ووفوا له بالشرط[1403]. وحفر عمر بن عبدالعزيز نهر عدي[1404].

وكانت الدولة تصرف من ماليتها على حفر الأنهار[1405]. والتي كلفت الدولة مبالغ كثيرة وقد أوردت المصادر إشارات تؤكد ذلك منها أن خالد بن عبدالله القسري أمير العراق في زمن الخليفة هشام بن عبدالملك أنفق على حفر نهر المبارك بالعراق اثني عشر مليون درهم[1406] كما عمل على حفر أنهار أخرى مثل نهر خالد والجامع ولوبة سابور والصلح[1407].

وأمر هشام بن عبدالملك بحفر الأنهار من أبرزها : نهر الزيتون، وقيل الزيتونة، ونهر الهنيّ والمري[1408]. واقتدى الولاة بخلفائهم الأمويين بالاهتمام بحفر الأنهار التي كلفت الكثير لتنشيط الزراعة، فقام والي الموصل بحفر النهر المسمى المكشوف، وكان مقدار ما صرف على حفره ثمانية ملايين درهم[1409].

ب ــ حفر القنوات والترع:

ومن المشاريع الأخرى التي اهتمت الدولة بها آنذاك لتنمية الزراعة وزيادة الإنتاج من أجل تنشيط حركة التجارة، حفر الترع والقنوات وإنشاء السدود، إذ إن الحجاج بن يوسف قام ببناء السدود لحبس المياه فيها لري المزروعات وقام ببناء الصهاريج لجمع ماء المطر فيه[1410].

ومثل هذه المشاريع الاقتصادية التي كلفت الدولة مبالغ كبيرة لإنشائها ويدلل على ذلك ما قام به الحجاج بن يوسف في زمن الوليد بن عبدالملك عندما انبثقت بنهر الفرات بثوق كبيرة وقدر للنفقة على سدها ثلاثة ملايين درهم، فاستكثرها الوليد، فقال مسلمة بن عبدالملك: أنا أنفق على سدها من مالي على أن تعطيني خراج الأرضين المنخفضة التي يبقى فيها الماء، وحصلت له أرضون كثيرة وحفر النهرين المسميين بالسيبين وعمر تلك الأرضين، والجأ الناس أيضاً إليه كثيراً من أرضهم المجاورة[1411].

ولما بنى سليمان بن عبدالملك الرملة سنة 98هـ احتفر لأهلها قناتهم التي تدعى بُردة، واحتفر آباراً، وولي النفقة على بنائها بالرملة كاتب له نصراني من أهل لُد يقال له البطريق بن النكا، وكان بنو أمية ينفقون على آبار الرملة وقناتها بعد سليمان بن عبدالملك[1412]. وكان حفر الأنهار وكراؤها من بيت المال[1413]. يتبين مما سبق أن الدولة صرفت من ماليتها على هذه المشاريع الاقتصادية، حفاظاً على مستوى الإنتاج الزراعي وزيادته.

بالرغم من هذه الإشارات السابقة إلا أننا لم نستطع العثور على شواهد جدولية تشتمل على المشروعات التي نفذتها الدولة والمبالغ المالية اللازمة لتغطية تكاليف هذه المشاريع[1414].

ج ـ استصلاح الأراضي وتقديم القروض للفلاحين:

كان الأمويون وولاتهم يقطعون القطائع من الأرض لأغراض استصلاحها وإحيائها. فقدمت الدولة الإقطاعات، من أجل زيادة رقعة الأرض المزروعة وتنشيط الحركة الاقتصادية بشكل عام والتجارة بشكل خاص، فاقطعت الدولة الأرضين من أراضي بلاد الشام لاستغلالها وزراعتها، واستخدمت أسرى الحروب في تنفيذ مشاريع استصلاح الأرض وتجفيف المستنقعات[1415]. وبنى عبدالعزيز بن مروان مدينة حلوان، وأقام فيها الدور والمساجد وعمرها وأحسن عمارتها وأحكمها وغرس نخلها وكرمها[1416]. وأوصى هشام بن عبدالملك عامله على مصر بالعمارة[1417].

وطلب عمر بن عبدالعزيز من والي العراق أن يدفع الأرض غير المزروعة إلى من يزرعها، فإن لم يجد، فليزرعها ولينفق عليها من بيت مال المسلمين[1418].

وذكر عن الخليفة عمر بن عبدالعزيز أنه قضى في الرجل الذي يصلح الأرض ويعمرها، ثم جاء صاحبها يطلبها، أن يُدفع للرجل ما تكلف في إعمارها، وإن لم يستطع الدفع، أصبحت الأرض لمن عمرها وأصلحها بعد أن يدفع ثمن الأرض لصاحبها[1419]. وهذا دليل واضح على تشجيع عمر على زراعة الأرض وإحيائها لزيادة الإنتاج الذي بدوره يزيد من دخل الدولة ويزيد في الإنفاق. فكان عمر يكتب إلى عماله "أن أجر لهم ما أحيوا ببنيان أو حرث"[1420].

وقد ذكر أن الإقطاع في الغالب كان بين أفراد الأسرة الأموية، وبعض الرجالات القرشية وآخرين من وجوه وأشراف القبائل الأخرى[1421].

وكان إحياء الأرض الذي قام به المسلمون يتطلب أيدي عاملة للزراعة، فقد حرص ولاة الخلفاء الأمويين على ذلك، إذ قام الحجاج بن يوسف بتوفير الأيدي العاملة والحيوانات لإعمار السواد، فقد أرسل إلى محمد بن القاسم عامل السند إلى الحجاج بالجواميس إلى العراق زمن الوليد بن عبدالملك[1422]. وجلب الحجاج مجموعة من الزط من السند مع أسرهم وجواميسهم وأسكنهم في أطراف كسكر[1423]. وقد منع الحجاج ذبح الأبقار في السواد، بغية توفيرها للقيام بأعمال الزراعة والحراثة وتعمير الأرض[1424].

ولتشجيع الفلاحين على الاستمرار في مزارعهم وتشجيعهم على الإنتاج، قامت الدولة الأموية بتقديم قروض للمزارعين، فقد عمل الحجاج على تقديم مليونين من الدراهم قرضاً للفلاحين[1425]. وقد بقيت بقية من بيت مال المسلمين في العراق أيام عمر بن عبدالعزيز فكتب عمر إلى والي العراق " أنظر من كانت عليه جزية، فضعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه، فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين"[1426].

د ـ بناء الأسواق:

يمثل السوق المركز الحيوي للنشاط التجاري والاقتصادي، وأغلب المصادر وضعت مواقع الأسواق في المدن بجوار المساجد الجامعة[1427] وكانت المدن

بصورة عامة أسواقاً لما يحيط بها من قرى وأرياف، فهي مخازن لإنتاجها ومراكز تبيع لها ما تحتاج إليه من مواد[1428]. وكان القرويون يأتون إلى الأسوا الاعتيادية أو يحضرون إلى أسواق تعقد في أيام خاصة من الاسبوع[1429].

وقد اهتم الخلفاء الأمويون في بناء الأسواق والقيساريات في بلاد الشـــام، إذ تذكـــر المصادر المدن الشاميـــة وأسواقها وقيسارياتها ونشاط الفعاليـــات التجاريـــة فيها[1430].

ومن أبرز الأسواق التي ذكرت في بلاد الشام والتي قامت الدولـــة الأمويـــة على بنائها أو ساعدت في عملية بنائها، سوق الصفارين، وهي سوق عظيمة ممتـــدة مع جدار المسجد القبلي، من أحسن أسواق دمشق[1431]، وقد أورد ابن عساكر قائمة بأسماء أسواق وسويقات وسقائف دمشق بالكامل وكل ما تحتويـــه، فهنـــاك ســـوق الأبارين، وسوق الأساكفة العتق، وسوق البر، وسوق البقل، وسوق الجلادين، وسوق الجبالين، وسوق المطرزين، وسوق السراجين، وسوق الشعير، وسوق القطـــانين، وسوق القمح، وسوق القناديل. ومن السويقات سويقة باب البريد وسويقة باب تومـــا وسويقة الحجامين. ومن السقائف، سقيفة جناح، وسقيفة ابن عمير، وسقيفة القطيعي، وسقيفة كروس[1432].

وأصبحت دمشق مركزاً للقوافل وسوقاً تجارياً كبيراً لاعتماد المدن البحريـــة مثل طرابلس، وبيروت، وصور وعكا على أسواقها المشتملة على جميع أنواع السلع التي تحتاجها[1433].

ووصفت مدينة حماه بأسواقها الحافلـــة، المتخصصـــة بجميـــع الصـــناعات والتجارات[1434] وأن لها حوانيتاً يستعمل فيها المسافر حاجته إلى أن يفرغ لـــدخول المدينة[1435]، أما حمص فوجدت فيها الأسواق التي كانت مفروشة بالصلد[1436].

واهتمت الدولة بشكل الأسواق وبنائها إذ وصفت أسواق طرابلس بأنها قصر مزين[1437] كذلك وصفت أسواق صيدا وصور بأنها جميلة ونظيفة[1438].

كما أن الدولة الأموية قامت بإنشاء الأسواق المتخصصة في المدن الشـــامية، إذ يذكر ناصر خسرو أثناء حديثه عن مدينة بيت المقدس، انه بها أســـواق جميلـــة

عالية، وفي المدينة صناع كثيرون لكل جماعة منهم سوق خاصة[1439]. ووجدت أسواق متخصصة في كل من نابلس والخليل وغزة وعمان وزيزاء، وعجلون[1440].

ولاهتمام الدولة بعملية التجارة وتنظيمها فقد راعت أن تكون هناك أسواق متخصصة، فلم تكن دمشق هي أول المدن التي برزت فيها ظاهرة تخصص الأسواق، ففي حلب وحماه وحمص وعسقلان وبيت المقدس كان أصحاب كل مهنة يجتمعون معاً في محل واحد مكونين سوقاً فرعية صغيرة داخل السوق الكبير[1441] ومن المؤكد أن الإشراف الحكومي على الأسواق ساعد على بروز ظاهرة التخصص[1442].

واهتمت الدولة بأن تنشئ أسواق خارج المدن، منها سوق الغنم وكان يقع في ساحة خارج السور بالقرب من الباب الصغير لدمشق[1443] ونشأ سوق على طريق الحجاز في قرية عالية ونسب إلى عالية أخت عمر بن عبدالعزيز[1444] ونشأ سوق آخر في مرج الصفر سمي سوق أم حكيم[1445].

وكان تخطيط الأسواق وتصنيفها في العصر الأموي من مسؤولية الدولة كما بينه الحجاج في بناء مدينة واسط في العراق، فقام الحجاج بإنزال الصيارفة، والعطارين عن يمين السوق وأصحاب السقط وأصحاب الفاكهة في قبلة السوق ... واقطع لأهل كل تجارة قطعة لا يخالطهم غيرهم، وأمر أن يكون مع أهل كل قطعة صيرفي ووضع على كل حانوت غلة[1446]. وكان من مظاهر اهتمام الدولة بالأسواق توسيع رقعتها وإعادة بناء ما ينهدم منها وبناء المحلات التجارية[1447]. وبنى عبدالعزيز بن مروان القيساريات بمصر في الفسطاط، مثل قيسارية العسل، وقيسارية الكباش، والقيسارية التي يباع فيها البر[1448]. وبنى هشام بن عبدالملك الأسواق في المدن الإسلامية المختلفة، ووضع عليها الكراء، وكانت الحوانيت في عهده مكونة من طابقين: حوانيت من أسفلها تكرى للتجارة وعلالي تكرى للسكن، وأحدث الأسواق المغطاة[1449].

لقد ساهم وجود المحال والأسواق التجارية في المدن وإنشاء المرافق المختلفة فيها لتقديم وتأمين الخدمات للناس من أهلها والوافدين عليها بفتح باب العمل فيها وجذب الأيدي العاملة إليها، ووجد أهل الريف من حول هذه المدن مجالاً لتصريف

وبيع إنتاجهم الزراعي فيها، ونشطوا في زراعتهم لتلبية حاجاتها من الموارد الغذائية والتموينية، ونشطت تبعاً لذلك حركة التجارة الداخلية[1450]. وكان للدولة الأموية اهتمام واضح بالتجارة الخارجية وبالطرق التجارية، فقد اعتنى الخلفاء الأمويون بهذه الطرق وصيانتها وتوفير السبل عليها خاصة المياه، وذلك بتسهيل وحفر الآبار عليها، إذ يذكر الطبري أن الخليفة الوليد بن عبدالملك كتب إلى عمر ابن عبدالعزيز يأمره "بتسهيل الثنايا وحفر الآبار في البلدان"[1451]. وتتضح جهود الوليد في وضع المنائر على الطرقات، وحفر الأنهار والبرك واصلاح الطرق ووضع الأميال، إذ يذكر ابن الفقيه عنه أنه " أول من حفر المياه في طريق مكة إلى الشام"[1452]، كما أنشئت الأحواض والصهاريج المملوءة بالمياه[1453] لسد حاجة المسافرين والتجار على هذه الطرق. كما أن الطرق التي أقامتها الدولة للبريد هي الطرق[1454] التي اعتمدها التجار والحجاج والرحالة في تحركاتهم بين بلاد الشام والأقاليم الإسلامية الأخرى.

إن المشاريع التي أقامتها الدولة الأموية، من حيث بناء الأسواق، ودعم الزراعة وتسهيل الطرق، وحفر الآبار، تحتاج إلى نفقات كبيرة، ولكن لا بد أن تكون النتائج التي تعود بها هذه المشاريع على الدولة وعلى الأفراد كبيرة كذلك مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد والدولة.

هـ ـ بناء المساكن:

كانت منازل غالبية المسلمين قبل العصر الأموي غاية في البساطة، انسجاماً مع الروح الدينية، وانشغالهم بحركة الفتوحات وأوضاعهم الاقتصادية، ومع ذلك فقد ذكر المسعودي أن دار عثمان بن عفان كانت مبنية بالحجر والكلس، وأبوابها من الساج والمرمر[1455]. وعندما فتح المسلمون بلاد الشام هرب كثير من البيزنطيين من بيوتهم فسكنها المسلمون، وأحياناً صالحوا على أنصاف دورهم، كصلح أهل حمص وطبريا[1456].

بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام نشطت الحياة الاقتصادية بشكل عام والتجارة خاصة مما أدى إلى زيادة دخل السكان. لذلك تفنن السكان في العمارة وتأثروا

بنمط العمارة الفارسي والبيزنطي، إلا أنهم استطاعوا فيما بعد إبراز نمط إسلامي متميز للعمارة[1457].

اختلفت مساكن الأمويين من مكان لآخر ومن فئة لأخرى، وذلك تبعاً للوضع الاقتصادي للسكان، لذلك تنوعت منازلهم ما بين القصور الفاخرة والبيوت الطينية البسيطة، فعندما بنى معاوية الخضراء باللبن ودخلها الروم، قالوا له : ما أجودها للعصافير فهدمها، يريدون بذلك أن العصافير تحفرها وتنقرها، وأنه لم يبنها لمن بعده فهدمها وبناها بالحجارة[1458]، وأنفق على بنائها كما ذكر المقدسي ثمانية عشر حمل ذهب[1459]. وبذلك نرى أن الخليفة معاوية افتتح عهد الخلافة الأموية بالاهتمام بالعمارة، حتى وصف بأنه "بنى القصور وشيد الدور، وسخر الناس في البناء، ولم يسخر أحد قبل"[1460].

اهتم الخلفاء الأمويون بالأبنية الدينية حيث بنوا في بلاد الشام المساجد خاصة المسجد الأموي بدمشق وكذلك تم بناء قبة الصخرة[1461]. وما ينطبق على المباني الدينية ينطبق على المباني المدنية وقد اشتهرت الشام بعهدهم بقصورها الرائعة، وقد وصف أحد الشعراء قصورهم قائلا[1462]:

تبدلت من مساكن قومي	والقصور التي بها الأطمامُ
كل قصر مشيد ذي أوس	يتغنى على ذراه الحمامُ

اشتهر عدد من الخلفاء الأمويين بحبهم للبناء، فالوليد كان محبوباً عند أهل الشام لأنه صاحب عمارة، فقد عمر الضياع ووضع المنائر على الطرقات فكان الناس في زمانه يتساءلون عن البنيان والضياع وشق الأنهار[1463]، وابتنى سليمان بن عبدالملك لنفسه وأذن للناس في البناء فبنوا[1464]، وبنى دار الإمارة، وفيها قبة صفراء تشبهاً للقبة الخضراء[1465]، وابتنى هشام قصرين بالرصافة[1466]، وذكر حماد الراوية أحد قصور هشام قائلاً: "دخلت عليه في دار قوراء مفروشة بالرخام، وبين كل رخامتين قضيب من ذهب وحيطانه كذلك"[1467]. ولكن يبدو أن هذا الخبر فيه نوع من المبالغة.

انعكس الثراء على سكان بلاد الشام نتيجة للتطور الاقتصادي ومنها التجارة، لذلك امتلك الأغنياء أكثر من منزل، فأيوب بن سليمان بن عبدالملك كانت له دار خضراء بها فراش أخضر، ودار أخرى صفراء فرشت باللون الأصفر، ودار حمراء وفُرشها حمراء ودار بيضاء وفرشها بالبياض[1468]، وراعوا الأناقة حتى أن الأثاث كان يختار مناسب لطلاء المنزل، وقد تكررت هذه الظاهرة لحد المبالغة، فقد كان سليمان بن عبدالملك في بيت أخضر، يجلس على وطاء أخضر عليه ثياب خضر[1469].

أما عن أشكال المباني الأموية في بلاد الشام فالمصادر التاريخية لا تأتي على ذكرها، أو وصفها.

3- الحركة العلمية والثقافية

أكد الإسلام على طلب العلم باعتباره ضرورة من ضرورات قيام الدعوة ونشر الإسلام، كما أوضح أهمية العلم وبين آداب التعليم وتقاليده، وبعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ استمر الخلفاء الراشدون في نشر العلم وتفقيه الناس بأمور دينهم، فكانوا يحرصون على إرسال المعلمين من الصحابة إلى البلاد الإسلامية المختلفة ومنها بلاد الشام ليعلموا الناس ويفقهوهم، فعندما أرسل يزيد ين أبي سفيان ـ والي الشام ـ إلى الخليفة عمر بن الخطاب يذكر أن أهل الشام قد كثروا واحتاجوا إلى من يعلمهم دينهم، انتدب عمر بن الخطاب لذلك ثلاثة من الصحابة وهم : أبو الدرداء وعبادة بن الصامت ومعاذ بن جبل، وبعث بهم إلى الشام[1470]. سارت البعثة العلمية إلى بلاد الشام، وبدأت بحمص، ثم تفرقت من بعد ذلك في بلاد الشام[1471].

واصلت الدولة الأموية الجهود السابقة في نشر الثقافة والتعليم، لذلك أخذت الدولة الأموية تنفق على المؤسسات التعليمية والمدرسين، ومما ساعد على ذلك زيادة دخل الدولة من خلال المشاريع الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها التجارة.

أ ــ النفقة على الكتاتيب:

كانت الكتاتيب من مظاهر التعليم ومراكزه في بلاد الشام، فهي تمثل المرحلة الأولى للتعليم وطلب العلم، ففيها يتعلم الصبيان الكتابة والقرآن والشعر[1472]. فلم يكن تعليم الصبية في المساجد مستحباً مراعاة للهدوء وحفاظاً على طهارة المسجد[1472]. وترد إشارات تؤكد أن الكتاتيب كانت خارج المسجد، فقد مر معاوية بن أبي سفيان على مكتب للصبيان فأمرهم المعلم بالقيام للتسليم على الخليفة[1473].

وكانت الكتاتيب أهلية ينشئها الأفراد، وتأخذ أجراً على التعليم[1474]، وكان يتعلم في هذه الكتاتيب الصبيان والفتيات[1475].

استحدثت في قراءة القرآن في العصر الأموي طريقة تسمى الدراسة[1476] فقد ذكر ابن عساكر أن أول من أحدث الدراسة بدمشق زمن عبدالله بن مروان هشام بن إسماعيل المخزومي وأول من أحدث الدراسة في فلسطين الوليد بن عبدالرحمن الجرشي[1477].

وبما أن الدولة تولت الإنفاق على التعليم بشكل عام فمن الطبيعي أنها كانت تتحمل النفقة على الكتاتيب، فقد عدت الدولة التعليم من إحدى واجباتها في هذا العصر ومولته من خزينتها[1478]، ومن الشواهد على ذلك أن حسان بن النعمان اختار رجالاً من علماء التابعين وجعلهم بين البربر يعلمونهم القرآن ويفقهونهم في الدين، واتخذ الكتاتيب لتعليم الصبيان القراءة والكتابة، واختار موسى بن نصير أهل الصلاح، وجعلهم يعلمون البربر القرآن والحلال والحرام، وترك في طنجة سبعة عشر رجلاً من العرب لتعليم الناس القرآن وشرائع الإسلام[1479]. ووجه عمر بن عبدالعزيز عام 100هـ، عشرة من فقهاء التابعين إلى إفريقية كلهم ثقات لتعليم البربر مبادئ الإسلام وتفقيههم في الدين، واتخذوا كتابا لتعليم القرآن والعربية[1480].

وقد كان للنساء نصيب من التعليم في الكتّاب، وهذا يدل على تحسن المستوى المعيشي لسكان بلاد الشام وذلك نظراً للمردود الاقتصادي الذي عادت به المشاريع الاقتصادية ومن ضمنها التجارة، فقد مر الوليد بن عبدالملك بمعلم صبيان "فرأى

الخاتمة

انتشر العرب في بلاد الشام قبل الفتح الإسلامي لأنها ـ أي بـلاد الشـام ـ تعتبر المتنفس لسكان الجزيرة العربية، وقد ازداد عدد القبائل العربية في بلاد الشام بعد التحرير.

وبمجيء العرب الفاتحين فقد اعتبرت جميع الأراضي في بلاد الشـام ملكـاً عاماً للدولة، حيث ارتفع مستوى الإنتاج الزراعي بعد الفتح بفضل اهتمـام الخلفـاء وعنايتهم بوسائل الري واستصلاح الأراضي الزراعية.

وقد ألغيت جميع الإمتيازات الضريبية التي كانت تمنح سابقاً لبعض الأفـراد والأسر وتساوى جميع السكان، وتحسنت طرق جباية الضرائب وانتظمـت بحيـث أصبحت تجبى في مواعيدها المقررة.

كما تبين أن معظم سكان بلاد الشام قد مارسوا التجارة من مسلمين وأهل ذمة وأن الدولة قد أمنتهم في تجارتهم.

وقد نشطت التجارة الداخلية بين المدن في بلاد الشام، ويرجع ذلك إلى ابتعاد الدولة الأموية عن ممارسة سياسة الاحتكار لبعض السلع الهامة، أو دخولها كطرف منافس في الأسواق، فضلاً عن عدم تدخلها في تحديد الأسعار.

ولم تكن التجارة الخارجية أقل نشاطاً من التجارة الداخلية فقد اتصلت بـلاد الشام بالأمصار الإسلامية والدول المجاورة عبر شبكة من الطرق البرية والبحريـة التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل الخلفاء الأمويين.

وكان مرد نشاط التجارة الداخلية والخارجيـة فـي بـلاد الشـام، الموقـع الجغرافي، وإزالة القيود بين الأقاليم الإسلامية، والاهتمـام بطـرق المواصـلات، والقضاء على قطاع الطرق واللصوص، وغيرها من العوامل.

وقد قامت في بلاد الشام بعض الصناعات البسيطة، حيث وجد بعض المعادن مما شجع على الصناعة المعدنية وظهرت بعض الصـناعات الأخـرى كصـناعة

المنسوجات والزجاج وغيرها. وهذا بدوره ساهم في زيادة التبادل التجاري مع الأقاليم والدول الأخرى.

واهتمت الدولة ببناء الأسواق وترميم القديم منها، وكانت الأسواق تخضع للعامل على السوق، إذ كان يراقب المكاييل والموازيين، والأعمال التجارية بين الباعة في السواق.

أما عن عشور التجارة فكانت تؤخذ كضرائب على أموال وعروض التجارة المارة على ثغور بلاد الشام، حيث كانت تؤخذ من أهل الذمة وأهل الحرب الذين يدخلون بلاد المسلمين، وذلك على أساس المعاملة بالمثل. أما المسلمون فأخذت كزكاة من تجارهم.

وكان الدرهم الفارسي والدينار البيزنطي النقدين الأساسين في التعامل التجاري في أسواق بلاد الشام، حتى تم تعريب النقد فيما بعد في زمن الخليفة عبدالملك بن مروان والذي أدى إلى تطور الحركة التجارية.

أما استخدام وسائل التعامل التجاري كالصيرفة، والصكوك، والسفاتج فقد كان لها أثر واضح في نمو الحركة التجارية في بلاد الشام.

وقد ساهم في نشاط التجارة الداخلية والخارجية في بلاد الشام، توفر شبكة من الطرق البرية والمائية التي ربطت بين مدن بلاد الشام من جهة والأقاليم الإسلامية والدول المجاورة من جهة أخرى، وقد لاقت تلك الطرق كبير الاهتمام والعناية من قبل الخلفاء الأمويين.

وكان للتجارة أثر كبير في حياة الناس، حيث ساعدت بما تدخله من موارد على الدولة وعلى الأفراد في ارتفاع مستوى المعيشة، وتنشيط الحركة العمرانية، كما ظهرت آثارها واضحة على نشاط الحركة العلمية والثقافية في بلاد الشام.

قائمة الهوامش

1- فيليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبدالكريم رافق، دار الثقافة، بيروت 1982، ج1، ص62. وسيشار إليه لاحقاً، حتى، تاريخ سوريا.

2. شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت 1979، ج3، ص312. وسيشار إليه لاحقاً، ياقوت، البلدان.

3. أبو بكر أحمد بن محمد بن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن 1302هـ، ص92. وسيشار إليه لاحقاً، ابن الفقيه، مختصر البلدان؛ أنظر : عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود أبو الفدا، تقويم البلدان، دار الطباعة السلطانية، باريس 1840، ص225، وسيشار إليه لاحقاً، أبو الفدا، تقويم البلدان؛ أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق صلاح الدين المنجد ومحمد دهمان، المجمع العلمي العربي، دمشق1963، ج1، ص9. وسيشار إليه لاحقاً، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق ؛ ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق الكبير، هذبه ورتبه الشيخ عبدالقادر بدران، ط، منشورات دار المسيرة، بيروت 1979، ج1، ص15. وسيشار إليه لاحقاً، ابن عساكر، تهذيب تاريخ ؛ أبو عبدالله محمد بن أبي طالب شيخ الربوة، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 1988، ص 192. وسيشار إليه لاحقاً، شيخ الربوة، نخبة الدهر.

4. كي لسترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ترجمة محمود عمايرة، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان 1970، ص23. وسيشار إليه لاحقاً، لسترانج، فلسطين في العهد الإسلامي.

5. أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط4، منشورات المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1964، ج2، ص191. وسيشار إليه لاحقاً، المسعودي، مروج الذهب.

6. نعمان قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، ط2، دار الرائد العربـــي، بيروت 1982، ص3. وسيشار إليه لاحقاً، قساطلي، الروضة الغناء.
7. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص7 ؛ ياقوت، البلدان، ج3، ص32.
8. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص91.
9. ياقوت، البلدان، ج3، ص312.
10. شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص192.
11. عبدالله بن محمد الدمشقي أبو البقاء، نزهة الأنام في محاسن الشام، المطبعـــة السلفية، القاهرة 1341هـــ، ص13. وسيشار إليه لاحقاً، أبو البقاء، نزهـــة الأنام.
12. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص7 ؛ أنظر : ابن عساكر، تهـــذيب تاريخ، ج1، ص15.
13. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص8.
14. ياقوت، البلدان، ج3، ص312.
15. أبو الفدا، تقويم البلدان، ص255 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشـــق، ج1، ص9.
16. ياقوت، البلدان، ج3، ص312.
17. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دارالمعارف، القاهرة 1967، ج2، ص651. وسيشار إليه لاحقاً، الطبري، تاريخ.
18. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص109.
19. أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى فـــي صـــناعة الإنشـــا، المؤسسة المصرية العامة، القـــاهرة 1963، ج4، ص76. وسيشـــار إليـــه لاحقاً، القلقشندي، صبح الأعشى.
20. عبدالعزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي فـــي القرن الرابع الهجـــري، ط2، دار المشرق، بيروت1974، ص17. وسيشار إليه لاحقـــاً، الـــدوري، تاريخ العراق الاقتصادي.

21. ابن خرداذبة (ت 272هـ / 885 م)، اليعقوبي (ت284هـ / 897 م)، ابن رستة (حوالي 290هـ/ 903م)، ابن الفقيه (365هـ / 976 م).

22. أبو القاسم عبيدالله بن عبدالله بن خرداذبة، المسالك والممالك، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت1988، ص75- 76، 79. وسيشار إليه لاحقاً، ابن خرداذبة، المسالك والممالك.

23. شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد البشارى المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988، ص136. وسيشار إليه لاحقاً، المقدسي، أحسن التقاسيم.

24. أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الاصطخري، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل سنة 1927، ص56. وسيشار إليه لاحقاً، الاصطخري، المسالك والممالك ؛ أنظر : أبو الفدا، تقويم البلدان، ص226- 227.

25. الاصطخري، المسالك والممالك، ص55.

26. منزل في طريق مصر بعد الداروم؛ أنظر: عبدالله بن عبدالعزيز البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب، بيروت 1983، ج2، ص663. وسيشار إليه لاحقاً، البكري، معجم ما استعجم.

27. الاصطخري، المسالك والممالك، ص55.

28. احمد بن واضح اليعقوبي، البلدان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988، ص330. وسيشار إليه لاحقاً، اليعقوبي، البلدان.

29. موضع بين العريش ورفح وهو حد الشام من مصر ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص4.

30. أول مدينة من عمل مصر من ناحية الشام على ساحل بحر الروم ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص113- 114.

31. ياقوت، البلدان، ج4، ص202.

46. ابن حوقل، صورة الأرض، ص152.

47. المصدر نفسه، ص153- 156.

48. أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت 1978، ص163. وسيشار إليه لاحقاً، البلاذري، فتوح البلدان ؛ أنظر : ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص111.

49. مدينة في تركيا على الحدود السورية ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص439.

50. أحمد بن واضح اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت 1960، ج2، ص169. وسيشار إليه لاحقاً، اليعقوبي، تاريخ ؛ الطبري، تاريخ، ج4، ص317، ج5، ص229، 231.

51. البلاذري، فتوح البلدان، ص164.

52. البلاذري، فتوح البلدان، ص185 ؛ الطبري، تاريخ، ج4، ص31.

53. البلاذري، فتوح البلدان، ص192 ؛ شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص214.

54. البلاذري، فتوح البلدان، ص192 ؛ الطبري، تاريخ، ج6، ص202.

55. فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، نشر الجامعة الأردنية، مطبعة دار الشعب، عمان 1978، ص15. وسيشار إليه لاحقاً، فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام.

56. البلاذري، فتوح البلدان، ص188.

57. فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص15.

58. البلاذري، فتوح البلدان، ص165 ؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص385 ؛ عزالدين أبو الحسن علي بن محمد ابن عبدالكريم بن الأثير، الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت 1978، ج4، ص500. وسيشار إليه لاحقاً، ابن الأثير، الكامل.

59. البلاذري، فتوح البلدان، ص165.

60. خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق 1968، ج1، ص356،347،

359،376. وسيشار إليه لاحقاً، ابن خياط، تاريخ ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ج6، ص321،202.

61. فتحي عثمان، الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربي والاتصال الحضاري، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة د0ت، ج1، ص132. وسيشار إليه لاحقاً، عثمان، الحدود الإسلامية.

62. ابن خياط، تاريخ، ج2، ص492 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص186،165 ؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص329،300 ؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص88،70،76،43 ؛ لسترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ص156.

63. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص97- 99 ؛ الاصطخري، المسالك والممالك، ص55.

64. ابن حوقل، صورة الأرض، ص156 ؛ ياقوت، البلدان، ج5، ص11؛ أنظر: عثمان، الحدود الإسلامية، ج1، ص132 ؛ حتى، تاريخ سوريا، ج2، ص44.

65. قلعة حصينة ما بين ملطية وسميساط ومرعش عن الثغور ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص227.

66. قرية من قرى سميساط شمال سوريا ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص497.

67. مدينة على شاطئ الفرات بالشام ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص362.

68. قرية من نواحي حلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص66.

69. قرية بالقرب من حلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص189.

70. قرية تشتمل على قلعة حصينة قرب المعرة في سوريا ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص383.

71. مدينة حصينة على ساحل البحر المتوسط كانت تابعة لحمص ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص227.

72. منطقة قرب دابق شمال سوريا ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص433.

73. قلعة حصينة شمال حلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص40.

74. بلدة بين المعرة وحلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص470.

75. قرية من قرى حمص وإلى الجنوب منها ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص185.

76. بلدة في جبل اللكام تطل على طرطوس ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص467.

77. بلدة شمال سوريا قرب المصيصة يقال لها الكينسة السوداء لأن الروم بنوها بحجارة سوداء ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص485.

78. أبو الفدا، تقويم البلدان، ص232؛ الاصطخري، المسالك والممالك، ص55؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص153.

79. حصن في شمال سوريا ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص238.

80. مدينة بين ملطية وسميساط ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص130.

81. ياقوت، البلدان، ج4، ص439.

82. قلعة مشهورة على ساحل الشام قرب اللاذقية من أعمال حلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص105.

83. بلدة شرقي طرابلس بشمال بلاد الشام ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص109.

84. قدامة بن جعفر، نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكتابة، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988، ص253. وسيشار إليه لاحقاً، قدامة، الخراج.

85. البلاذري، فتوح البلدان، ص137.

86. حتى، تاريخ سوريا، ج1، ص294، 309، 389، 391.

87. أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، التنبيه والإشراف، تصحيح عبدالله إسماعيل الصادي، المكتبة التاريخية، د0م 1938، ص 105. وسيشار إليه لاحقاً، المسعودي، التنبيه والإشراف.

88. ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص107 ؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص394.

89. ابن خياط، تاريخ، ج1، ص157.

90. قنسرين كورة بالشام بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص404.
91. محمد بن عبدالله الأزدي، فتوح الشام، تحقيق عبدالمنعم عامر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1970، ص132. وسيشار إليه لاحقاً، الأزدي، فتوح الشام؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص172 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص119.
92. الطبري، تاريخ، ج4، ص161 ؛ أنظر : ابن الأثير، الكامل، ج3، ص31.
93. البلاذري، فتوح البلدان، ص138.
94. ابن خياط، تاريخ، ص 465؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 115، 120، 130؛ اليعقوبي، البلدان، ص 323؛ الاصطخري، المسالك والممالك، ص 43.
95. جرجي يني، تاريخ سوريا، منشورات دار لحد خاطر، بيروت 1881، ص 31. وسيشار إليه لاحقاً، يني، تاريخ سوريا.
96. المرجع نفسه، ص 31.
97. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 160.
98. عادل عبدالسلام، جغرافية سوريا " طبيعية بشرية اقتصادية "، د0د، دمشق 1973، ج1، ص 130. وسيشار إليه لاحقاً، عبدالسلام، جغرافية سوريا.
99. عبدالسلام، جغرافية سوريا، ج1، ص 130- 132 ؛ يوسف الدبس، تاريخ سوريا، المطبعة العمومية الكاثوليكية، بيروت 1893، ج4، ص 144. وسيشار إليه لاحقاً، الدبس، تاريخ سوريا ؛ محمد كرد علي، خطط الشام، ط3، دار العلم للملايين، بيروت 1983، ج4، ص 156. وسيشار إليه لاحقاً، كرد علي، خطط الشام.
100. عبدالسلام، جغرافية سوريا، ج1، ص 85.
101. عبدالسلام، جغرافية سوريا، ج1، ص86، 90؛ جورج بوست، نبات سوريا وفلسطين والقطر المصري وبواديها، د.د، بيروت 1884، ص 410. وسسيشار إليه لاحقاً، بوست، نبات سوريا.

102. بوست، نبات سوريا، ص 410 ؛عبدالسلام، جغرافية سوريا، ج1، ص 86، 90.

103. ابن حوقل، صورة الأرض، ص 156.

104. أبو الفدا، تقويم البلدان، ص 229.

105. المصدر نفسه، ص 223.

106. ياقوت، البلدان، ص 11 ؛ أنظر : أحمد عادل كمال، الطريق إلى دمشق، ط2، دار النفائس، بيروت 1982، ص18. وسيشار إليه لاحقاً، كمال، الطريق إلى دمشق.

107. كمال، الطريق إلى دمشق، ص16.

108. شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 201.

109. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 160- 161.

110. بوست، نبات سوريا، ص 411.

111. عبدالسلام، جغرافية سوريا، ج1، ص 83.

112. المرجع نفسه، ج1، ص 110.

113. شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 205.

114. ابن حوقل، صورة الأرض، ص 161.

115. كمال، الطريق إلى دمشق، ص 19.

116. شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 201.

117. أبو الفدا، تقويم البلدان، ص 228.

118. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 160 ؛ لسترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ص 30- 34.

119. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 160.

120. لامانس، مادة الشام، دائرة المعارف الإسلامية، 1933، ج13، ص 79. وسيشار إليه لاحقاً، لامانس، الشام.

121. عبدالعزيز الدوري، العرب والأرض في بلاد الشام في صدر الإسلام، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان 1974، ص25. وسيشار إليه لاحقاً، الدوري، العرب والإسلام.

122. المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص 190 ؛ أسد رستم، الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، ط2، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت 1988، ص 187. وسيشار إليه لاحقاً، أسد رستم، الروم.

123. أسد رستم، الروم، ج1، ص 187.

124. السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، دار النهضة، بيروت 1971، ص 148. وسيشار إليه لاحقاً، سالم، الدولة العربية.

125. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، جمهرة أنساب العرب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1984، ص148. وسيشار إليه لاحقاً، ابن حزم، أنساب العرب ؛ جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت 1976، ج4، ص 463. وسيشار إليه لاحقاً، جواد علي، المفصل.

126. ياقوت، البلدان، ج1، ص 328.

127. الطبري، تاريخ، ج3، ص 108.

128. الدوري، العرب والأرض، ص 25.

129. جواد علي، المفصل، ج4، ص 463.

130. ياقوت، البلدان، ج2، ص206– 207.

131. الدوري، العرب والأرض، ص 25.

132. المرجع نفسه، ص 25.

133. ياقوت، البلدان، ج3، ص312.

134. حسين عطوان، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي، ط1، دار الجيل، بيروت 1987، ص 101. وسيشار إليه لاحقاً، عطوان، الجغرافية التاريخية.

135. عطوان، الجغرافية التاريخية، ص 108.

136. اليعقوبي، البلدان، ص 87.

137. أبي عبدالله مصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيري، نسب قريش، نشره وعلق عليه: ألفي بروفنسال، ط3، دار المعارف، القاهرة 1982، ص 125. وسيشار إليه لاحقاً، الزبيري، نسب قريش.

138. أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، كتاب الأغاني، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت د.ت، ج1، ص 32. وسيشار إليه لاحقاً، الأصفهاني، الأغاني.

139. اليعقوبي، البلدان، ص 87 ؛ ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص 224.

140. الطبري، تاريخ، ج7، ص 226.

141. كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة بن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق سهيل زكار، د.د، دمشق 1988، ج1، ص 530. وسيشار إليه لاحقاً، ابن العديم، بغية الطلب، والناعورة موضع بين حلب وبالس وبينه وبين حلب 8 أميال ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج5، ص 253.

142. الزبيري، نسب قريش، ص 87.

143. ابن حزم، أنساب العرب، ص 150.

144. قرية قرب سرمين من أعمال حلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص 3.

145. قرية من قرى سراقب التابعة لمحافظة أدلب تبعد عنها مسافة 34 كم ؛ أنظر: ابن العديم، بغية الطلب، ج1، ص533، هامش1.

146. بليدة وكورة بنواحي حلب ومن أعمالها بينهما خمسة فراسخ ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج5، ص155.

147. هشام بن محمد بن السائب بن الكلبي، جمهرة النسب، تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت 1986، ص56. وسيشار إليه لاحقاً، ابن الكلبي، جمهرة النسب.

148. ابن الكلبي، جمهرة النسب، ص 37 ؛ ابن حزم، أنساب العرب، ص76.

149. ابن حزم، أنساب العرب، ص175.

150. خليفة بن خياط، الطبقات، تحقيق سهيل زكار، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1968، ص804. وسيشار إليه لاحقاً، ابن خياط، الطبقات.

151. اليعقوبي، البلدان، ص90.

152. ابن حزم، أنساب العرب، ص251؛ ابن العديم، بغية الطلب، ج1، ص539.

153. قرى من أعمال منبج ؛ أنظر : ابن العديم، بغية الططلب، ج1، ص540.

154. ابن العديم، بغية الطلب، ج1، ص540.

155. اليعقوبي، البلدان، ص87.

156. وادي بين منبج وحلب ؛ انظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص447.

157. برية بين بالس وحلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص370.

158. ابن العديم، بغية الطلب، ج1، ص544، 548.

159. المصدر نفسه، ج1، ص551.

160. أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، أنساب الأشراف، مكتبة المثنى، بغداد 1963، ج5، ص136. وسيشار إليه لاحقاً، البلاذري، أنساب الأشراف.

161. ابن العديم، بغية الطلب، ج1، ص309.

162. المصدر نفسه، ج1، ص551.

163. من قرى الغوطة ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص416.

164. ابن العديم، بغية الطلب، ج1، ص541.

165. الطبري، تاريخ، ج7، ص211.

166. الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد علي الأكوع، دار اليمامة، الرياض 1974، ص243. وسيشار إليه لاحقاً، الهمداني، صفة جزيرة العرب، والحيانية كورة بالسواد من أرض دمشق وهي كورة بجبل جرش قبل الغور ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص327.

167. قرية بين دمشق واذرعات ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص332.

168. الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص245.

169. الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص271.

170. المصدر نفسه، ص271.

171. ابن خياط، الطبقات، ص794؛ اليعقوبي، البلدان، ص85؛ ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص324.

172. قرية من قرى حماه تبعد عنها مسافة 36 كم؛ أنظر: ابن العديم، بغية الطلب، ج1، ص141، الهامش.

173. ابن حزم، أنساب العرب، ص431، وبيت لهيا قرية مشهورة بغوطة دمشق؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص522.

174. ابن حزم، أنساب العرب، ص426، ودومة الجندل بينها وبين دمشق سبع ليال وهي على سبع مراحل من مدينة الرسول عليه السلام إلى دمشق؛ أنظر: ياقوت، البلدان، ج2، ص487.

175. اليعقوبي، البلدان، ص 86، وانطرسوس بلد من سواحل بحر الشام وهي آخر أعمال دمشق؛ أنظر: ياقوت، البلدان، ج1، ص270.

176. هشام بن محمد السائب بن الكلبي، نسب معد واليمن الكبير، تحقيق محمود العظم، دار اليقظة العربية، دمشق 1988، ج2، ص347. وسيشار إليه لاحقاً، ابن الكلبي، نسب معد.

177. الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص272، والسماوة أرض بين الكوفة والشام؛ أنظر: ياقوت، البلدان، ج2، ص487.

178. قرية قرب رأس العين مما يلي الخابور؛ أنظر: ياقوت، البلدان، ج4، ص67.

179. الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص272 ؛ ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص324 ؛ اليعقوبي، البلدان، ص86.

180. اليعقوبي، البلدان، ص 85.

181. حصن قرب معرة النعمان بالشام ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص 44.

182. الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص272، ومنبج مدينة بينها وبين الفرات ثلاث فراسخ وبينها وبين حلب عشر فراسخ ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج5، ص206.

183. الأصفهاني، الأغاني، ج4، ص 35.

184. أرض ببادية الشام بينها وبين وادي القرى ليلتان ؛ أنظر : ياقوت، البلـدان، ج2، ص258.

185. موضع أول أرض الشام من جهة الحجاز ؛ أنظر : يـاقوت، البلـدان، ج3، ص 3.

186. موضع بين وادي القرى أول الشام ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص14.

187. بلد في أطراف الشام من أعمال الشراه من نواحي البلقاء ؛ أنظر : يـاقوت، البلدان، ج1، ص129.

188. موضع في طريق مكة من الشام قرب تيماء ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج5، ص 14.

189. بلد بين بيت المقدس وغزة ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص519.

190. محمد بن أمية بن عمر بن حبيب، المحبر، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد 1942، ص172. وسيشار إليه لاحقاً، ابـن حبيـب، المحبـر ؛ الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص272.

191. الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص274 ؛ عبدالرحمن بن محمد بن عبـدالله بن يوسف بن حبيش، غزوات ابن حبيش، تحقيق سهيل زكار، دار الفكـر، بيروت 1992، ج1، ص190. وسيشار إليه لاحقاً، ابن حبيش، غـزوات، وأفامية مدينة من سواحل الشام وكورة من كور حمص ؛ انظر : يـاقوت، البلدان، ج1، ص 127.

192. اليعقوبي، البلدان، ص86 ؛ ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص225.

193. الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص334.

194. المصدر نفسه، ص274.

195. اليعقوبي، البلدان، ص87 ؛ صلاح الدين المنجد، منازل القبائل العربية حول دمشق، مجلة مجمع العلم العربي، ج1، مجلد 30، دمشق 1955، ص 64. وسيشار إليه لاحقاً، المنجد، منازل القبائل.

196. ابن الكلبي، نسب معد، ج2، ص113.

215. سعيد عاشور، الإمبراطور هرقل ومقاومة الفتح الإسلامي لبلاد الشام، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمان 1987، م3، ص199. وسيشار إليه لاحقاً، عاشور، الإمبراطور هرقل.

216. Ostrogorsky.G , History , P81.

217. بلياييف. ي. أ، العرب والإسلام والخلافة العربية، ترجمة أنيس فريحة، ط1، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1973، ص19. وسيشار إليه لاحقاً، بلياييف، العرب والإسلام.

218. نورمان بيتز، الإمبراطورية البيزنطية تاريخها وحضارتها وعلاقتها بالإسلام، ترجمة حسين مؤنس زائد،ط2 منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1957، ص276. وسيشار إليه لاحقاً، بيتز، الإمبراطورية البيزنطية.

219. رنسيمان ستيفن، الحضارة البيزنطية، ترجمة عبدالعزيز توفيق، دار النهضة المصرية، القاهرة 1961، ص197. وسيشار إليه لاحقاً، ستيفن، الحضارة البيزنطية.

220. أسد رستم، الروم، ج1، ص188– 190، 223.

221. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص276.

222. موريس لمبار، الأسس النقدية للسياسة الاقتصادية، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ترجمة توفيق اسكندر، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة 1961، ص56. وسيشار إليه لاحقاً، لمبار، بحوث في التاريخ.

223. نعيم فرح، ثلاثة مصادر تلقي بعض الأضواء على جوانب الحياة الاقتصادية في بلاد الشام في العهد البيزنطي، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام في العهد البيزنطي، عمان 1991، ص201. وسيشار إليه لاحقاً، فرح، ثلاثة مصادر.

224. بلياييف، العرب والإسلام، ص21.

225. المرجع نفسه، ص21.

226. محمد بن عمر الواقدي، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت د.ت، ج1، ص27- 28. وسيشار إليه لاحقاً، الواقدي، المغازي ؛ جواد علي، المفصل، ج2، ص653.

227. البلاذري، فتوح البلدان، ص147.

228. يني، تاريخ سوريا، ص241.

229. بليابيف، العرب والإسلام، ص22 ؛ كرد علي، خطط الشام، ج4، ص238.

230. عثمان، الحدود الإسلامية، ج3، ص222.

231. سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة 1993، ص366. وسيشار إليه لاحقاً، الأفغاني، أسواق العرب.

232. جواد علي، المفصل، ج2، ص652- 653.

233. الأفغاني، أسواق العرب، ص364، 370.

234. رينية ديسو، العرب في سوريا قبل الإسلام، ترجمة عبدالحميد الدواخلي،ة نشرته لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1959، ص3. وسيشار إليه لاحقاً، ديسو، العرب في سوريا ؛ لطفي عبدالوهاب، العرب في العصور القديمة، مدخل حضاري في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت 1978، ص271. وسيشار إليه لاحقاً، عبدالوهاب، العرب في العصور القديمة.

235. علي الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي، مطبعة بدائع الفنون، دمشق 1342هـ، ص47. وسيشار إليه لاحقاً، الحسني، تاريخ سوريا.

236. الأفغاني، أسواق العرب، ص236- 362،238، 372.

237. نعيم فرح، أضواء على الصناعة والتجارة في مدن بلاد الشام ودورها في التجارة العالمية في العهد البيزنطي من خلال المصادر اليونانية واللاتينية المعاصرة، مجلة دراسات تاريخية، ع 15 و16، دمشق 1984، ص153. وسيشار إليه لاحقاً، فرح، أضواء على الصناعة والتجارة.

238. السيد البازالعريني، الدولة البيزنطية، دار النهضة العربية، بيروت 1982، ص61. وسيشار إليه لاحقاً، البازالعريني، الدولة البيزنطية.

239. ستيفن، الحضارة البيزنطية، ص112.

240. نعيم فرح، الحضارة البيزنطية، منشورات جامعة دمشق 1992، ص76-77. وسيشار إليه لاحقاً، فرح، الحضارة البيزنطية.

241. أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط(500-1100م)، ترجمة أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة د0ت، ص55- 56. وسيشار إليه لاحقاً، لويس، القوى البحرية ؛ بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص276 ؛ هايد0ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1985، ج1، ص33، وسيشار إليه لاحقاً، هايد، تاريخ التجارة.

242. فرح، أضواء على الصناعة والتجارة، ص169.

243. ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، منشورات الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، د.ت، ج12، ص240. وسيشار إليه لاحقاً، ديورانت، قصة الحضارة.

244. مصطفى عبدالحميد العبادي، موقع نصتان في ضوء الوثائق البردية قبل الإسلام وخلال نصف القرن الأول من الحكم العربي، دراسات تاريخ الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين، الكتاب الثالث، تحرير عبدالرحمن الطيب الأنصاري، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض 1989، ص211. وسيشار إليه لاحقاً، العبادي، موقع نصتان.

245. ستيفن، الحضارة البيزنطية، ص194 ؛ لويس، القوى البحرية، ص17.

246. جواد علي، المفصل، ج4، ص169.

247. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص17- 18 ؛ بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص276.

248. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص18 ؛ جواد علي، المفصل، ج4، ص116.

249. جواد علي، المفصل، ج2، ص657 ؛ هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص18، 25.

250. أسد رستم، الروم، ج1، ص177.

251. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص281- 282.

252. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص19 ؛ أسد رستم، الروم، ج1، ص177.

253. ستيفن، الحضارة البيزنطية،ة ص196- 197.

254. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص277.

255. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص15، 18.

256. ستيفن، الحضارة البيزنطية، ص195 ؛ لويس، القوى البحرية، ص17.

257. الأفغاني، أسواق العرب، ص16.

258. بليابيف، العرب والإسلام، ص22.

259. الأفغاني، أسواق العرب، ص16 ؛ بليابيف، العرب والإسلام، ص22.

260. الأفغاني، أسواق العرب، ص16.

261. سورة قريش، آية 1- 2.

262. البلاذري، أنساب الأشراف، ج1، ص59.

263. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الجليل، بيروت 1991، ج3، ص413. وسيشار إليه لاحقاً، الجاحظ، رسائل.

264. جواد علي، المفصل، ج4، ص116.

265. لطفي يحيى، استقبال بلاد الشام للفتح العربي، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمان 1987،م3، ص39. وسيشار إليه لاحقاً، يحيى، استقبال بلاد الشام للفتح العربي.

266. لويس، القوى البحرية، ص69.

267. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، 282.

268. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص35- 36.

269. حتى، تاريخ سوريا، ج1، ص389 ؛ هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص34.

270. أسد رستم، الروم، ج1، ص177- 178.

271. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص282.

272. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص35 ؛ لويس، القوى البحرية، ص69.

273. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص282- 283 ؛ لويس، القوى البحرية، ص22، 69.

274. أسد رستم، الروم، ج1، ص187.

275. ابن سعيد الأندلسي، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، مكتبة الأقصى، عمان 1982، ج1، ص329. وسيشار إليه لاحقاً، ابن سعيد، نشوة الطرب.

276. هو شيء من الربح كان يجعله هاشم لرؤساء القبائل، ويحمل قريشاً مؤونة الأعداء، فكان ذلك إصلاحا للفريقين، إذ كان المقيم رابحاً، والمسافر محفوظاً؛ أنظر: أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة 1965، ص115- 116. وسيشار إليه لاحقاً، الثعالبي، ثمار القلوب.

277. محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبرى، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت 1970،ج1،ص75. وسيشار إليه لاحقاً، ابن سعد، الطبقات الكبرى.

278. أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، المعارف، تصحيح محمد إسماعيل الصاوي، ط1، المطبعة الإسلامية، القاهرة 1934،ص71. وسيشار إليه لاحقاً، ابن قتيبة، المعارف؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج1، ص63؛ اليعقوبي، تاريخ، ج1، ص215.

279. البلاذري، أنساب الأشراف، ج1، ص63.

280. محمد بن أمية بن عمر بن حبيب، كتاب المنمق في أخبار قريش، تحقيق خورشيد أحمد فارق، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن 1964، ص18. وسيشار إليه لاحقاً، ابن حبيب، المنمق.

281. المصدر نفسه، ص441.

282. ابن قتيبة، المعارف، ص191.

283. ابن حبيب، المنمق، ص359.

284. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة1970- 1972، ج1، ص16. وسيشار إليه لاحقاً، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة.

285. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص99.

286. ابن الكلبي، جمهرة النسب، ص355.

287. الطبري، تاريخ، ج2، ص646- 647 ؛ الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص325- 326.

288. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج23، ص422.

289. عبدالملك بن هشام، تهذيب السيرة النبوية، تحقيق إبراهيم الأبياري، مصطفى السقا، عبدالحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1936، ج1، ص180. وسيشار إليه لاحقاً، ابن هشام، السيرة ؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص120.

290. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص129.

291. ابن هشام، السيرة، ج1، ص188 ؛ عزالدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدالكريم بن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، محمد عاشور، كتاب الشعب، القاهرة 1970، ج5، ص435. وسيشار إليه لاحقاً، ابن الأثير، أسد الغابة.

292. ابن الأثير، أسد الغابة، ج5، ص435.

293. الثعالبي، ثمار القلوب، ص116.

294. اليعقوبي، تاريخ، ج1، ص243 ؛ أبو الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1993، ج2، ص316- 317. وسيشار إليه لاحقاً، ابن كثير، البداية والنهاية.

295. الواقدي، المغازي ج1، ص9- 10؛ أنظر: ابن هشام، السيرة، ج2، ص245؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص402- 404؛ المسعودي، التنبيه والإشراف، ص233.

296. الواقدي، المغازي، ج1، ص10- 13 ؛ ابن هشام، السيرة، ج2، ص251.

297. موضع قرب الجحفة وقيل واد من أودية المدينة ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص350.

298. الواقدي، المغازي، ج1، ص11.

299. ابن هشام، السيرة، ج2، ص223- 224،233- 234.

300. الواقدي، المغازي، ج1، ص12.

301. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت د.ت، ج7، ص281. وسيشار إليه لاحقاً، ابن حجر، فتح الباري.

302. ابن خياط، تاريخ، ج1، ص63.

303. كشر الجهني ذكره كل من ابن الأثير وابن حجر في عداد الصحابة وروى أن النبي عليه السلام عرض أن يقطعه ينبع فقال إني كبير وقد نفد عمري ؛ أنظر : ابن الأثير، أسد الغابة، ج4، ص239 ؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج3، ص294.

304. الواقدي، المغازي، ج1، ص19.

305. أحمد بن الحسن البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ، ج3، ص102. وسيشار إليه لاحقاً، البيهقي، دلائل النبوة.

306. ابن هشام، السيرة، ج2، ص265- 266.

307. المصدر نفسه، ج2، ص266.

308. بئر السقيا قرية قريبة من الجحفة ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص228.

309. الواقدي، المغازي، ج1، ص222.

310. ابن هشام، السيرة، ج2، ص257.

311. سورة الأنفال، الآية 7.

312. أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الحديث، بيروت 1396هـ، ج2، ص276. وسيشار إليه لاحقاً، ابن كثير، تفسير القرآن.

313. الواقدي، المغازي، ج1، ص197- 198.

314. الواقدي، المغازي، ج1، ص198 ؛ ابن هشام، السيرة، ج2، ص430.

315. علي بن محمد الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، د0م 1405هـ، ص687.

316. البلاذري، فتوح البلدان، ص154.

317. يحيى بن آدم القرشي، كتاب الخراج، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت 1969، ص25. وسيشار إليه لاحقاً، ابن آدم، الخراج.

318. يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص135- 136. وسيشار إليه لاحقاً، أبو يوسف، الخراج.

319. عبدالرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، مطبعة بريل، (ليدن 1920)، ص166. وسيشار إليه لاحقاً، ابن عبدالحكم، فتوح مصر ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص253 ؛ الحسن بن عبدالله العسكري، الأوائل، تحقيق محمد المصري ووليد قصاب، وزارة الثقافة، دمشق 1975، ص255- 256. وسيشار إليه لاحقاً، العسكري، الأوائل.

320. القاسم بن سلام أبو عبيد، الأموال، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت 1976، ص123. وسيشار إليه لاحقاً، أبو عبيد، الأموال.

321. تقي الدين أحمد بن تيمية، الحسبة في الإسلام، ط1، دار الأرقم، الكويت 1983، ص43. وسيشار إليه لاحقاً، ابن تيمية، الحسبة.

322. ابن تيمية، الحسبة، ص44.

323. محمد بن إدريس الشافعي، الأم، تصحيح محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1961، ج2، ص205. وسيشار إليه لاحقاً، الشافعي، الأم ؛ أبو عبيد، الأموال، ص711.

324. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص452.

325. البلاذري، انساب الأشراف، ج5، ص47 ؛ حسين بن محمد بن حسين الديار بكري، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، المطبعة الذهبية، القاهرة،

1283 هـ، ج2، ص267. وسيشار إليه لاحقاً، الديار بكري، تاريخ الخميس.

326. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص18 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج3، ص18.

327. الشافعي، الأم، ج3 ص25.

328. أبو عبيد، الأموال، ص369.

329. الطبري، تاريخ، ج4، ص117.

330. ياقوت، البلدان، ج3، ص312.

331. الواقدي، المغازي، ج1، ص28؛ ابن حبيب، المحبر، ص103 ؛ البلاذري، انساب الأشراف، ج1، ص58 ؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص252 ؛ الأفغاني، أسواق العرب، ص105- 106.

332. محمد بن عبدالله بن إدريس، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت 1989، ج1، ص53. وسيشار إليه لاحقاً، الإدريسي، نزهة المشتاق ؛ عبدالمؤمن بن عبدالحق، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1954، ج1، ص 337. وسيشار إليه لاحقاً، ابن عبدالحق، مراصد الاطلاع.

333. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص129- 130.

334. دانيال دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة فوزي فهيم جادالله ومراجعة إحسان عباس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1960، ص96، 98. وسيشار إليه لاحقاً، دينيت، الجزية والإسلام.

335. بلياييف، العرب والإسلام، ص17.

336. عثمان، الحدود الإسلامية، ج3، ص107.

337. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص136.

338. محمد علي نصرالله، تطور ملكية الأراضي في الإسلام، دار الحداثة، بيروت 1982، ص22. وسيشار إليه لاحقاً، نصرالله، ملكية الأراضي.

339. Baynes. N. and Moss. H , Byzantium , AN introduction to east roman civilisation , Oxford 1948 , P 80
340. نصر الله، ملكية الأراضي،ص26،23.
341. دينيت، الجزية والإسلام، ص96- 97.
342. عبدالعزيز الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1970، م20، ص6. وسيشار إليه لاحقاً، الدوري، نشأة الإقطاع.
343. فرح، الحضارة البيزنطية، ص83- 84.
344. الدوري، نشأة الإقطاع، ص6.
345. دينيت، الجزية والإسلام، ص97.
346. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص137 ؛ دينيت، الجزية والإسلام، ص97.
347. ديو رانت، قصة الحضارة، ج12، ص238.
348. دينيت، الجزية والإسلام، ص97.
349. المرجع نفسه، ص97- 98.
350. فرح، الحضارة البيزنطية، ص84.
351. Baynes , Byzantium ,P55.
352. الدوري، نشأة الإقطاع، ص6.
353. دينيت، الجزية والإسلام، ص97.
354. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص195.
355. الباز العريني، الدولة البيزنطية، ص61.
356. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص135.
357. بلياييف، العرب والإسلام، ص17 ؛ ديو رانت، قصة الحضارة، ج12، ص238.
358. ديسو، العرب في سوريا، ص4- 5.
359. أسد رستم، الروم، ج1، ص151.
360. بلياييف، العرب والإسلام، ص211.

361. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص130.

362. المرجع نفسه، ج4، ص131.

363. أبو الفضل جمال الدين بن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق رياض عبدالحميد مراد وروحية النحاس، ط1، دار الفكر، دمشق 1984، ج1، ص150. وسيشار إليه لاحقا، ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق.

364. العبادي، موقع نصتان، ص204.

365. محمد سعودي، الوطن العربي، دراسة لملامحه الجغرافية، دار النهضة العربية، بيروت 1967، ص361. وسيشار إليه لاحقا، سعودي، الوطن العربي.

366. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص34؛ الحسني، تاريخ سوريا، ص51- 52.

367. العبادي، موقع نصتان، ص204.

368. فرح، أضواء على الصناعة والتجارة، ص152 -153.

369. يني، تاريخ سوريا، ص12.

370. عبدالرحمن حميدة، جغرافية الوطن العربي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت 1990، ص278. وسيشار إليه لاحقا، حميدة، الوطن العربي.

371. أبو الحسن علي بن محمد حبيب الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق محيى هلال سرحان، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص159. وسيشار إليه لاحقاً، الماوردي، تسهيل النظر.

372. عبدالعزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت 1969، ص23. وسيشار إليه لاحقاً، الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي.

373. أبو يوسف، الخراج، ص26- 27.

374. أبو الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج، دار المعرفة، بيروت 1347 هـ، ص42. وسيشار إليه لاحقاً، ابن رجب، الاستخراج لأحكام الخراج.

375. أبو يوسف، الخراج، ص24.

376. سورة الحشر، الآية 8- 10.

377. أبو يوسف، الخراج، ص35 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص102.

378. ابن آدم، الخراج، ص54.

379. أبو يوسف، الخراج، ص35.

380. أبو عبيد، الأموال، ص39.

381. ابن آدم، الخراج، ص54 ؛ أبو عبيد، الأموال، ص40.

382. ابن آدم، الخراج، ص54.

383. أبو يوسف، الخراج، ص59- 60، 63، 69 ؛ ابن آدم، الخراج، ص29 ؛ ابو عبيد، الأموال، ص77 ؛ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط1، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة 1966، ص187. وسيشار إليه لاحقاً، الماوردي، الأحكام السلطانية.

384. ابن آدم، الخراج، ص25 ؛ فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص49.

385. البلاذري، فتوح البلدان، ص152 ؛ ياقوت، البلدان، ج2، ص328.

386. البلاذري، فتوح البلدان، ص152 ؛ انظر : الدوري، العرب والأرض، ص3- 4.

387. قدامة، الخراج، ص212.

388. أبو يوسف، الخراج، ص63.

389. أبو يوسف، الخراج، ص61، 64، 65،101، 102؛ ابن آدم، الخراج، ص84- 90 ؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص223 ؛ ابن عساكر، تاريخ

مدينة دمشق، ج2، ص95 ؛ ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج2، ص220 ؛ أنظر : فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص52- 55.

390. ابن آدم، الخراج، ص90.

391. محمد بن الحسين الفراء أبو يعلى، الأحكام السلطانية، تصحيح محمد حامد الفقي، ط2، شركة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة 1961، ص209. وسيشار إليه لاحقاً، أبو يعلى، الأحكام السلطانية.

392. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص200.

393. أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق، القاهرة 1342 هـ، ص39. وسيشار إليه لاحقاً، الخوارزمي، مفاتيح العلوم.

394. عبدالحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1959، ج1، ص269. وسيشار إليه لاحقاً، ابن أبي الحديد، نهج البلاغة.

395. ابن قتيبة، المعارف، ص130 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 10، ص297.

396. قريتان من قرى فلسطين بمنطقة الخليل ؛ أنظر : البكري، معجم ما استعجم، ج2، ص419- 420.

397. أبو عبيد، الأموال، ص117 ؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص191 ؛ البكري، معجم ما استعجم، ج2، ص419.

398. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص129 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص135.

399. أبو عبيد، الأموال، ص400.

400. ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج1، ص183.

401. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص594.

402. أبو يوسف، الخراج، ص57- 58 ؛ ابن آدم، الخراج، ص63- 94.

403. فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص50.

404. عبدالعزيز الدوري، النظم الإسلامية، ط1، مطبعة نجيب، بغداد 1950، ص120- 121. وسيشار إليه لاحقاً، الدوري، النظم الإسلامية.

405. البلاذري، فتوح البلدان، ص182.

406. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص595.

407. أبو يوسف، الخراج، ص97.

408. ابن آدم، الخراج، ص86، 89.

409. المصدر نفسه، ص86.

410. أبو يوسف، الخراج، ص119.

411. ابن آدم، الخراج، ص95.

412. البلاذري، فتوح البلدان، ص77.

413. ابن آدم، الخراج، ص50.

414. أبو يوسف، الخراج، ص110.

415. البلاذري، فتوح البلدان، ص133- 134.

416. المصدر نفسه، ص182- 183.

417. ابن آدم، الخراج، ص63.

418. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص240.

419. البلاذري، فتوح البلدان، ص351.

420. فرح، أضواء على الصناعة والتجارة، ص148.

421. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص35.

422. الحسني، تاريخ سوريا، ص51.

423. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص219- 220، 227.

424. حتى، تاريخ سوريا، ج1، ص391.

425. المرجع نفسه، ج1، ص392.

426. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص220.

427. بلياييف، العرب والإسلام، ص20.

428. عاشور، الإمبراطور هرقل، ص199.

429. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص217.

430. يني، تاريخ سوريا، ص12.

431. فتحي سلطان، الإسلام وبلاد الصين، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص " بمناسبة دخول القرن الهجري الخامس عشر "، جامعة الكويت 1981، ص165. وسيشار إليه لاحقاً، سلطان، الإسلام وبلاد الصين.

432. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص224.

433. المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص265.

434. الأفغاني، أسواق العرب، ص371 ؛ كرد علي، خطط الشام، ج4، ص213.

435. الأفغاني، أسواق العرب، ص371.

436. عاشور، الإمبراطور هرقل، ص199.

437. فرح، الحضارة البيزنطية، ص86.

438. لويس، القوى البحرية، ص15.

439. فرح، ثلاثة مصادر، ص202.

440. ديسو، العرب في سوريا، ص5.

441. بليابيف، العرب والإسلام، ص19.

442. Baynes , Byzantium , P 66.

443. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص276.

444. لويس، القوى البحرية، ص15.

445. بليابيف، العرب والإسلام، ص20.

446. الأفغاني، أسواق العرب، ص370 ؛ الحسني، تاريخ سوريا، ص52.

447. فرح، أضواء على الصناعة والتجارة، ص152 ؛ هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص35.

448. فيليب حتى، تاريخ العرب، ترجمة إدوارد جرجي وجبرائيل جبور، ط9، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1994، ص199. وسيشار إليه لاحقاً، حتى، تاريخ العرب.

449. غيداء كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص127 ، وسيشار إليه لاحقاً، كاتبي، الخراج.

450. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص131- 132.

451. الدوري، النظم الإسلامية، ص113.

452. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص132- 133.

453. ستيفن، الحضارة البيزنطية، ص108.

454. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص133.

455. الدوري، النظم الإسلامية، ص112.

456. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص133 ؛ ستيفن، الحضارة البيزنطية، ص108.

457. كاتبي، الخراج، ص128.

458. ستيفن، الحضارة البيزنطية، ص108.

459. لويس، القوى البحرية، ص36.

460. المرجع نفسه، ص77.

461. العبادي، موقع نصتان، ص 221- 222.

462. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص130.

463. كرد علي، خطط الشام، ج5، ص47.

464. دينيت، الجزية والإسلام، ص 99 ؛ كاتبي، الخراج، ص 127.

465. دينيت، الجزية والإسلام، ص 100- 101.

466. المرجع نفسه، أنظر : الهامش، ص96.

467. المرجع نفسه، ص 100.

468. لويس، القوى البحرية، ص 36.

469. ديو رانت، قصة الحضارة، ج14، ص 6-8؛ لويس، القوى البحرية، ص 77.

470. ديو رانت، قصة الحضارة، ج14، ص 6.

471. بيتز، الإمبراطورية البيزنطية، ص 165، 276.

472. المرجع نفسه، ص276.

473. محمد بن عبدالمنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس،ط2، مكتبة لبنان، بيروت 1984، ص 70. وسيشار إليه لاحقاً، الحميري، الروض المعطار ؛ أنظر : ابو العباس احمد بن علي المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، دار صادر، بيروت د.ت، ج1، ص184. وسيشار إليه لاحقاً، المقريزي، الخطط.

474. الزبير بن عبدالله بن بكار، الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد 1972، ص 625. وسيشار إليه لاحقاً، ابن بكار، الأخبار الموفقيات ؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج1، ص551.

475. كرد علي، خطط الشام، ج5، ص48.

476. ستيفن، الحضارة البيزنطية، ص111.

477. أبو حنيفة احمد بن داود الدينوري، الأخبار الطوال، تحقيق عبدالمنعم عامر وجمال الدين الشيال، ط1، دار إحياء الكتب، القاهرة 1960، ص75. وسيشار إليه لاحقاً، الدينوري، الأخبار الطوال.

478. البلاذري، فتوح البلدان، ص162.

479. الجريب مكيال يساوي سبعة أقفزة أي ما يعادل22,175 كغم من القمح ؛ أنظر : فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان1970، ص61. وسيشار إليه لاحقا، هنتس، المكاييل والأوزان.

480. البلاذري، فتوح البلدان، ص 131.

481. المصدر نفسه، ص131.

482. الطبري، تاريخ، ج3، ص444.

483. البلاذري، فتوح البلدان، ص120- 128،122، 131.

484. المصدر نفسه، ص142.

1961- 1963، ج1، ص152- 156. وسيشار إليه لاحقاً، ابن قيم الجوزية، احكام أهل الذمة

491. أبو يوسف، الخراج، ص135؛ الصنعاني، المصنف، ج6، ص97.

492. فالح حسين، العشور " ضرائب التجارة في صدر الإسلام "، مجلة دراسات تاريخية، ع 29- 30، دمشق 1988، ص33- 44. وسيشار إليه لاحقاً، فالح حسين، العشور.

493. أبو يوسف، الخراج، ص120- 121؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج1، ص152، 155- 156.

494. أبو يوسف، الخراج، ص133- 136.

495. ابن آدم، الخراج، ص64.

496. أبو يوسف، الخراج، ص133.

497. محمد أبو الفرج العش، النقود العربية الإسلامية مصدر وثائقي للتاريخ والفن، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، ط1، الدار العربية المتحدة للطباعة والنشر، بيروت 1974، ص271- 272. وسيشار إليه لاحقاً، العش، النقود العربية.

498. جواد علي، المفصل، ح7، ص496.

499. العش، النقود العربية، ص272.

500. عبدالرحمن فهمي محمد، صنج السكة في الإسلام، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1957، ص30. وسيشار إليه لاحقاً، فهمي، صنج السكة.

501. العش، النقود العربية، ص272.

502. فهمي، صنج السكة، ص36.

503. الباز العريني، الدولة البيزنطية، ص60.

504. العش، النقود العربية، ص272.

505. فهمي، صنج السكة، ص36.

506. البلاذري، فتوح البلدان، ص451 -452.

507. أبو العباس احمد بن علي المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق محمد بحر العلوم ، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف 1963، ص8. وسيشار إليه لاحقاً، المقريزي، شذور.

508. حمدان عبد المجيد الكبيسي، البعد القومي لعملية تعريب النقود في الدولة العربية الإسلامية، مطبعة المعارف، بغداد 1980، ص6. وسيشار إليه لاحقاً، الكبيسي، النقود.

509. الواقدي، المغازي، ج3، ص990، والضافطة هم الحمالون والمكارون الذين يكرون إبلهم لحمل السلع، وهم نبط من السكان المحليين ؛ أنظر : أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت د.ت، م 7، ص344. وسيشار إليه لاحقاً، ابن منظور، لسان العرب.

510. ابن الأثير، أسد الغابة، ج2، ص383 ؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج3، ص237- 238.

511. الحافظ أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط2، مؤسسة الرسالة،بيروت 1982، ج9، ص510- 511. وسيشار إليه لاحقاً، الذهبي، سير أعلام ؛ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، نشر مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند 1325هـ - 1327هـ، أعادت طبعه بالأوفست، دار صادر، بيروت 1968، ج10، ص95. وسيشار إليه لاحقاً، ابن حجر، تهذيب.

512. الذهبي، سير أعلام، ج9، ص511، والكرابيس هي الثياب من القطن ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م6، ص195.

513. الذهبي، سير أعلام، ج 9، ص511 ؛ ابن حجر، تهذيب، ج10، ص95 ؛ محمد بن يعقوب الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ط1، المطبعة الخيرية بمصر، القاهرة 1306هـ، م3، ص359. وسيشار إليه لاحقاً، الزبيدي، تاج العروس.

514. أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، كتاب المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت 1981، ج2، ص417. وسيشار إليه لاحقاً، الفسوي، المعرفة والتاريخ ؛ جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، صفوة الصفوة، تحقيق محمد فاخوري ومحمد رواس قلعجي، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1979، م4، ص219. وسيشار إليه لاحقاً، ابن الجوزي، صفوة الصفوة.

515. ابن الجوزي، صفوة الصفوة، م3، ص305، 306.

516. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص109.

517. ابن حبيب، المنمق، ص358- 359.

518. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج1، ص16.

519. الأصفهاني، الأغاني، ج3، ص56.

520. المصدر نفسه، ج8، ص329- 330.

521. الواقدي، المغازي، ج1، ص12، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص4.

522. الواقدي، المغازي، ج1، ص20 ؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص6 ؛ الطبري، تاريخ، ج2، ص421.

523. الواقدي، المغازي، ج1، ص32،النش اختلف فيه، فقيل وزن نواة من ذهب، والأرجح أنه نصف أوقية، أو وزن عشرين درهما ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م6، ص353 ؛ هنتس، المكاييل والأوزان، ص56.

524. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص9.

525. الواقدي، المغازي، ج1، ص27، 200.

526. الطبري، تاريخ، ج4، ص221 ؛ أنظر : ابن كثير، الكامل، ج3، ص62.

527. الأصفهاني، الأغاني، ج14، ص223.

528. الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص395 ؛ أنظر : البلاذري، أنساب الأشراف، ج5، ص112.

529. البلاذري، أنساب الأشراف، ج5، ص112 ؛ أنظر : الطبري، تاريخ، ج6، ص426، 429.

530. الواقدي، المغازي، ج1، ص197.

531. المصدر نفسه، ج1، ص197.

532. أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي، الإكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، تحقيق مصطفى عبد الواحد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1968، ج2، ص81. وسيشار إليه لاحقاً، الكلاعي، الإكتفاء ؛ أنظر: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تحقيق أحمد حجازي السقا، ط2، المكتبة القيمة، مصر 1979، ص188، 190. وسيشار إليه لاحقاً، ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى ؛ الديار البكري، تاريخ الخميس، ج1، ص416.

533. الواقدي، المغازي، ج1، ص198.

534. الكلاعي، الإكتفاء، ج2، ص81 ؛ أنظر : ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص63 ؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج1، ص374.

535. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج3، ص12.

536. ابن بكار، الأخبار الموفقيات، ص625.

537. أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب النزول، تحقيق السيد أحمد صقر، د.د، القاهرة 1969، ص238. وسيشار إليه لاحقاً، الواحدي، أسباب النزول.

538. الواقدي، المغازي، ج2، ص712.

539. الواحدي، أسباب النزول، ص77- 78 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج5، ص172.

540. الواقدي، المغازي، ج3، ص990.

541. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص165 ؛ أنظر : أحمد بن عبدالوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف

والترجمة والطباعة والنشر، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية د.ت، ج17، ص210 ؛ الديار البكري، تاريخ الخميس، ج2، ص12.

542. سورة الجمعة، آية 11.

543. الواحدي، أسباب النزول، ص455- 456.

544. الطبري، تاريخ، ج3، ص431- 432 ؛ النويري، نهاية الأرب، ج6، ص187 ؛ أبو الفداء إسماعيل بن كثير، كتاب السيرة النبوية، تحقيق مصطفى عبدالواحد، دار الفكر، بيروت د0ت، ج1، ص437. وسيشار إليه لاحقاً، ابن كثير، السيرة ؛ الخزاعي، الدلالات السمعية، ص697.

545. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج1، ص365 ؛ الواحدي، أسباب النزول، ص401 ؛ أنظر : الخزاعي، الدلالات السمعية، ص697 ؛ الديار البكري، تاريخ الخميس، ج1، ص261.

546. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص132.

547. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح البخاري، تحقيق حسونة النووي، د0د، القاهرة 1313هـ، ج3، ص60 ؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص616.

548. أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، ط2، دار الجيل، بيروت 1987، ص39- 41. وسيشار إليه لاحقاً، الزجاجي، أمالي.

549. المبرطس الذي يكتري للناس الإبل والحمير، ويأخذ جُعْلا ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م6، ص26.

550. ابن حبيب، المنمق، ص147.

551. علي بن محمد بن العباس أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، تحقيق إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس، دمشق 1966، م1، ص41. وسيشار إليه لاحقاً، التوحيدي، البصائر.

552. إبراهيم بن محمد البيهقي، المحاسن والمساوئ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1960، ص103. وسيشار إليه لاحقاً، البيهقي، المحاسن.

553. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص260 ؛ أنظر : البلاذري، فتوح البلدان، ص486.

554. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص37 ؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج5، ص2 ؛ ابن كثير، السيرة، ج1، ص352 ؛محمد عبدالحي بن عبد الكبير الكتاني، نظام الحكومة النبوية، المسمى التراتيب الإدارية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت د0ت، ج2، ص32، 159. وسيشار إليه لاحقاً، الكتاني، التراتيب الإدارية.

555. أحمد بن واضح اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق وليم ملورد، ط2، دار الكتاب الجديد، بيروت 1980، ص14. وسيشار إليه لاحقاً، اليعقوبي، مشاكلة.

556. ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج7، ص74، 77 ؛ الذهبي، سير أعلام، ج1، ص16 ؛ الخزاعي، الدلالات السمعية، ص702.

557. أحمد بن عبدالله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، نشر دار الكتاب العربي، بيروت 1980، ج2، ص176- 177. وسيشار إليه لاحقاً، أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء.

558. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص153.

559. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص132؛ ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج7، ص76؛ أنظر: ابن كثير، السيرة، ج1، ص438، ج2، ص278 ؛ الديار البكري، تاريخ الخميس، ج1، ص335.

560. ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج7، ص87؛ أنظر: اليعقوبي، مشاكلة، ص14؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص77، ويقصد بالعروض الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م7، ص170.

561. ابن قتيبة، المعارف، ص575- 576 ؛ البيهقي، المحاسن، ص103.

562. ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص315 ؛ الخزاعي، الدلالات السمعية، ص449، 699، ويقصد بالإهاب الجِلْد من البقر والغنم والوحش ما لم يُدبغ ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م1، ص217.

563. ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص315 ؛ الذهبي، سير أعلام، ج1، ص50.

564. اليعقوبي، مشاكلة، ص 14 ؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص77 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص315 ؛ الذهبي، سير أعلام، ج1، ص61.

565. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج1، ص98- 99 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص315 ؛ ابن كثير، السيرة، ج2، ص327- 328، ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، ص163- 164 ؛ ابن حجر، تهذيب، ج6، ص245.

566. الطبري، تاريخ، ج2، ص649 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج5، ص216.

567. الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص345 ؛ ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج6، ص390.

568. الأصفهاني، الأغاني، ج4، ص123- 124؛ ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج3، ص118 ؛ الكلاعي، الإكتفاء، ج1، ص244 ؛ ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى، ص188، 190

569. الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص32.

570. الكلاعي، الإكتفاء، ج1، ص248.

571. الأصفهاني، الأغاني، ج9، ص52.

572. ياقوت، البلدان، ج1، ص472.

573. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، (جزء الخاص بالنساء)، ص32.

574. الزبيري، نسب قريش، ص76.

575. الأصفهاني، الأغاني، ج4، ص400- 401 ؛ أنظر : النويري، نهاية الأرب، ج4، ص293.

576. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص109.

577. المصدر نفسه، ج1، ص105.

578. ابن حبيب، المنمق، ص173.

579. البخاري، التاريخ، ج2، ص134 ؛ محمد بن إسماعيل إبراهيم البخاري، كتاب التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت 1986، ج2، ص134. وسيشار إليه لاحقاً، البخاري، التاريخ.

580. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج5، ص101.

581. الديار البكري، تاريخ الخميس، ج2، ص230.

582. الذهبي، سير أعلام، ج17، ص260.

583. الحافظ أبو عبدالله شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى العلمي، ط3، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن 1958، ج1، ص364. وسيشار إليه لاحقاً، الذهبي، تذكرة.

584. الطبري، تاريخ، ج2، ص280 ؛ أنظر : الكتاني، التراتيب الإدارية، ج2، ص26.

585. الطبري، تاريخ، ج4، ص221.

586. أنظر : الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص388 ؛ الطبري، تاريخ، ج6، ص25، 153، ج9، ص160- 161 ؛ السرخسي، المبسوط، ج 25، ص3- 4 ؛ ابن الأثير، الكامل، ج3، ص32 ؛ شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم الأدباء، تحقيق س0 مرجليوت، ط3، نشر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة 1922، ج17، ص233. وسيشار إليه لاحقاً، ياقوت، الأدباء.

587. مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة 1323هـ، طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر، بيروت د0ت، ج4، ص124. وسيشار إليه لاحقاً، مالك، المدونة.

588. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج1، ص90 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج2، ص198؛ الديار البكري، تاريخ الخميس، ج1، ص335، ج2، ص278؛ أنظر: البخاري، صحيح، ج2، ص138؛ الذهبي، سير أعلام، ج1، ص36.

589. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج1، ص99.

590. المصدر نفسه، ج1، ص31.

591. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص416.

592. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج1، ص507 ؛ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ط1، نشر المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة 1323- 1329هـ، تصوير بالأوفست بدار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1987، ج10، ص35. وسيشار إليه لاحقاً، الطبري، جامع البيان ؛ السرخسي، المبسوط، ج10، ص110 ؛ الذهبي، سير أعلام، ج2، ص60

593. ابن كثير، السيرة، ج2، ص462.

594. الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص39، 41.

595. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص324؛ أبو محمد بن مسلم بن قتيبة، كتاب عيون الأخبار، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة1930، ج1، ص252. وسيشار إليه لاحقاً، ابن قتيبة، عيون.

596. ابن قتيبة، المعارف، ص529 ؛ ابن حجر، تهذيب، ج3، ص219.

597. الأصفهاني، الأغاني، ج22، ص342.

598. الطبري، تاريخ، ج6، ص25 ؛ الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص321.

599. البلاذري، أنساب الأشراف، ج3، ص84.

600. الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص31.

601. ابن قتيبة، عيون، ج1، ص250.

602. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص124.

603. الأصفهاني، الأغاني، ج4، ص408.

604. المصدر نفسه، ج4، ص400، 401.

605. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص417، 418، 419.

606. مالك، المدونة، ج3، ص259، ج5، ص242- 251 ؛ البخاري، صحيح، ج2، ص138 ؛ الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص388.

607. مالك، المدونة، ج3، ص226 ؛ السرخسي، المبسوط، ج25، ص99، 125

608. مالك، المدونة، ج15، ص153.

609. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص417 ؛ أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج5، ص160.

610. أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، كتاب شرح السير لمحمد بن الحسين السيباني، تحقيق صلاح الدين المنجد وعبدالعزيز أحمد، منشورات معهد المخطوطات، بجامعة الدول العربية، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية 1971، ج4، ص181- 183. وسيشار إليه لاحقاً، السرخسي، شرح ؛ الطبري، تاريخ، ج6، ص233.

611. الطبري، تاريخ، ج7، ص149.

612. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص260.

613. الطبري، اختلاف الفقهاء، ص69.

614. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج1، ص440.

615. أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي، تاريخ الموصل، تحقيق علي حبيبة، دار تحرير للطباعة والنشر، القاهرة 1967، ص9. وسيشار إليه لاحقاً، الأزدي، تاريخ ؛ أنظر : البلاذري، انساب الأشراف، ج3، ص 86.

616. الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص280 ؛ أنظر : النويري، نهاية الأرب، ج4، ص323.

617. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص41- 42.

618. أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء، ج8، ص127، 132 ؛ أنظر : الأفغاني، أسواق العرب، ص23.

619. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص153- 154 ؛ أنظر : هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص142.

620. ابن كثير، السيرة، ج3، ص10، 13، 15- 17 ؛ أنظر : عرفان محمد حمور، أسواق العرب "عرض أدبي تاريخي للأسواق الموسمية عند العرب"، ط1، دار الشورى، بيروت 1979، ص26. وسيشار إليه لاحقاً، حمور، أسواق العرب.

621. الطبري، جامع البيان، ج1، ص262.

622. بنيامين التطيلي، رحلة بنيامين التطيلي، تحقيق عزرا حداد، ط1، المطبعة الشرقية، بغداد 1945، ص91- 92. وسيشار إليه لاحقاً، التطيلي، الرحلة.

623. أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ط1، نشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1948، ج6، ص32. وسيشار إليه لاحقاً، ابن خلكان، وفيات الأعيان.

624. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص153.

625. المقدسي، أحسن التقاسيم،ص157.

626. الجاحظ، رسائل، ج3، ص316.

627. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص153- 154 ؛ أنظر : أ0 س0 ترتون، أهل الذمة في الإسلام، ترجمة حسن حبشي، ط2، دار المعارف، القاهرة 1967، ص101- 102. وسيشار إليه لاحقاً، ترتون، أهل الذمة.

628. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص153- 154 ؛ ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى، ص72- 73.

629. ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى، ص72- 73.

630. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1964- 1967، ج3، ص331، ج4، ص419. وسيشار إليه لاحقاً، حسن، تاريخ.

631. البلاذري، فتوح البلدان، ص132.

632. ابن الأثير، أسد الغابة، ج2، ص383 ؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج3، ص237- 238.

633. الطبري، جامع البيان، ج11، ص44 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج2، ص180- 181.

634. ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج1، ص155- 156.

635. موريس لمبار، الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى، ترجمة عبدالرحمن حميدة، دار الفكر، دمشق 1979، ص184-279. وسيشار إليه لاحقاً، لمبار، الجغرافية الإسلامية.

636. أبو الحسن علي بن محمد الشابشتي، الديارات، تحقيق كوركيس عواد، ط3، دار الرائد العربي، بيروت 1986، ص314- 339. وسيشار إليه لاحقاً، الشابشتي، الديارات.

637. ياقوت، البلدان، ج2، ص511.

638. يقع بالقرب من دمشق على تل مشرف على مزارع الزعفران ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص533.

639. سعيد بن البطريق، كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، ويليه تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكي، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1909. وسيشار إليه لاحقاً، ابن البطريق، التاريخ المجموع.

640. حتي، تاريخ العرب، ج2، ص420- 421.

641. البخاري، التاريخ، ج1، ص27.

642. الديار البكري، تاريخ الخميس، ج2، ص146.

643. ياقوت، البلدان، ج2، ص517.

644. أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق البشري الشر بجي، ط1، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1977، ص70. وسيشار إليه لاحقاً، الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة.

645. المصر نفسه، ص70.

646. المصدر نفسه، ص73.

647. الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص70- 73 .

648. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص70.

649. الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص75.

650. محمد ضيف الله بطاينة، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، د.د، د.م، د.ت، ص222. وسيشار إليه لاحقاً، بطاينة، الحياة الاقتصادية.

651. الكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص3531، 3534- 3535.

652. أبو القاسم علي بن محمد بن أحمد السمناني، روضة القضاة وطريق النجاة، تحقيق صلاح الدين الناهي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1984، ج2، ص563. وسيشار إليه لاحقاً، السمناني، روضة القضاة.

653. مالك، المدونة، ج3، ص616- 617.

654. ابن حجر، تهذيب، ج8، ص337.

655. السرخسي، المبسوط، ج11، ص151- 152.

656. الكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص3531، 3534- 3535.

657. السمناني، روضة القضاة، ج2، ص565.

658. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة د.ت، ج2، ص152- 153. وسيشار إليه لاحقاً، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد.

659. أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، المخارج في الحيل، تصحيح يوسف شاخت، ليبرج 1930، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، ص57- 58. وسيشار إليه لاحقاً، الشيباني، المخارج.

660. النسيئة هي البيع بالدين ؛ أنظر : ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ج2، ص75.

661. السرخسي، المبسوط، ج11، ص151- 152.

662. الشافعي، الأم، ج8، ص109.

663. مالك، المدونة، ج4، ص23.

664. الكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص3531، 3533- 3535.

665. المصدر نفسه، ج7، ص3535.

666. اليعقوبي، البلدان، ص237 ؛ ناصر خسرو، سفر نامه، ترجمة يحيى الخشاب، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1954، ص10. وسيشار إليه لاحقاً، خسرو، سفر نامه ؛ ابن الأثير، الكامل، ج12، ص242 ؛ أنظر : أمينة بيطار، الحياة السياسية وأهم مظاهر الحضارة في

بلاد الشام(132- 358هـ / 750- 968م)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1980، ص352، 343. وسيشار إليه لاحقاً، بيطار، الحياة السياسية.

667. اليعقوبي، البلدان، ص237- 238.

668. ابن حوقل، صورة الأرض، ص163.

669. المصدر نفسه، ص163.

670. خسرو، سفر نامه، ص10.

671. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص175.

672. المصدر نفسه، ص120- 121.

673. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 155.

674. المصدر نفسه، ص126.

675. هي الجزيرة بين الموصل والفرات؛ أنظر: ياقوت، البلدان، ج1، ص238.

676. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص136 ؛ ياقوت، البلدان، ج1، ص238.

677. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص77- 80.

678. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج1، ص607.

679. أبو يوسف، الخراج، ص140 ؛ أنظر : الصنعاني، المصنف، ج6، ص96.

680. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص108.

681. البكري، معجم ما استعجم، ج1، ص269 ؛ ياقوت، البلدان، ج1، ص475.

682. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص138.

683. المصدر نفسه، ص147.

684. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص371.

685. خسرو، سفر نامه، ص61.

686. الاصطخري، المسالك والممالك، ص63.

687. المصدر نفسه، ص33.

688. لمبار، بحوث في التاريخ، ص61.

689. اليعقوبي، البلدان، ص93.

690. ابن الأثير، الكامل، ج2، ص10.
691. ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص315 ؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص259.
692. علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم الخازن، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، ط2، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة1957، ج7، ص298. وسيشار إليه لاحقاً، الخازن، تفسير.
693. البخاري، التاريخ، ج4، ص383.
694. الاصطخري، المسالك والممالك، ص19.
695. المصدر نفسه، ص33.
696. الأصفهاني، الأغاني، ج4، ص400- 401.
697. الأصفهاني، الأغاني، ج4، ص401.
698. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص259.
699. الأصفهاني، الأغاني ن ج3، ص56.
700. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص58- 59.
701. الاصطخري، المسالك والممالك، ص33.
702. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص69.
703. لويس، القوى البحرية، ص141.
704. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص70.
705. لويس، القوى البحرية، ص141.
706. هي مدينة من أعيان مدن الروم على ضفة بحر القسطنطينية الشرقي بحر بنطس ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص216.
707. ابن حوقل، صورة الأرض، ص295.
708. المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص176.
709. ابن حوقل، صورة الأرض، ص295.
710. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص130- 131.
711. المصدر نفسه، ص147.
712. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص36.

713. ابن حوقل، صورة الأرض، ص180.

714. لويس، القوى البحرية، ص129.

715. لمبار، الجغرافية التاريخية، ص112- 113.

716. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص154- 155.

717. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص92 ؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص105- 106.

718. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص130.

719. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص59.

720. الاصطخري، المسالك والممالك، ص63 ؛ أنظر : ابن حوقل، صورة الأرض، ص165.

721. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص45، 59- 60.

722. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص14- 15 ؛ ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص65- 67.

723. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص44- 45.

724. كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة بدر الدين قاسم، ط3، دار الحقيقة، بيروت 1983، ص148. وسيشار إليه لاحقاً، كاهن، تاريخ العرب ؛ عثمان، الحدود الإسلامية، ج3، ص238.

725. ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج2، ص92.

726. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص49.

727. الاصطخري، المسالك والممالك، ص35.

728. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص51.

729. ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص126- 127 ؛ المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص167 ؛ هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص50- 51.

730. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص184.

731. المصدر نفسه، ص158.

732. ابن حوقل، صورة الأرض، ص185.

733. الاصطخري، المسالك والممالك، ص7؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص184.

734. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص456 ؛ أنظر : تقي الدين عارف الدوري، صقلية، علاقاتها بدول البحر الأبيض المتوسط الإسلامية من الفتح العربي حتى الغزو النورمندي 212 – 484هـ/ 827- 1091م، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1980، ص 173. وسيشار إليه لاحقاً، الدوري، صقلية.

735. لويس، القوى البحرية، ص263- 264.

736. الدوري، صقلية، ص173- 184.

737. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص53- 54.

738. ابن حوقل، صورة الأرض، ص297.

739. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص125.

740. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص180.

741. ابن حوقل، صورة الأرض، ص297.

742. ابن حوقل، صورة الأرض، ص297 ؛ أنظر : المقدسي، أحسن التقاسيم، ص180.

743. ابن حوقل، صورة الأرض، ص294 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص380.

744. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، التبصر بالتجارة، تحقيق حسن حسني عبدالوهاب، دار الكتاب الجديد، القاهرة 1966، ص26. وسيشار إليه لاحقاً، الجاحظ، التبصر بالتجارة.

745. ابن خياط، تاريخ، ج1، ص125 ؛ لبيد إبراهيم أحمد، التجارة في العصر الأموي، مجلة المؤرخ العربي، ع47، دمشق 1994، ص125. وسيشار إليه لاحقاً، أحمد، التجارة.

746. ميناء على ساحل المحيط الهندي من جهة السند وبها متجر عظيم، وهي ليس بها كثير شجر ولا نخيل وإنما مقامهم للتجارة ؛ أنظر : ابن حوقل، صورة الأرض، ص279 ؛ أبو الفدا، تقويم البلدان، ص349.

747. البلاذري، فتوح البلدان، ص423- 424.

762. المكوس من مكس، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسـواق في الجاهلية، والماكس العشار والمكس الضريبة التي يأخذها الماكس ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م6، ص220.

763. أبو عبيد، الأموال، ص214، 216 ؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج1، ص130.

764. أبو عبيد، الأموال، ص211.

765. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص378.

766. أبو محمد عبدالله بن الحكم، سيرة عمر بن عبدالعزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، نسخها وصححها وعلق عليها أحمد عبيد، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة 1973، ص83. وسيشار إليه لاحقاً، ابن عبدالحكم، سيرة عمر.

767. هود، آية 85، الشعراء، آية 183.

768. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص155- 156 ؛ أنظر : كرد علي، خطط الشام، ج4، ص139.

769. المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص272.

770. البسلة هي البازيلا أو اللوبيا، وهي من النباتات القرنية، والجلبان نبات عشبي من القرنيات أيضاً ؛ أنظر : مصطفى الشهابي، معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت 1978، ص529. وسيشار إليه لاحقاً، الشهابي، معجم.

771. اليعقوبي، البلدان، ص324- 325.

772. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص140.

773. المصدر نفسه، ص140.

774. ابن حوقل، صورة الأرض، ص163.

775. لمبار، الجغرافية التاريخية، ص44.

776. ياقوت، البلدان، ج1، ص266، 267.

777. ابن حوقل، صورة الأرض، ص165 ؛ أنظر : فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص106-108.

778. خسرو، سفر نامه، ص11.

779. مؤلف مجهول، مفتاح الراحة لأهل الفلاحة، تحقيق محمد صالحية وإحسان العمد، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت 1984، ص1. وسيشار إليه لاحقاً، مؤلف مجهول، مفتاح الراحة.

780. مصطفى الشهابي، الزراعة العملية الحديثة، ط2، مطبعة الاعتدال، دمشق 1935، ص317، 319، 335. وسيشار إليه لاحقاً، الشهابي، الزراعة العملية.

781. الادريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص364 ؛ فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص107.

782. خسرو، سفر نامه، ص73.

783. محمد أحمد الزيود، حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني وحتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1992، ص106- 107. وسيشار إليه لاحقاً، الزيود، حالة بلاد الشام.

784. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص141 ؛ عماد الدين، فلسطين في الأدب الجغرافي والعربي، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان 1983، مج2، ص42. وسيشار إليه لاحقاً، عماد الدين، فلسطين في الأدب.

785. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص138.

786. شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص211، 241.

787. الطبري، تاريخ، ج4، ص65 ؛ قسطوس بن لوقا البعلبكي، الفلاحة اليونانية (الرومية)، ترجمة سرجس بن هليا الرومي، المطبعة الوهبية، القاهرة 1876، ص30. وسيشار إليه لاحقاً، قسطوس، الفلاحة، والهُريُ بيت كبير يجمع فيه طعام السلطان ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م15، ص361.

788. وهي الخرق في الحائط والثقب في البيت ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م15، ص236.

789. قسطوس، الفلاحة، ص30.

790. المصدر نفسه، ص30- 32.

791. اليعقوبي، البلدان، ص250.

792. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج1، ص98- 99 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص315.

793. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج1، ص98- 99 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص315- 316.

794. البخاري، التاريخ، ج4، ص383 ؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص122.

795. ابن الأثير، أسد الغابة، ج2، ص383.

796. الزبير بن عبدالله بن بكار، جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة 1961، ج1، ص355. وسيشار إليه لاحقاً، ابن بكار، نسب قريش.

797. الواقدي، المغازي، ج3، ص990.

798. مالك، الموطأ، ج1، ص281 ؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ص166- 167.

799. القطنية هي الحبوب التي تدخر كالحمص والعدس والباقلي والترمس والأرز ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م13، ص344- 345.

800. الادريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص372- 373.

801. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص364 ؛ لمبار، الجغرافية التاريخية، ص216.

802. خسرو، سفر نامه، ص54.

803. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص149.

804. المصدر نفسه، ص149.

805. مزرعة كانت لسليمان بن عبدالملك خلف عذراء من دمشق على أربعة عشر ميلاً ؛ أنظر : الطبري، تاريخ، ج7، ص264.

806. الطبري، تاريخ، ج7، ص264 ؛ فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص110.

807. البلاذري، أنساب الأشراف، ج3، ص87.

808. الثعالبي، ثمار القلوب، ص532 ؛ أنظر : كرد علي، خطط الشام، ج4، ص149.

809. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص120 ؛ شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص211.

810. ياقوت، البلدان، ج1، ص266- 267.

811. خسرو، سفر نامه، ص45.

812. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البخلاء، تحقيق طه الحاجري، نشر مطابع دار المعارف، القاهرة 1963، ص31، 150. وسيشار إليه لاحقاً، الجاحظ، البخلاء.

813. مكيال كان يساوي رطلين، ويعادل 819 غم في النظام المتري ؛ أنظر : هنتس، المكاييل والأوزان، ص46.

814. خسرو، سفر نامه، ص56.

815. البلاذري، فتوح البلدان، ص443.

816. الثعالبي، ثمار القلوب، ص532.

817. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج6، ص109 ؛ الأفغاني، أسواق العرب، ص278.

818. البخاري، التاريخ، ج4، ص383 ؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص122.

819. الواحدي، أسباب النزول، ص77- 78 ؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج5، ص172.

820. الواحدي، أسباب النزول، ص455- 456.

821. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154- 155.

822. خسرو، سفر نامه، ص20 ؛ المقريزي، الخطط، ج2، ص94.
823. الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص260.
824. الطبري، تاريخ، ج8، ص224 ؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص164- 172 ؛ خسرو، سفر نامه، ص11- 19.
825. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص366- 367، 369 ؛ أبو البقاء، نزهة الأنام، ص118، 195.
826. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص140 ؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص369.
827. خسرو، سفر نامه، ص14- 15؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص370.
828. بلد ملاصق لحوران من أعمال دمشق؛ أنظر: ياقوت، البلدان، ج3، ص401
829. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص151.
830. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص141- 142.
831. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص78 ؛ الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص271.
832. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص148.
833. المصدر نفسه، ص140.
834. ابن حوقل، صورة الأرض، ص169.
835. البكري، معجم ما استعجم، ج1، ص198، اسم قرية في جنوب حلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص260- 261.
836. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص133- 134.
837. قسطوس، الفلاحة، ص49- 50.
838. المصدر نفسه، ص49- 50.
839. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص148.
840. ابن حوقل، صورة الأرض، ص166.

841. أبو عبدالله بن محمد بن عبدوس الجهشياري، كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شبلي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1938، ص286– 287. وسيشار إليه لاحقاً، الجهشياري، الوزراء.

842. ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص215 ؛ الأفغاني، أسواق العرب، ص287.

843. ابن قتيبة، المعارف، ص575– 576 ؛ ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص215.

844. إسماعيل ملحم، معاصر عنب اليصيلة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك 1992، ص167– 169. وسيشار إليه لاحقاً، ملحم، معاصر عنب اليصيلة.

845. شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص200.

846. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص117 ؛ كرد علي، خطط الشام، ج4، ص1490 150.

847. أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، لطائف المعارف، تحقيق إبراهيم الأبياري وحسن كامل الصيرفي، دار إحياء الكتب العربية، د.م 1960، ص208– 209. وسيشار إليه لاحقاً، الثعالبي، لطائف المعارف.

848. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154 ؛ الادريسي، نزهة المشتاق،ج4، ص357، 372.

849. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154.

850. الثعالبي، لطائف المعارف، ص156.

851. المصدر نفسه، ص208–209.

852. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص117 ؛ أنظر : الثعالبي، ثمار القلوب، ص233.

853. ابن حوقل، صورة الأرض، ص164– 165 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص172، 199.

854. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص259.

855. المصدر نفسه،ج2، ص259.

856. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص203.

857. سورة التين، آية 1- 2.

858. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص143؛ أنظر : خسرو، سفر نامه، ص19.

859. خسرو، سفر نامه، ص18.

860. المصدر نفسه، ص32.

861. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص155.

862. خسرو، سفر نامه، ص55.

863. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص98.

864. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص155 ؛ أنظر : محمد حسين سلامة محاسنة، الأحوال الاقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد 1986، ص72- 73. وسيشار إليه لاحقاً، محاسنة، الأحوال الاقتصادية.

865. ابن حوقل، صورة الأرض، ص164- 172 ؛ خسرو، سفر نامه، ص19.

866. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص259.

867. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154- 155؛ ياقوت، البلدان، ج2، ص282؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص87 ؛ أنظر : محمد كرد علي، غوطة دمشق، ط2، المجمع العلمي العربي، دمشق 1952، ص26. وسيشار إليه لاحقاً، كرد علي، غوطة دمشق.

868. يقال أن الذي سماها غالية معاوية وذلك أنه سمعها من عبدالله بن جعفر بن أبي طالب فاستطابها فسأله عنها فوصفها له فقال هذه " غالية " ؛ أنظر : كرد علي، خطط الشام، ج4، ص156، 173.

869. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص182 ؛ شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص195- 196 ؛ حتي، تاريخ سوريا، ج2، ص254.

870. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص157 ؛ حتي، تاريخ العرب، ج2، ص431- 432.

871. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص143.

872. ابن حوقل، صورة الأرض، ص124، 150، 157 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص142، 143.

873. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص141.

874. ابن حوقل، صورة الأرض، ص150.

875. محاسنة، الأحوال الاقتصادية، ص101.

876. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154- 155 ؛ حتي، تاريخ العرب، ج2، ص423- 424.

877. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص369 ؛ أنظر : هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص34- 35 ؛ كرد علي، خطط الشام، ج4، ص207.

878. أبو الفدا، تقويم البلدان، ص271.

879. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص366 ؛ أنظر : كرد علي، خطط الشام، ج4، ص201.

880. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص369.

881. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص201 ؛ محمد عبدالعزيز، النسيج الإسلامي، مجلة الفيصل، ع39، السنة الرابعة 1980، ص118. وسيشار إليه لاحقاً، عبدالعزيز، النسيج الإسلامي.

882. الادريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص248.

883. الجهشياري، الوزراء، ص60 ؛ عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، د.د، بيروت 1986، ج1، ص410. وسيشار إليه لاحقاً، ابن خلدون، تاريخ.

884. الزبيري، نسب قريش، ص164.

885. ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص410- 411.

886. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص220 ؛ عفيف البهنسي، الفـن الإسلامي، ط1، دار طلاس، دمشق 1986، ص396. وسيشار إليه لاحقاً، البهنسـي، الفـن.

887. ابن حوقل، صورة الأرض، ص165- 166؛ الادريسي، نزهـة المشـتاق، ج4، ص369.

888. الميازر جمع مئزر أي قطعة من القماش تستر السرة، وتلبس من السرة إلى أسفل ؛ أنظر : رينهارت دوزي، المعجم الفصل بأسـماء الملابـس عنـد العرب، ترجمة أكرم فاضل، دار الحرية للطباعة والنشـر، بغـداد 1971، ص 40- 41. وسيشار إليه لاحقاً، دوزي، المعجم.

889. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص369.

890. لمبار، الجغرافية التاريخية، ص242- 244.

891. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154- 155.

892. المصدر نفسه، ص155.

893. ياقوت، البلدان، ج5، ص145 ؛ أنظر : أبو الفدا، تقويم البلـدان، ص250- 251.

894. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص158.

895. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص371.

896. كرد علي، خطط الشام، ج4، ص160، 213- 214.

897. المشارف قرى قرب حوران، منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج5، ص131.

898. محمد أديب آل تقي الدين الحصنـي، منتخبات التواريخ لدمشـق، قـدم لـه كمـال سليمـان الصليبـي، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيـروت 1979، ج3، ص1131. وسيشار إليه لاحقاً، الحصني، منتخبات.

899. قدامة، الخراج، ص49 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص31- 32.

900. أمينة بيطار، الحياة الاقتصادية في بلاد الشام بين سنتي 132 و 359هـ، مجلة دراسات تاريخية، ع3، جامعة دمشق، دمشق 1980، ص146. وسيشار إليه لاحقاً، بيطار، الحياة الاقتصادية.

901. حتي، تاريخ سوريا، ج1، ص95- 96، 327.

902. كي لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1985، ص145- 146. وسيشار إليه لاحقاً، لسترانج، بلدان.

903. خسرو، سفر نامه، ص104.

904. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص158.

905. اليعقوبي، البلدان، ص258.

906. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص158.

907. حتي، تاريخ سوريا، ج1، ص96، 97، 304 ؛ بشير زهدي، الزجاج القديم وروائعه، مجلة الحوليات الأثرية السورية، ع10، دمشق 1960، ص103، 104، 107. وسيشار إليه لاحقاً، زهدي، الزجاج.

908. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص159؛ ياقوت، البلدان، ج1، ص631 ؛ أنظر: حتي، تاريخ سوريا، ج1، ص 90.

909. الثعالبي، لطائف المعارف، ص157.

910. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 157- 158؛ ياقوت، البلدان، ج1، ص316.

911. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج28، ص255.

912. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص144؛ أنظر : كرد علي، خطط الشام، ج4، ص224.

913. حتي، تاريخ العرب، ج2، ص789.

914. هناء عبدالخالق، الزجاج الإسلامي في متاحف ومخازن الآثار في العراق مع دراسة أولية عن الزجاج القديم، دار الحرية للطباعة، بغداد 1976، ص96. وسيشار إليه لاحقاً، عبدالخالق، الزجاج.

915. المرجع نفسه، ص90.

916.زكي محمد حسن، فنون الإسلام، دار الرائـد العربـي، بيـروت 1981، ص584. وسيشار إليه لاحقـاً، حسن، فنون.

917. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص365– 366.

918. أبو عبدالله زكريا بن محمد القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت د0ت، ص183– 184. وسيشار إليه لاحقاً، القزويني، آثار البلاد ؛ أنظر : عبدالخالق، الزجاج، ص188.

919. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص141، 148.

920. ابن حوقل، صورة الأرض، ص158– 165، سرمين بلدة مشهرة من أعمال حلب ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص215.

921. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154.

922. ابن حوقل، صورة الأرض، ص165.

923. النورة من الحجر الذي يحرق ويسوى منه الكلس ؛ أنظر : ابـن منظـور، لسان العرب، م5، ص244.

924. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص141.

925. المصدر نفسه، ص141.

926. أبو عبدالله بن إبراهيم بن بطوطة، تحفة النظـار فـي غرائـب الأمصـار وعجائب الأسفار، تحقيق علي عبدالمنتصر الكتاني، دار التـراث، بيـروت 1968، ص63. وسيشار إليه لاحقاً، ابن بطوطة، تحفة النظار.

927. ابن حوقل، صورة الأرض، ص167 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص162.

928. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص160.

929. ابن حوقل، صورة الأرض، ص159.

930. ابن حوقل، صورة الأرض، ص159 ؛ الادريسي، نزهـة المشـتاق، ج4، ص646 ؛ كرد علي، خطط الشام، ج4، ص171.

931. البلاذري، فتوح البلدان، ص124.

932. المصدر نفسه، ص125.

933. ابن حوقل، صورة الأرض، ص167 ؛ لويس، القوى البحرية، ص249-250.

934. ابن حوقل، صورة الأرض، ص167 ؛ كرد علي، خطط الشام، ج4، ص154- 155.

935. الاصطخري، المسالك والممالك، ص63 ؛ ياقوت، البلدان، ج2، ص68.

936. اليعقوبي، البلدان، ص258.

937. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص244، ج 16، ص40.

938. الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص25، 27.

939. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج12، ص133.

940. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص175 ؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص138.

941. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص360.

942. خسرو، سفر نامه، ص67.

943. عرابان بليدة بالخابور من أرض الجزيرة ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص96.

944. ابن حوقل، صورة الأرض، ص200.

945. هي ضرب من العطر أو صمغ يسيل من شجر ببلاد الروم يؤخذ فيطبخ، فما صفا فهو الميعة السائلة، وما بقي منه فهو الميعة اليابسة ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م 8، ص345.

946. شجر من فصيلة البطميات ينبت برياً في سواحل الشام، ويستخرج منه علك معروف ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م 10، ص455.

947. الاصطخري، المسالك والممالك، ص71.

948. ابن حوقل، صورة الأرض، ص297.

949. كورة حسنة بين جبال أرمينية وبين أخلاط وأذربيجان وديار بكر والموصل؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص158.

950. هي ولاية واسعة من نواحي أرمينية ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج3، ص19.

951. ابن حوقل، صورة الأرض، ص297.

952. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص242.

953. الاصطخري، المسالك والممالك، ص40 ؛ لمبار، الجغرافية التاريخية، ص171.

954. الادريسي، نزهة المشتاق، ج1، ص19- 20.

955. لسترانج، بلدان، ص502.

956. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص242.

957. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص411 ؛ ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج29، ص60، 62.

958. لسترانج، بلدان، ص195.

959. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص92 ؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص105- 106.

960. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص68- 69.

961. المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص153، 158.

962. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص62- 64، 69.

963. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص52.

964. المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص267.

965. حسين علي أحمد محافظة، دمشق في صدر الإسلام،رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان 1998، ص144. وسيشار إليه لاحقاً، محافظة، دمشق.

966. البلاذري، فتوح البلدان، ص271 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص156، 161 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227- 229.

967. قرية بحوران من نواحي دمشق ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج2، ص499.

968. أبو علي أحمد بن الحسن المرزوقي، كتاب الأزمنة و الأمكنة، ط1، نشر مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند 1332 هـ، ج2،

ص169. وسيشار إليه لاحقاً، المرزوقي، الأزمنة، الأفغاني، أسواق العرب، ص363.

969. المرزوقي، الأزمنة، ج2، ص169.

970. الأفغاني، أسواق العرب، ص363.

971. ابن هشام، السيرة، ج1، ص180 ؛ ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى، ص193.

972. ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج7، ص74.

973. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص153.

974. المرزوقي، الأزمنة، ج2، ص169.

975. بلدة في أطراف الشام تجاور أرض البلقاء وعمان ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص130.

976. المرزوقي، الأزمنة، ج2، ص1690 170 ؛ أنظر : الأفغاني، أسواق العرب، ص373.

977. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص137.

978. ابن حوقل، صورة الأرض، ص162.

979. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص137.

980. الحميري، الروض المعطار، ص198.

981. الأفغاني، أسواق العرب، ص17.

982. الحميري، الروض المعطار، ص198.

983. اليعقوبي، البلدان، ص327.

984. خسرو، سفر نامه، ص13.

985. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص372.

986. ابن حوقل، صورة الأرض، ص163.

987. الاصطخري، المسالك والممالك، ص67.

988. المصدر نفسه، ص61.

989. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص89.

990. خسرو، سفر نامه، ص45.

991. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص78- 80.

992. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص143 ؛ أنظر : الادريسي، نزهة المشتاق، ج، ص356.

993. ابن حوقل، صورة الأرض، ص165.

994. المصدر نفسه، ص162.

995. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص144، 145.

996. خسرو، سفر نامه، ص58- 60.

997. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص58.

998. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص144 ؛ هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص59.

999. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص140- 141.

1000. خسرو، سفر نامه، ص53.

1001. خسرو، سفر نامه، ص49؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص370.

1002. ياقوت، البلدان، ج1، ص453- 455.

1003. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص148.

1004. الطبري، تاريخ، ج7، ص314- 316 ؛ حمور، أسواق العرب، ص195- 196.

1005. الادريسي، نزهة المشتاق، ج6، ص647.

1006. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص149 ؛ ياقوت، البلدان، ج4، ص154.

1007. الاصطخري، المسالك والممالك، ص59 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص148.

1008. ابن حوقل، صورة الأرض، ص163.

1009. خسرو، سفر نامه، ص76؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص143.

1010. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص148.

1011. الحميري، الروض المعطار، ص70.

1012. ياقوت، البلدان، ج2، ص300.

1013. كاهن، تاريخ العرب، ص150.

1014. خسرو، سفر نامه، ص45.

1015. الادريسي، نزهة المشتاق، ج6، ص645 ؛ ياقوت، البلدان، ج5، ص205.

1016. ابن حوقل، صورة الأرض، ص166.

1017. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص137.

1018. البلاذري، فتوح البلدان، ص128.

1019. الأصفهاني، الأغاني، ج7، ص26.

1020. الطبري، تاريخ، ج6، ص496 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227.

1021. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص143.

1022. الاصطخري، المسالك والممالك، ص152- 153 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص228.

1023. الثعالبي، ثمار القلوب، ص526 ؛ شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص195.

1024. ياقوت، البلدان، ج5، ص10.

1025. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 21، ص343.

1026. الجهشياري، الوزراء، ص47.

1027. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج7، ص421.

1028. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص137.

1029. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص402.

1030. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227- 230.

1031. الادريسي، نزهة المشتاق، ج6، ص647 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص229.

1032. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص80.

1033. المصدر نفسه، ج8، ص411- 412.

1034. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص71 ؛ ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج8، ص255.

1035. ياقوت، البلدان، ج4، ص355.

1036. أنظر : زريف المعايطة، الأسواق في بلاد الشام في العصر العباسي، المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام (بلاد الشام في العصر العباسي)، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان 1992، ص251- 258. وسيشار إليه لاحقاً، المعايطة، الأسواق.

1037. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص100.

1038. الادريسي، نزهة المشتاق، ج6، ص647.

1039. ابن حوقل، صورة الأرض، ص168.

1040. المصدر نفسه، ص168.

1041. ابن حوقل، صورة الأرض، ص168، والكراع اسم يجمع الخيل والسلاح ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م8، ص307.

1042. ابن حوقل، صورة الأرض، ص166.

1043. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج2، ص297- 298 ؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص269.

1044. الطبري، تاريخ، ج6، ص278.

1045. المصدر نفسه، ج2، ص378- 379.

1046. سورة المطففين، آية 1 0 4، ولقد وردت إشارات كثيرة في القرآن الكريم تحث على الوفاء في الكيل والوزن؛ سورة الإسراء، آية 35 ؛ سورة هود، آية 84 ؛ سورة الرحمن، آية 7- 9 ؛ سورة الأعراف، آية 85.

1047. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص93- 94.

1048. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج6، ص105.

1049. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج2، ص47.

1050. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص330؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص376.

1051. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج1، ص263.

1052. أبو عبيد، الأموال، ص342 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص542.

1053. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج4، ص341.

1054. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص4.

1055. المصدر نفسه، ج8، ص134.

1056. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج1، ص332.

1057. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص214.

1058. المصدر نفسه، ج4، ص239.

1059. البلاذري، فتوح البلدان، ص532 ؛ أحمد، التجارة، ص126- 127.

1060. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص241 ؛ ابن تيمية، الحسبة، ص17.

1061. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص253- 254 ؛ أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص298- 299 ؛ ابن تيمية، الحسبة، ص17.

1062. ابن تيمية، الحسبة، ص21.

1063. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص249، 254.

1064. الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص277.

1065. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص43.

1066. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص130.

1067. أبو يوسف، الخراج، ص132.

1068. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص186.

1069. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص65 ؛ محمد زيود، نظام الحسبة في الإسلام، مجلة دراسات تاريخية، ع29 – 30، جامعة دمشق، دمشق 198، ص153. وسيشار إليه لاحقاً، زيود، نظام الحسبة.

1070. ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج2، ص225- 226.

1071. ابن حبيب، المحبر، ص264- 267.

1072. هبةالله بن نما الحلي أبو البقاء، المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية، تحقيق صالح موسى درادكه ومحمد عبدالقادر خريسات، ط1، نشر مكتبة

الرسالة الحديثة، د0م 1984، ج1، ص67- 68. وسيشار إليه لاحقاً، أبو البقاء، المناقب.

1073. قدامة، الخراج، ص241 ؛ أبو يوسف، الخراج، ص171، 196.

1074. مالك، الموطأ، ج1، ص255 ؛ الصنعاني، المصنف، ج6، ص95- 98 ؛ الطبري، اختلاف الفقهاء، ص218، 255 ؛ السرخسي، المبسوط، ج2، ص99.

1075. أبو يوسف، الخراج، ص171 ؛ الصنعاني، المصنف، ج6، ص97.

1076. أبو يوسف، الخراج، ص171 ؛ ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ص152، 155.

1077. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج1، ص491.

1078. أبو يوسف، الخراج، ص136 ؛ أبو عبيد، الأموال، ص637.

1079. أبو عبيد، الأموال، ص635.

1080. أبو يوسف، الخراج، ص133 ؛ الصنعاني، المصنف، ج6، ص96.

1081. أبو يوسف، الخراج، ص133 ؛ قدامة، الخراج، ص241.

1082. أبو يوسف، الخراج،ص132- 133.

1083. مالك، المدونة، ج1، ص281.

1084. السرخسي، المبسوط، ج2، ص201.

1085. أبو يوسف، الخراج، ص135.

1086. ابن آدم، الخراج، ص64.

1087. أبو يوسف، الخراج، ص135- 136.

1088. أبو يوسف، الخراج، ص137 ؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج8، ص496.

1089. أبو يوسف، الخراج، ص136 ؛ ابن آدم، الخراج، ص70.

1090. السرخسي، المبسوط، ج2، ص200.

1091. أبو يوسف، الخراج، ص188.

1092. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص130.

1093. البلاذري، فتوح البلدان، ص447- 448 ؛ المقريزي، شذور، ص4- 5.

1111. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص154.

1112. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص32.

1113. المقريزي، شذور، ص11 ؛ ابن الأثير، الكامل، ج4، ص53.

1114. البلاذري، فتوح البلدان، ص452 ؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص153- 154.

1115. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص153 ؛ المقريزي، شذور، ص13- 14.

1116. فهمي، صنج السكة، ص28، 32- 33.

1117. العش، النقود العربية، ص274- 275.

1118. المرجع نفسه، ص276.

1119. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص205.

1120. العش، النقود العربية، ص276.

1121. البلاذري، فتوح البلدان، ص452، 455.

1122. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص32.

1123. أنظر : سورة هود، آية 84، 85 ؛ سورة يوسف، آية 72 ؛ سورة الرحمن، آية 7- 9 ؛ سورة المطففين، آية 1- 3.

1124. البخاري، صحيح، ج2، ص89 ؛ مالك، الموطأ، ج2، ص884.

1125. ابن منظور، لسان العرب، م 11، ص604.

1126. ابن عبدالحكم، سيرة عمر، ص98.

1127. المصدر نفسه، ص98.

1128. ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص215.

1129. أبو عبيد، الأموال، ص460- 462.

1130. هنتس، المكاييل والأوزان، ص74.

1131. المرجع نفسه، ص75.

1132. البلاذري، فتوح البلدان، ص443 ؛ أنظر : قدامة، الخراج، ص313.

1133. ابن منظور، لسان العرب، م15، ص274 ؛ أنظر : أحمـــد الشرباصــــي، المعجم الاقتصــــادي الإســــلامي، دار الجيــل، بيــروت 1981، ص413. وسيشار إليه لاحقاً، الشرباصي، المعجم الاقتصادي.

1134. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص181.

1135. البلاذري، فتوح البلدان، ص178.

1136. هنتس، المكاييل والأوزان، ص65.

1137. مكيال يعادل في حلب 61 كغم؛ أنظر: هنتس، المكاييل والأوزان، ص79.

1138. ابن منظور، لسان العرب، م5، ص395.

1139. أبو عبيد، الأموال، ص462.

1140. هنتس، المكاييل والأوزان، ص68.

1141. ابن منظور، لسان العرب، م10، ص491.

1142. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص216.

1143. هنتس، المكاييل والأوزان، ص71.

1144. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص181.

1145. هنتس، المكاييل والأوزان، ص64.

1146. ابن منظور، لسان العرب، م5، ص137.

1147. هنتس، المكاييل والأوزان، ص63.

1148. الزبيدي، تاج العروس، ج2، ص147.

1149. هنتس، المكاييل والأوزان، ص61.

1150. البلاذري، فتوح البلدان، ص452- 453.

1151. المقدسي، أحسن التقاسيم،ص156.

1152. هنتس، المكاييل والأوزان، ص42.

1153. المرجع نفسه، ص19.

1154. ابن منظور، لسان العرب، م11، ص285.

1155. هنتس، المكاييل والأوزان، ص45.

1156. خسرو، سفر نامه، ص178.

1157. الشرباصي، المعجم الاقتصادي، ص376.
1158. هنتس، المكاييل والأوزان، ص9- 10.
1159. ابن منظور، لسان العرب، م8، ص94.
1160. القلقشندي، صبح الأعشى، ج2، ص426.
1161. هنتس، المكاييل والأوزان، ص89.
1162. المرجع نفسه، ص88.
1163. المرجع نفسه، ص92.
1164. المرجع نفسه، ص83.
1165. البز، الثياب ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م5، ص311.
1166. الكِرباس : بكسر الكاف، فارسي معرب، ينسب إلى بياعه، فالكرباس، ثوب؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م6، ص195.
1167. هنتس، المكاييل والأوزان، ص84- 85.
1168. الدينوري، الأخبار الطوال، ص316 ؛ ابن الأثير، الكامل، ج4، ص54.
1169. السرخسي، المبسوط، ج14، ص3.
1170. الطبري، تاريخ، ج4، ص285 ؛ الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص53.
1171. الطبري، تاريخ، ج4، ص17 ؛ السرخسي، المبسوط، ج14، ص35.
1172. البلاذري، فتوح البلدان، ص450 ؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص153- 154.
1173. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص153
1174. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص157.
1175. الأصفهاني، الأغاني، ج11، ص193.
1176. المصدر نفسه، ج16، ص302- 303.
1177. مالك، المدونة، ج8، ص396، 430
1178. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج2، ص176- 177.
1179. أبو يوسف، الخراج، ص24 ؛ مالك، المدونة، ج4، ص270- 271.
1180. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج 27، ص120.

1181. السرخسي، المبسوط، ج14، ص35.
1182. المصدر نفسه، ج14، ص2- 3.
1183. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص163.
1184. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص157.
1185. الجهشياري، الوزراء، ص228.
1186. يقول ابن منظور : الصك الكتاب وهو فارسي معرب وهو الذي يكتب للعهدة، ويجمع صكاكا وصكوك، وكانت الأرزاق تسمى صكاكا، لأنها كانت تخرج مكتوبة، وكان الناس يتسلمون أرزاقهم وأعطياتهم بموجب هذه الصكوك ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م10، ص457.
1187. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص145.
1188. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص132 ؛ أنظر : الشيباني، المخارج، ص52.
1189. الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص33.
1190. الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص32؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص87.
1191. الطبري، تاريخ، ج6، ص524 ؛ ابن الأثير، ج4، ص145.
1192. ابن عبدالحكم، فتوح مصر، ص99.
1193. السرخسي، المبسوط، ج 14، ص37.
1194. أبو عبيد، الأموال، ص520.
1195. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص177.
1196. ابن عبدالحكم، فتوح مصر، ص166.
1197. السفتجة كتاب صاحب المال لعامله بإعطاء مال لآخر ؛ أنظر : الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص41 ؛ ابن منظور، لسان العرب، م2، ص298.
1198. الثعالبي، ثمار القلوب، ص545.
1199. السرخسي، المبسوط، ج 14، ص37.

1200. المصدر نفسه، ج14، ص37.
1201. المصدر نفسه، ج14، ص37.
1202. الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص26.
1203. الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص349- 450.
1204. كاهن، تاريخ العرب، ص160.
1205. مالك، المدونة، ج9، ص292.
1206. المصدر نفسه، ج9، ص159..
1207. المصدر نفسه، ج9، ص293.
1208. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص349.
1209. ابن منظور، لسان العرب، م12، ص295.
1210. السمناني، روضة القضاة، ج1، ص415.
1211. الخازن، تفسير، ج1، ص304.
1212. مالك، المدونة، ج4، ص5- 7، 11- 12 ؛ أنظر : فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص71- 72.
1213. الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص13.
1214. مالك، الموطأ، ج2، ص683، 684.
1215. ابن منظور، لسان العرب، م13، ص306.
1216. السرخسي، شرح، ج1، ص29.
1217. الصنعاني، المصنف، ج8، ص20- 23، 35- 37.
1218. ابن منظور، لسان العرب، م1، ص167.
1219. السرخسي، المبسوط، ج12، ص123.
1220. أبو يوسف، الآثار، ص183.
1221. مالك، الموطأ، ج2، ص666- 667.
1222. وهو أن يقول الرجل لصاحبه، انبذ إليّ هذا الثوب أو غيره من المتاع أو انبذه إليك، فقد وجب البيع بكذا ؛ ابن منظور، لسان العرب، م3، ص512.
1223. مالك، الموطأ، ج2، ص666- 667.

1224. الطبري، تاريخ، ج6، ص437.

1225. قدامة، الخراج، ص77- 78.

1226. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص106 ؛ الطبري، تاريخ، ج6، ص437.

1227. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص106

1228. قدامة، الخراج، ص77- 78، الدوري، النظم الإسلامية، ص157.

1229. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص106.

1230. زياده، الطرق التجارية، ص19.

1231. لمبار، الجغرافية التاريخية، ص30.

1232. درادكه، طريق الحج، ص437.

1233. الثعالبي، لطائف المعارف، ص16 ؛ أنظر : القلقشندي، صبح الأعشى، ج14، ص367- 368.

1234. البلاذري، فتوح البلدان، ص423- 424.

1235. ابن خياط، تاريخ، ج2، ص720- 721.

1236. الأصفهاني، الأغاني، ج12، ص171.

1237. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص97- 98 ؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج6، ص651 ؛ أنظر: الزواهرة، طرق التجارة، ص167- 171.

1238. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص97- 98.

1239. المصدر نفسه، ص78.

1240. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227 – 230.

1241. ابن حوقل، صورة الأرض، ص165.

1242. الاصطخري، المسالك والممالك، ص29.

1243. الاصطخري، المسالك والممالك، ص59- 60 ؛ ياقوت، البلدان، ج2، ص463- 470.

1244. التطيلي، الرحلة، ص91- 93.

1245. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص142 ؛ التطيلي، الرحلة، ص91- 93.

1246. ياقوت، البلدان، ج2، ص111.

1247. الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص357 ؛ ياقوت، البلدان، ج2، ص122.

1248. ابن حوقل، صورة الأرض، ص160.

1249. المصدر نفسه، ص163.

1250. ابن حوقل، صورة الأرض، ص163- 165 ؛ أنظر : المقدسي، أحسن التقاسيم، ص155- 156.

1251. ابن حوقل، صورة الأرض، ص164- 165.

1252. خسرو، سفر نامه، ص48.

1253. الاصطخري، المسالك والممالك، ص58؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص350- 351.

1254. المقدسي، أحسن التقاسيم،ص175.

1255. ياقوت، البلدان، ج5، ص258.

1256. ابن حوقل، صورة الأرض، ص160.

1257. خسرو، سفر نامه، ص15- 16 ؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج6، ص652.

1258. ابن خياط، تاريخ، ج2، ص525، 527؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج3، ص87.

1259. ابن حوقل، صورة الأرض، ص163.

1260. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص165.

1261. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص14.

1262. عبدالوهاب، العرب في العصور القديمة، ص314- 324.

1263. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج6، ص104- 105.

1264. الدرمك هو دقيق الحوارى ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م10، ص423.

1265. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج6، ص109 ؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص122.

1266. البخاري، التاريخ، ج4، ص383 ؛ الديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص132، ويقصد بالطعام البر خاصة؛ أنظر: ابن منظور، لسان العرب، م12، ص364.

1267. الطبري، تاريخ، ج3، ص387.

1268. الاصطخري، المسالك والممالك، ص27- 28 ؛ ابن البطريق، تاريخ المجموع، ص30.

1269. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص130- 131 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص249.

1270. الطبري، تاريخ، ج2، ص421- 422.

1271. الطبري، تاريخ، ج3، ص387، 391، 405 ؛ عثمان، الحدود الإسلامية، ج1، ص277.

1272. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص150.

1273. المصدر نفسه، ص148.

1274. الطبري، تاريخ، ج4، ص437.

1275. المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص41.

1276. درادكه، طريق الحج، ص437.

1277. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص97 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص114.

1278. البلاذري، فتوح البلدان، ص114 ؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص408- 409.

1279. البلاذري، فتوح البلدان، ص114- 115.

1280. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص99.

1281. المصدر نفسه،ص98.

1282. المصدر نفسه، ص154.

1283. الثعالبي، لطائف المعارف، ص156 ؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص140.

1284. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص153.

1285. اليعقوبي، البلدان، ص337.

1286. المصدر نفسه، ص343.

1287. ابن حوقل، صورة الأرض، ص69.

1288. اليعقوبي، البلدان، ص346- 347.

1289. ابن حوقل، صورة الأرض، ص71- 72.

1290. اليعقوبي، البلدان، ص347- 350.

1291. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص153 ؛ لويس، القوى البحرية، ص253.

1292. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص154- 155.

1293. المصدر نفسه، ص154.

1294. المصدر نفسه، ص154- 155.

1295. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص100- 101.

1296. المصدر نفسه، ص102- 103.

1297. المصدر نفسه، ص100، 110.

1298. لسترانج، بلدان، ص164.

1299. اليعقوبي، البلدان، ص330؛ أنظر: ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص80.

1300. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص98، 117.

1301. المصدر نفسه، ص127.

1302. بلدة بين الرصافة والقريتين من طريق الشام على البرية ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج5، ص328.

1303. قدامة، الخراج، ص117.

1304. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص98.

1305. المصدر نفسه، ص76.

1306. المصدر نفسه، ص80.

1307. المصدر نفسه، ص80، 117.

1308. المصدر نفسه، ص80، 117.

1309. المقدسي، أحسن التقاسيم،ص163- 164.

1310. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص78.

1311. بلدة بالشام قرب حمص ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج4، ص311.

1312. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص97- 98.

1313. ابن عبدالحكم، سيرة عمر، ص82.

1314. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص80، 98.

1315. المصدر نفسه، ص154.

1316. البلاذري، فتوح البلدان، ص233.

1317. البلاذري، فتوح البلدان، ص233.

1318. المصدر نفسه، ص237.

1319. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص59- 60.

1320. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص64؛ شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص160.

1321. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص70- 71.

1322. المصدر نفسه، ص68- 69.

1323. جورج فضلو حوراني، العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى، ترجمة السيد يعقوب بكر، مراجعة يحيى الخشاب، نشر مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة 1958، ص68- 69. وسيشار إليه لاحقاً، حوراني، العرب والملاحة.

1324. البلاذري، فتوح البلدان، ص129- 130، 144- 145.

1325. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص97- 98 ؛ قدامة، الخراج، ص129.

1326. حتي، تاريخ سوريا، ج2، ص278.

1327. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227- 230.

1328. خسرو، سفر نامه، ص44.

1329. الاصطخري، المسالك والممالك، ص61.

1330. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص89.

1331. ياقوت، البلدان، ج3، ص47.

1332. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص142- 143 ؛ لسترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ص253.

1333. المقدسي، أحسن التقاسيم،ص152.

1334. اليعقوبي، البلدان، ص98.

1335. هايد، تاريخ التجارة، ج1، ص58.

1336. خسرو، سفر نامه، ص55.

1337. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص149.

1338. المصدر نفسه، ص205، 206.

1339. المصدر نفسه، ص142.

1340. ابن حوقل، صورة الأرض، ص152.

1341. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص140- 141 ؛ لسترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ص275.

1342. الطبري، تاريخ، ج4، ص344.

1343. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص99.

1344. ابن حوقل، صورة الأرض، ص168.

1345. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص97 ؛ قدامة، الخراج، ص115.

1346. الاصطخري، المسالك والممالك، ص63 ؛ أنظر : ابن حوقل، صورة الأرض، ص167.

1347. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص233- 234.

1348. البلاذري، فتوح البلدان، ص230.

1349. أبو عبيد، الأموال، ص127.

1350. ابن آدم، الخراج، ص63 ؛ الدوري، النظم الإسلامية، ص148.

1351. أبو يوسف، الخراج، ص129- 130

1352. أبو يوسف، الخراج، ص151- 152 ؛ الصنعاني، المصنف، ج8، ص205- 207 ؛ الطبري، جامع البيان، ج2، ص372.

1353. الدبس، تاريخ سوريا، ج3، ص33.

1354. الطبري، تاريخ، ج6، ص127.

1355. ابن عساكر، تهذيب تاريخ، ج5، ص122- 123.

1356. البلاذري، فتوح البلدان، ص141، 159 ؛ ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص118 ؛ الطبري، تاريخ، ج4، ص101.

1357. أبو يوسف، الخراج، ص116 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص141 ؛ الطبري، تاريخ، ج4، ص58، 60، 62 ؛ عثمان، الحدود الإسلامية، ج3، ص361.

1358. الطبري، تاريخ، ج6، ص322؛ المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص376.

1359. الطبري، تاريخ، ج4، ص101 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج9، ص27.

1360. ابن خياط، تاريخ، ج1، ص360.

1361. الطبري، تاريخ، ج4، ص40 ؛ عثمان، الحدود الإسلامية، ج3، ص361.

1362. ابن كثير، البداية والنهاية، ج9، ص312.

1363. البلاذري، فتوح البلدان، ص216.

1364. المقريزي، الخطط، ج1، ص173 ؛ هاني حسين أبو الرب، العطاء في صدر الإسلام، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان 1985، ص156. وسيشار إليه لاحقاً، أبو الرب،العطاء في صدر الإسلام.

1365. المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص228 ؛ أبو الرب، العطاء في صدر الإسلام، ص156.

1366. الطبري، تاريخ، ج6، ص483، ج9، ص213 ؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص208، ج11، ص166.

1367. الطبري، تاريخ، ج6، ص483.

1368. المصدر نفسه، ج6، ص483.

1369. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة، تحقيق عبداللطيف السعداني، مطبعة محمد الخامس، فاس، المغرب 1971، ص23. وسيشار إليه لاحقاً، السيوطي، كشف الصلصلة.

1370. الذهبي، سير أعلام، ج2، ص330 ؛ السيوطي، كشف الصلصلة، ص24.

1371. السيوطي، كشف الصلصلة، ص24.

1372. Turtledove , Harry , The chronicle of Theophanes, University of Pannsylvania press Philadelphia, U. S. A 1982, P 60.

1373. ابن البطريق، تاريخ المجموع، ص55.

1374. ابن الأثير، الكامل، ج8، ص528، ج9، ص56.

1375. الطبري، تاريخ، ج9، ص210.

1376. ابن الأثير، الكامل، ج10، ص291.

1377. الطبري، تاريخ، ج9، ص210.

1378. المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص376 ؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص416، ج9، ص185.

1379. مؤلف مجهول، الإمامة والسياسة، قسمان، تحقيق سعيد صالح، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان 1978، ص260. وسيشار إليه لاحقاً، مؤلف مجهول، الإمامة.

1380. المصدر نفسه، ق1، ص260.

1381. ابن الأثير، الكامل، ج8، ص116- 117، ج9، ص614.

1382. الطبري، تاريخ، ج3، ص599.

1383. ابن البطريق، تاريخ المجموع، ص55؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص528.

1384. الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص28- 29.

1385. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب البلدان، تحقيق صالح أحمد العلي، مستلة من مجلة كلية الآداب، مطبعة الحكومة، بغداد 1970، ص503. وسيشار إليه لاحقاً، الجاحظ، البلدان.

1386. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج8، ص302.

1387. ابن الجوزي، صفوة الصفوة، مج 2، ص51.
1388. الطبري، تاريخ، ج5، ص156.
1389. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج11، ص237.
1390. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج3، ص42.
1391. الأصفهاني، الأغاني، ج18، ص35.
1392. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج3، ص239.
1393. ابن بكار، نسب قريش، ج1، ص49.
1394. الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص334، ج9، ص31.
1395. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص90.
1396. الأصفهاني، الأغاني، ج9، ص260.
1397. المصدر نفسه، ج1، ص333- 334.
1398. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، (تراجم النساء)، ص469.
1399. المصدر نفسه، ص469.
1400. الطبري، تاريخ، ج7، ص23.
1401. الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص343.
1402. المصدر نفسه، ج6، ص25.
1403. ابن بكار، نسب قريش، ج1، ص115- 116.
1404. كسكر كورة واسعة قصبتها واسط القصب بين الكوفة والبصرة ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج1، ص461.
1405. النيل بليدة في سواد الكوفة قرب حلة بني مزيد يخترقها خليج كبير يتخلج من الفرات الكبير حفره الحجاج بن يوسف وسماه بنيل مصر ؛ أنظر : ياقوت، البلدان، ج5، ص334 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص355، 356.
1406. قدامة، الخراج، ص305.
1407. ابن خياط، تاريخ، ج1، ص316 ؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص454 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج4، ص144.
1408. بطاينة، الحياة الاقتصادية، ص199.

1409. ابن بكار، الأخبار الموفقيـات، ص242، 246 ؛ الطبـري، تـاريخ، ج7، ص151- 152.

1410. البلاذري، فتوح البلـدان، ص350، 351 ؛ اليعقـوبي، البلـدان، ص83 ؛ كاتبي، الخراج، ص147.

1411. البلاذري، فتوح البلدان، ص213 ؛ قدامة، الخراج، ص315.

1412. ابن الأثير، الكامل، ج5، ص132.

1413. البلاذري، فتوح البلدان، ص455.

1414. البلاذري، فتوح البلدان، ص360 ؛ قدامة، الخراج، ص169.

1415. البلاذري، فتوح البلدان، ص170 ؛ قدامة، الخراج، ص302.

1416. أبو يوسف، الخراج، ص110 ؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص174.

1417. بطاينة، الحياة الاقتصادية، ص199.

1418. الطبري، تاريخ، ج5، ص306 ؛ بليايف، العـرب والإسـلام، ص212 ؛ بطاينة، الحياة الاقتصادية، ص200.

1419. المقريزي، الخطط، ج1، ص584- 586.

1420. ابن آدم، الخراج، ص63 ؛ الدوري، النظم الإسلامية، ص148 ؛ بطاينـة، الحياة الاقتصادية، ص200.

1421. أبو عبيد، الأموال، ص366، 367 ؛ ابن آدم، الخراج، ص92.

1422. ابن آدم، الخراج، ص92.

1423. أنظر : البلاذري، فتوح البلدان، ص37، 302، 443 ؛ ابن عبدالحكم، فتوح مصر، ص136- 137؛ قدامة، الخراج، ص260 ؛ ابن عسـاكر، تهـذيب تاريخ، ج1، ص184 ؛ الدوري، النظم الإسلامية، ص145.

1424. البلاذري، فتوح البلدان، ص198.

1425. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص27، 28.

1426. ابن عبدالحكم، سيرة عمر، ص68 ؛ أبو عبيد، الأموال، ص319- 320 ؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج45، ص212، 213.

1427. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227- 230 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص55.

1428. المعايطة، الأسواق، ص250.

1429. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص138.

1430. ابن حوقل، صورة الأرض، ص163- 164.

1431. ياقوت، البلدان، ج2، ص466.

1432. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227- 230 ؛ أنظر : المعايطة، الأسواق، ص253.

1433. حسن، تاريخ، ج 3، ص311.

1434. ياقوت، البلدان، ج2، ص300.

1435. المصدر نفسه، ج2، ص300.

1436. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص156 ؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص162- 163.

1437. خسرو، سفر نامه، ص47- 48؛ الادريسي، نزهة المشتاق، ج4، ص372.

1438. خسرو، سفر نامه، ص49- 50.

1439. خسرو، سفر نامه، ص56 ؛ أنظر : المقدسي، أحسن التقاسيم، ص166، 181.

1440. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص148، 149؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص102.

1441. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص227- 230 ؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص137، 144، 148.

1442. المعايطة، الأسواق، ص256.

1443. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص80.

1444. ابن منظور، مختصر تاريخ، ج28، ص255.

1445. أسلم بن سهل الرزاز بن بحشل، تاريخ واسط، تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت1986، ص38، 39. وسيشار إليه لاحقاً، ابن بحشل، واسط؛ بطاينة، الحياة الاقتصادية، ص203.

1446. ابن بحشل، واسط، ص38.

1447. عبدالله بن عبدالعزيز البكري، المسالك والممالك، تحقيق عبدالله يوسف الغنيم، ط1، نشر دار السلاسل، الكويت 1977، ج2، ص609. وسيشار إليه لاحقاً، البكري، المسالك والممالك.

1448. علي بن أحمد السمهودي، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيى الدين عبدالمجيد، مطبعة المدني، القاهرة د0ت، ج2، ص750، 753. وسيشار إليه لاحقاً، السمهودي، وفاء الوفاء.

1449. محمد ضيف الله بطاينة، دراسة في تاريخ الخلفاء الأمويين، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان1999، ص329. وسيشار إليه لاحقاً، بطاينة، تاريخ الخلفاء.

1450. الطبري، تاريخ، ج6، ص437.

1451. ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص106.

1452. زياده، الطرق التجارية، ص19.

1453. درادكه، طريق الحج، ص437.

1454. المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص332.

1455. البلاذري، فتوح البلدان، ص129 ؛ كرد علي، غوطة دمشق، ص121.

1456. إسماعيل علام نعمت، فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية، ط2، دار المعارف، مصر 1977، ص186. وسيشار إليه لاحقاً، نعمت، فنون الشرق.

1457. البلاذري، أنساب الأشراف، ج4، ص147.

1458. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص138.

1459. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص219.

1460. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص138- 139.

1461. الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص14.

1462. الطبري، تاريخ، ج6، ص468.

1463. البلاذري، فتوح البلدان، ص149.

1464. ابن كثير، البداية والنهاية، ج9، ص185 ؛ كرد علي، خطط الشام، ج5، ص247.

1465. البلاذري، أنساب الأشراف، ج8، ص45.

1466. الأصفهاني، الأغاني، ج6، ص76؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج5، ص76.

1467. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج3، ص275.

1468. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج10، ص179.

1469. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص357.

1470. الأزدي، فتوح الشام، ص274.

1471. الجاحظ، رسائل، ج3، ص32- 35.

1472. ملكة أبيض، التربية العربية الإسلامية المؤسسات والممارسات، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان 1989، ص140. وسيشار إليه لاحقاً، أبيض، التربية العربية.

1473. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج29، ص163.

1474. أبيض، التربية العربية، ص144.

1475. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج10، ص15.

1476. تعني التكرير وراء القارئ ؛ أنظر : ابن منظور، لسان العرب، م6، ص79.

1477. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج2، ص283 ؛ أنظر : خليل داود الزرو، الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1971، ص20. وسيشار إليه لاحقاً، الزرو، الحياة العلمية.

1478. بطاينة، تاريخ الخلفاء، ص324.

1493. أنظر : الأصفهاني، الأغـــاني، ج3، ص269- 272، ج7، 105، 106 ؛ ابـــن عساكر، تاريـــخ مدينـــة دمشق، ج50، ص89.

1494. عبدالمجيد حسين زراقط، الشعر الأموي بين الفن والسلطان، دار الباحـــث، بيروت 1983، ص40- 42. وسيشار إليه لاحقاً، زراقط، الشعر الأموي.

1495. البيهقي، المحاسن، ص243 ؛ الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص66، 67.

1496. الأصفهاني، الأغاني، ج8، ص67.

1497. المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص126، 127 ؛ ابـــن عســـاكر، تـــاريخ مدينة دمشق، ج15، ص134.

1498. أنظر : ابن بكار، الأخبـــار الموفقيـــات، ص409 ؛ الـــبلاذري، أنســـاب الأشراف، ج7، ص217 ؛ الأصـــفهاني، الأغـــاني، ج3، ص297، ج8، ص20- 31، 40، 41.

1499. الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص205.

1500. ابن بكار، الأخبار الموفقيات، ص185.

1501. محمد عيسى صالحية، مؤدبو الخلفاء في العصر الأموي، المجلة العربيـــة للعلوم الإنسانية، م1، ع3، جامعة الكويت 1981، ص38. وسيشـــار إليـــه لاحقاً، صالحية، مؤدبو الخلفاء.

1502. البلاذري، أنساب الأشراف، ج7، ص207.

1503. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج1، ص568 ؛ الذهبي، ســـير أعـــلام، ج5، ص116.

1504. ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص194 ؛ الزرو، الحياة العلمية، ص29.

1505. أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، المعمرون والوصايا، تحقيق عبـــدالمنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، د.م 1961، ص137- 139. وسيشار إليه لاحقاً، السجستاني، المعمرون ؛ صالحية، مؤدبو الخلفاء، ص42.

المراجع

الادريسي، محمد بن عبدالله، (ت560هـ / 1164م) (1989)، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، 2ج، عالم الكتب، بيروت.

الأفغاني، سعيد، (1993)، **أسواق العرب في الجاهلية والإسلام**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس، (ت334هـ / 945م) (1967)، **تاريخ الموصل**، تحقيق علي حبيبة، دار تحرير للطباعة والنشر، القاهرة

الأزدي، محمد بن عبدالله، (حوالي ق2هـ / 8م) (1970)، **فتوح الشام**، تحقيق عبدالمنعم عامر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة.

الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، (ت346هـ / 957م) (1927)، **مسالك الممالك**، دار صادر، بيروت، طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، (ت356هـ / 969م) (د.ت)، **كتاب الأغاني**، 24ج، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت.

ابن الأثير، عزالدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدالكريم، (ت630هـ/1233م) (1970). **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، 7ج، تحقيق محمد إبراهيم البنا، محمد عاشور، دار كتاب الشعب، القاهرة.

ابن الأثير، عزالدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدالكريم، (ت630هـ/1233م) (1978)، **الكامل في التاريخ**، 9ج، دار الفكر، بيروت.

ابن آدم، يحيى بن آدم القرشي، (203هـ / 818م) (1969)، **كتاب الخراج**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت.

أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، (ت458هـ / 1065م) (1961)، **الأحكام السلطانية**، تصحيح محمد حامد الفقي، ط2، شركة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت183هـ / 799م) (1979)، **الخراج**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت183هـ / 799م) (1936)، **كتاب الآثار**، تحقيق أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابيض، ملكة، (1989)، **التربية العربية الإسلامية المؤسسات والممارسات**، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان.

ابيض، ملكة، (1980)، **التربية والثقافة العربية الإسلامية في الشام والجزيرة خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.

الباز العريني، السيد، (1982)، **الدولة البيزنطية**، دار النهضة العربية، بيروت.

ابن بحشل، أسلم بن سهل الرزاز، (ت292هـ / 905م) (1986)، **تاريخ واسط**، تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت256هـ / 869م) (1313هـ)، **صحيح البخاري**، 9ج، تحقيق حسونة النووي، د.ن، القاهرة.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت256هـ / 869م) (1986)، **كتاب التاريخ الكبير**، 4ج، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن البطريق، سعيد، (عاش في القرن 3هـ / 9م) (1909)، **كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصدير**، ويليه تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكي، مطبعة الأباء اليسوعيين، بيروت.

ابن بطوطة، أبو عبدالله بن إبراهيم، (ت779هـ / 1377م) (1968)، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق علي عبدالمنتصر الكتاني، دار التراث، بيروت.

أبو البقاء، عبدالله بن محمد الدمشقي، (ت القرن التاسع الهجري) (1341هـ)، **نزهة الأنام في محاسن الشام**، المطبعة السلفية، القاهرة.

أبو البقاء، هبة الله بن نما الحلي، (من 6هـ / 12م) (1984)، **المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية**، 2ج، تحقيق صالح موسى درادكه ومحمد عبدالقادر خريسات، نشر مكتبة الرسالة الحديثة، د.م.

ابن بكار، الزبير بن عبدالله، (256هـ / 869م) (1972)، **الأخبار الموفقيات**، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد.

ابن بكار، الزبير بن عبدالله، (256هـ / 869م) (1961)، **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة.

البكري، عبدالله بن عبدالعزيز، (ت487هـ / 1094م) (1977)، **المسالك والممالك**، 4ج، تحقيق عبدالله يوسف الغنيم، ط1، نشر دار السلاسل، الكويت.

البكري، عبدالله بن عبدالعزيز، (ت487هـ / 1094م) (1983)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، 4ج، تحقيق مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب، بيروت.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت279هـ / 892م) (1959)، **أنساب الأشراف**، ج1، تحقيق محمد حميدالله، دار المعارف، القاهرة.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت279هـ / 892م) (1978)، **أنساب الأشراف**، ج1، تحقيق محمد حميدالله، دار المعارف، القاهرة.ج3، تحقيق عبدالعزيز الدوري، بيروت.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت279هـ / 892م) (1938)، **أنساب الأشراف**، ج1، تحقيق محمد حميدالله، دار المعارف، القاهرة.ج4، تحقيق ماكس كلو سنجر، القدس.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت279هـ / 892م) (1936)، **أنساب الأشراف**، ج1، تحقيق محمد حميدالله، دار المعارف، القاهرة.ج5، تحقيق جوتين، جامعة القدس.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت279هـ / 892م) (1978)، **فتوح البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت.

البيهقي، إبراهيم بن محمد، (ت320هـ / 932م) (1960)، **المحاسن والمساوئ**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت458هـ /1065م) (1985)، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، 7ج، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت.

التطيلي، بنيامين، (ت569هـ / 1173م) (1945)، **رحلة بنيامين التطيلي**، تحقيق عزرا حداد، ط1، المطبعة الشرقية، بغداد.

التوحيدي، علي بن محمد بن العباس أبو حيان، (ت414هـ /1023م) (1966)، **البصائر والذخائر**، 4مج، تحقيق إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس، دمشق.

ابن تيمية، تقي الدين بن أحمد، (728هـ / 1330م) (1938)، **الحسبة في الإسلام**، ط1، دار الأرقم، الكويت.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي،(ت597هـ / 1200م) (1979)، **صفوة الصفوة**، 4مج، تحقيق محمد فاخوري ومحمد رواس قلعجي، ط، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

ابن حبيب، محمد بن أمية بن عمر، (ت245هـ / 859م) (1942)، **المحبر**، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

ابن حبيب، محمد بن أمية بن عمر، (ت245هـ / 859م) (1964)، **كتاب المنمق في أخبار قريش**، تحقيق خورشيد أحمد فارق، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

ابن حبيش، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف، (ت584هـ /1188 م) (1962)، **غزوات ابن حبيش**، 2ج، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد،(ت852هـ /1448) (1970ـ1972)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، 8ج، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، (ت852هـ /1448) (1968)، **تهذيب التهذيب**، 12ج، نشر مطبعة مجلس دائرة

المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند 1325هـ ـ 1327هـ، أعادت طبعه بالأوفست، دار صادر، بيروت.
ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد،(ت852هـ/1448) (د.ت)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، 15 ج، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
ابن أبي الحديد، عبدالحميد بن هبة الله، (ت656هـ / 1258م) (1959)، **شرح نهج البلاغة**، 17ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، (ت456هـ / 1063م) (1984)، **جمهرة أنساب العرب**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، (ت367هـ / 977م) (د.ت)، **صورة الأرض**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
ابن خرداذبة، أبو القاسم عبدالله بن عبدالله، (ت300هـ / 912م) (1988)، **المسالك والممالك**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، (ت808هـ / 1405م) (1986)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر **(تاريخ ابن خلدون)**، 7ج، د.د، بيروت.
ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت681هـ / 1282م) (1948)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 6ج، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط1، نشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
ابن رجب، أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي، (ت795هـ/1393م) (1347هـ)، **الاستخراج لاحكام الخراج**، دار المعرفة، بيروت.
ابن رستة، أحمد بن عمر، (ت290هـ / 903م).
ابن رجب، أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي، (ت795هـ/ 1393م)(1988)، **الأعلاق النفيسة**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد، (ت595هـ / 1198م) (د.ت)، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، 2ج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، (ت230هـ / 844م) (1970)، **الطبقات الكبرى**، 8ج، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

ابن سعيد، الأندلسي، (ت685هـ / 1287م) (1982)، **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب**، 2ج، مكتبة الأقصى، عمان.

ابن عبدالحق، عبدالمؤمن، (ت739هـ / 1338م) (1954)، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، 3ج، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

ابن عبدالحكم، أبو محمد بن عبدالله، (ت214هـ / 829م) (1973)، **سيرة عمر بن عبدالعزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، ط2، نسخها وصححها وعلق عليها أحمد عبيد، مكتبة وهبة، القاهرة.

ابن عبدالحكم، عبدالرحمن بن عبدالله، (256هـ / 871م) (1920)، **فتوح مصر وأخبارها**، مطبعة بريل، ليدن.

أبو عبيد، القاسم بن سلام، (ت224هـ / 838م) (1979)، **الأموال**، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت.

ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، (660هـ/ 1261م) (1988)، **بغية الطلب في تاريخ حلب**، 12ج، تحقيق سهيل زكار، د.د، دمشق.

ابن عذاري، أحمد بن محمد، (ت695هـ / 1295م) (1950)، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، 4 ج، مكتبة صادر، بيروت.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت571هـ / 1175م) (1963)، **تاريخ مدينة دمشق**، ج1، تحقيق صلاح الدين المنجد ومحمد دهمان، المجمع العلمي العربي، دمشق.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت571هـ / 1175م) (1954)، **تاريخ مدينة دمشق**، ج2، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت571هـ / 1175م) (1995، 1996، 1997)، **تاريخ مدينة دمشق**، ج4، ج6، ج12، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غلامة العمروي، دار الفكر، بيروت.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت571هـ / 1175م) (1986)، **تاريخ مدينة دمشق**، ج40، تحقيق سكينة الشهابي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت571هـ / 1175م) (1982)، **تراجم النساء**، تحقيق سكينة الشهابي، ط1، دار الفكر، دمشق.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، (ت571هـ / 1175م) (1979)، **تهذيب تاريخ دمشق الكبير**، 7ج، هذبه ورتبه الشيخ عبدالقادر بدران،ط2، منشورات دار المسيرة، بيروت.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود،(ت732هـ/ 1331م)(1840)، **تقويم البلدان**، دار الطباعة السلطانية، باريس.

ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد، (ت 365هـ / 976م) (1302هـ)، **مختصر كتاب البلدان**، مطبعة بريل، ليدن.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (ت276هـ / 889م) (1934)، **المعارف**، تصحيح محمد إسماعيل الصاوي، ط1، المطبعة الإسلامية، القاهرة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (ت276هـ / 889م) (1930)، **كتاب عيون الأخبار**، 4ج، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، (ت751هـ /1350م) (1961ـ 1963)، **أحكام أهل الذمة**، 2ج، تحقيق صبحي الصالح، ط1، مطبعة جامعة دمشق، دمشق.

ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر،(ت751هـ /1350 م) (1979)، **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**، تحقيق أحمد حجازي السقا، ط2، المكتبة القيمة، مصر.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، (ت774هـ/ 1372م) (1993)، **البداية والنهاية**، 14ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، (ت774هـ/ 1372م) (1396هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، 8ج، دار الحديث، بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، (ت774هـ/ 1372م) (د.ت)، **كتاب السيرة النبوية**، 4ج، تحقيق مصطفى عبدالواحد، دار الفكر، بيروت.

ابن الكلبي، هشام بن محمد السائب، (ت204هـ / 819م) (1986)، **جمهرة النسب**، تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت.

ابن الكلبي، هشام بن محمد السائب، (ت204هـ / 819م) (1988)، **نسب معد واليمن الكبير**، 13ج، تحقيق محمود العظم، دار اليقظة العربية، دمشق.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، (711هـ / 1311م) (1984)، **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**، 29ج، تحقيق رياض عبدالحميد مراد وروحية النحاس، ط1، دار الفكر، دمشق.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، (711هـ / 1311م) (د.ت)، **لسان العرب**، 15مج، دار صادر، بيروت.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله، (ت430هـ / 1038م) (1980)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، 10ج، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن هشام، عبدالملك، (218هـ / 833م) (1936)، **تهذيب السيرة النبوية**، 4ج، تحقيق إبراهيم الأبياري ومصطفى السقا وعبدالحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

أبو الرب، هاني حسين، (1985)، **العطاء في صدر الإسلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

أحمد، لبيد إبراهيم، (1994)، التجارة في العصر الأموي، **مجلة المؤرخ العربي**، ع47، دمشق.

أسد رستم، (1988)، **الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقـافتهم وصـلاتهم بالعرب**، ط2، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت.
بطاينة، محمد ضيف الله، (د.ت)، **الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى**، د.د، د.م.
بطاينة، محمد ضيف الله، (1999)، دراسة في **تاريخ الخلفاء الأمـويين**، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.
بلياييف. ي. أ، (1973)، **العرب والإسلام والخلافة العربية**، ترجمة أنيس فريحـة، ط1، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
بهجت، علي، (1906)، **قاموس الأمكنة والبقـاع التي يرد ذكرها في كتب الفتوح**، ط1، نشر شركة طبع الكتب العربية، القاهرة.
البهنسي، عفيف، (1986)، **الفن الإسلامي**، ط1، دار طلاس، دمشق.
بوست، جورج، (1884)، **نبات سوريا وفلسطين والقطر المصري وبواديهـا**، د.د، بيروت.
بيتز، نورمان، (1957)، **الإمبراطورية البيزنطية تاريخها وحضـارتها وعلاقتهـا بالإسلام**، ترجمةحسين مؤنس زائـد، ط2، منشـورات لجنـة التـأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
بيطار، أمينة، (1980)، **الحياة السياسية وأهـم مظاهر الحضارة في بلاد الشـام 132ـ358هـ/750ـ 968م**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
بيطار، أمينة، (1980)، الحياة الاقتصادية في بلاد الشام بين سنتي 132 و359هـ، **مجلة دراسات تاريخية**، ع3، جامعة دمشق، دمشق.
ترتون. أ. س، (1967)، **أهل الذمة في الإسلام**، ترجمة حسـن حبشـي، ط2، دار المعارف، القاهرة.
الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بـن محمد بـن إسماعيـل، (ت429هـ /1037م) (1965)، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيـق أبـو الفضـل إبراهيـم، دار نهضة مصر، القاهرة.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت429هـ /1037م) (1960)، **لطائف المعارف، تحقيق إبراهيم الأبياري وحسن كامل الصيرفي**، دار إحياء الكتب العربية، د.م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ / 868م) (1963)، **البخلاء**، تحقيق طه الحاجري، نشر مطابع دار المعارف، القاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ / 868م) (1961)، **البيان والتبيين**، 4ج، تحقيق عبدالسلام هارون، ط3، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ / 868م) (1966)، **التبصر بالتجارة**، تحقيق حسن حسني عبدالوهاب، دار الكتاب الجديد، القاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ / 868م) (1991)، **رسائل الجاحظ**، 4ج، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الجليل، بيروت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ / 868م) (1970)، **كتاب البلدان**، تحقيق صالح أحمد العلي، مستلة من مجلة كلية الآداب، مطبعة الحكومة، بغداد.

الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس، (ت 331هـ / 942م) (1938)، **كتاب الوزراء والكتاب**، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

جواد، علي، (1976)، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، 10ج، دار العلم للملايين، بيروت.

حتي، فيليب، (1994)، **تاريخ العرب**، ترجمة إدوارد جرجي وجبرائيل، ط9، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

حتي، فيليب، (1994)، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، 2ج ترجمة إدوارد جرجي وجبرائيل، ط9، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

حتي، فيليب، (1994)، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، (1982)، ج1، ترجمة جورج حداد وعبدالكريم رافق، دار الثقافة، بيروت.

حتي، فيليب، (1994)، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، (1983)، ج2، ترجمة كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت.

حسن، حسن إبراهيم، (1964ـ1967)، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، 4ج، ط1، دارالأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

حسن، زكي محمد، (1980)، **فنون الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت.

الحسني، علي، (1342هـ)، **تاريخ سوريا الاقتصادي**، مطبعة بدائع الفنون، دمشق.

الحصني، محمد أديب آل تقي الدين، (1979)، **منتخبات التواريخ لدمشق**، 3ج، قدم له كمال سليمان الصليبي، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

حمور، عرفان محمد، (1979)، **أسواق العرب "عرض أدبي تاريخي للأسواق الموسمية عند العرب"**، ط1، دار الشورى، بيروت.

حميدة، عبدالرحمن، (1990)، **جغرافية الوطن العربي**، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت.

حوراني، جورج فضلو، (1958)، **العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى**، ترجمة السيد يعقوب بكر، مراجعة يحيى الخشاب، نشر مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

الحميري، محمد بن عبدالمنعم، (ت727هـ / 1325م) (1984)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، بيروت.

الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم، (ت725هـ / 1324م) (1957)، **تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل**، 7ج، ط2، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

الخزاعي، علي بن محمد، (ت781هـ / 1379م) (1405هـ)، **تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع**

والعمالات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، د.م.

خسرو، ناصر، (ت481هـ / 1088م) (1954)، **سفر نامه**، ترجمة يحيى الخشاب، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

خليفة بن خياط، (ت240هـ / 854م) (1968)، **الطبقات**، تحقيق سهيل زكار، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

خليفة بن خياط، (ت240هـ / 854م) (1968)، **تاريخ خليفة بن خياط**، 2ج، تحقيق سهيل زكار، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق.

خماش، نجدة، (1987)، **الشام في صدر الإسلام**، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

خماش، نجدة، (1992)، الضريبة الزراعية وأهميتها في صدر الإسلام، **مجلة دراسات تاريخية**، العدد 43 ـ 44، دمشق.

الخوارزمي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف، (ت387هـ/ 997م) (1342هـ)، **مفاتيح العلوم**، مطبعة الشرق، القاهرة.

الدبس، يوسف، (1989)، **تاريخ سوريا**، 8ج، المطبعة العمومية الكاثوليكية، بيروت 1893.

درادكه، صالح، (د.ت)، طريق الحج الشامي في العهد الأموي، **المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام**، القسم العربي، م1، عمان.

الدوري، تقي الدين عارف، (1980)، **صقلية، علاقاتها بدول البحر الأبيض المتوسط الإسلامية من الفتح العربي حتى الغزو النورماندي 212 ـ 484هـ/ 827 ـ 1091م**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

الدوري، عبدالعزيز، (1974)، العرب والأرض في بلاد الشام في صدر الإسلام، **المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام**، الجامعة الأردنية، عمان.

الدوري، عبدالعزيز، (1950)، **النظم الإسلامية**، ط1، مطبعة نجيب، بغداد.

الدوري، عبدالعزيز، (1974)، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط2، دار المشرق، بيروت.

الدوري، عبدالعزيز، (1969)، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت.

الدوري، عبدالعزيز، (1970)، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، م20،.

دوزي، رينهارت، (1971)، **المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب**، ترجمة أكرم فاضل، دارالحرية للطباعة والنشر، بغداد.

ديسو، رينية، (1959)، **العرب في سوريا قبل الإسلام**، ترجمة عبدالحميد الدواخلي، نشرته لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

دينيت، دانيال، (1960)، **الجزية والإسلام**، ترجمة فوزي فهيم جادالله ومراجعة إحسان عباس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

ديو رانت، ول، (د.ت)، **قصة الحضارة**، 32ج، ترجمة محمد بدران، منشورات الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية.

الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، (ت القرن 6هـ / 12م)) 1977)، **الإشارة إلى محاسن التجارة**، تحقيق البشري الشورباجي، ط1، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

الديار بكري، حسن بن محمد بن الحسين، (ت682هـ / 1283م) (1283هـ)، **تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس**، 2ج، المطبعة الوهبية، القاهرة.

الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داوود، (ت282هـ / 895م).

الديار بكري، حسن بن محمد بن الحسين، (ت682هـ / 1283م) (1960)، **الأخبار الطوال**، تحقيق عبدالمنعم عامر وجمال الدين الشيال، ط1، دار إحياء الكتب، القاهرة.

الذهبي، الحافظ أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت 748هـ/ 1347م) (1958)، **تذكرة الحفاظ**، 4ج، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى العلمي، ط، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

الذهبي، الحافظ أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت 748هـ/ 1347م) (1982)، **سير أعلام النبلاء**، 25ج، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

رحال، عاطف، (2000)، **تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت.

زراقط، عبدالمجيد حسين، (1983)، **الشعر الأموي بين الفن والسلطان**، دار الباحث، بيروت.

الزرو، خليل داود، (1971)، **الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة**، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الزواهرة، تيسير خليل، (1992)، طرق التجارة والحج في بلاد الشام في العصر العباسي، **المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام**، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبادي، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.

الزيود، محمد أحمد، (1992)، **حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني وحتى نهاية العصر الفاطمي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

زهدي، بشير، (1960)، الزجاج القديم وروائعه، **مجلة الحوليات الأثرية السورية**، ع10، دمشق.

زياده، نقولا، (1983)، الطرق التجارية في العصور الوسطى (سلع ومتاجر)، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، ع59 ــ 60، بيروت.

زيود، محمد، (1988)، نظام الحسبة في الإسلام، **مجلة دراسات تاريخية**، ع29ــ 30، جامعة دمشق، دمشق.

الزبيدي، محمد بن يعقوب، (ت1205هــ / 1790م) (1306هــ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، 10مج، ط1، المطبعة الخيرية بمصر، القاهرة.

الزبيري، أبي عبدالله مصعب بن عبدالله بن المصعب، (ت236هــ/850م)(1982)، **نسب قريش**، نشره وعلق عليه ألفي بروفنسال، ط3، دار المعارف، القاهرة.

سعودي، محمد، (1967)، **الوطن العربي**، دراسة لملامحه الجغرافية، دار النهضة العربية، بيروت.

الشرباصي، أحمد، (1981)، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، بيروت.

الشهابي، مصطفى، (1935)، **الزراعة العملية الحديثة**، ط2، مطبعة الاعتدال، دمشق.

الشهابي، مصطفى، (1978)، **معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية**، ط1، مكتبة لبنان، بيروت.

الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت388هـ/ 998م) (1986)، **الديارات**، تحقيق كوركيس عواد، ط3، دار الرائد العربي، بيروت.

الشافعي، محمد بن إدريس، (ت204هـ/ 819م) (1961)، **الأم**، 8ج، تصحيح محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

الشيباني، أبو عبدالله محمد بن الحسن، (ت189هـ/ 804م) (1930)، **المخارج في الحيل**، تصحيح يوسف شاخت، ليبرج ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

شيخ الربوة، أبو عبدالله محمد بن أبي طالب، (ت727هـ / 1327م).

الشيباني، أبو عبدالله محمد بن الحسن، (ت189هـ/ 804م) (1988)، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع، (ت211هـ/ 826م) (1970 ـ 1972)، **المصنف**، 11ج، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، بيروت.

صالحية، محمد عيسى، (1981)، مؤدبو الخلفاء في العصر الأموي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، م1، ع3، جامعة الكويت.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت310هـ/ 922م) (1912)، **اختلاف الفقهاء**، تحقيق فريد ريك . كرن، ط1، طبع بمطبعتي الموسوعات والترقي بمصر، القاهرة.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت310هـ/ 922م) (1967)، **تاريخ الرسل والملوك**، 11ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت310هـ/ 922م) (1987)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، 30ج، ط1، نشر المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، القاهرة 1323 ـ 1329هـ، تصوير بالأوفست بدار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

العسكري، الحسن بن عبدالله، (ت395هـ/ 1004م) (1975)، **الأوائل**، تحقيق محمد المصري ووليد قصاب، وزارة الثقافة، دمشق.

عاشور، سعيد، (1987)، الإمبراطور هرقل ومقاومة الفتح الإسلامي لبلاد الشام، **المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام**، المجلد الثالث، عمان.

العبادي، مصطفى عبدالحميد، (1989)، موقع نصتان في ضوء الوثائق البردية قبل الإسلام وخلال نصف القرن الأول من الحكم العربي، **دراسات تاريخ الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين**، الكتاب الثالث، تحرير عبدالرحمن الطيب الأنصاري، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

عباس، إحسان، (1990)، العلاقات التجارية بين مكة والشام حتى بدايات الفتح الإسلامي، **مجلة الأبحاث**، ع38، الجامعة الأمريكية.

عبدالعزيز، محمد، (1980)، النسيج الإسلامي، مجلة الفيصل، ع39، السنة الرابعة.

عباس، إحسان، (1990)، **تاريخ بلاد الشام من ما قبل الإسلام حتى بداية العصر الأموي**، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.

عبدالخالق، هناء، (1976)، **الزجاج الإسلامي في متاحف ومخازن الآثار في العراق مع دراسة أولية عن الزجاج القديم**، دار الحرية للطباعة، بغداد.

عبدالسلام، عادل، (1973)، **جغرافية سوريا "طبيعية بشرية اقتصادية"**، 2ج، د.د، دمشق.

عبدالوهاب، لطفي، (1978)، **العرب في العصور القديمة، مدخل حضاري في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت.

عثمان، فتحي، (د.ت)، **الحدود الإسلاميــة البيزنطيــة بــين الاحتكــاك الحربــي والاتصال الحضاري**، 3ج، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

العدوي، إبراهيم احمد، (1951)، **الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإســلامية**، د.د، القاهرة.

العش، محمد أبو الفرج، (1974)، النقود العربية الإسلامية مصدر وثائقي للتــاريخ والفن، **المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشــام**، ط1، دار العربيــة المتحــدة للطباعة والنشر، بيروت.

عطوان، حسين، (1987)، **الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي**، ط، دار الجيل، بيروت.

العلي، صالح أحمد، (1953)، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة فــي القرن الأول الهجري**، مطبعة المعارف، بغداد.

عماد الدين، خليل، (1983)، فلسطين في الأدب الجغرافي والعربي، **المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام**، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان.

الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن ســفيان، (ت277هــــ / 890م) (1981)، **كتــاب المعرفــة والتاريخ**، 3ج، تحقيق أكرم ضــياء العمــري، ط2، مؤسســة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

فالح حسين، (1978)، **الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأمــوي**، نشــر الجامعة الأردنية، مطبعة دار الشعب، عمان.

فرح، نعيم، (1992)، **الحضارة البيزنطية**، منشورات جامعة دمشق.

فرح، نعيم، (1991)، ثلاثة مصادر تلقي بعض الأضــواء علــى جوانــب الحيــاة الاقتصادية في بلاد الشام في العهــد البيزنطي، **المؤتمر الدولي الرابــع لتاريخ بلاد الشام في العهد البيزنطي**، عمان.

فالح حسين، (1988)، العشور، ضرائب التجــارة في صــدر الإســلام، **دراســات تاريخية**، العدد 29 ــ 30، دمشق.

فرح، نعيم، (1984)، أضواء على الصناعة والتجارة في مدن بلاد الشام ودورها في التجارة العالمية في العهد البيزنطي من خلال المصادر اليونانية واللاتينية المعاصرة، **مجلة دراسات تاريخية**، العددان 15 و 16، دمشق.

فهمي، محمد عبدالرحمن، (1957)، **صنج السكة في الإسلام**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

فهمي، محمد عبدالرحمن، (1965)، **مجموعة النقود العربية وعلم النميات "فجر السكة العربية"**، مطبعة دارالكتب، القاهرة.

قدامة بن جعفر، (ت320هـ / 932م) (1988)، **نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكتابة**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

القزويني، أبو عبدالله زكريا بن محمد، (ت682هـ / 1283م) (د.ت)، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت.

قسطوس بن لوقا البعلبكي، (ت311هـ / 923م) (1876)، **الفلاحة اليونانية (الرومية)**، ترجمة سرجس بن هليا الرومي، المطبعة الوهبية، القاهرة.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، (ت821هـ / 1418م) (1963)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، 14ج، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.

قساطلي، نعمان، (1982)، **الروضة الغناء في دمشق الفيحاء**، ط2، دار الرائد العربي، بيروت.

الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (ت587هـ / 1191م) (د.ت)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، 10ج، مطبعة العاصمة، القاهرة.

الكلاعي، أبو الربيع سليمان بن موسى، (ت634هـ / 1236م) (1968)، **الإكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء**، 2ج، تحقيق مصطفى عبدالواحد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

مالك، بن أنس، (ت179هـ / 795م) (د.ت)، **المدونة الكبرى**، 16ج، مطبعة السعادة، القاهرة 1323هـ، طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر، بيروت.

مالك، بن أنس، (ت179هـ / 795م) (1951)، **الموطأ**، 2ج، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (ت450هـ / 1058م) (1966)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط1، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (ت450هـ / 1058م) (1981)، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، تحقيق محيى هلال سرحان، دار النهضة العربية، بيروت.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، (ت421هـ/1030م)(1332هـ)، **كتاب الأزمنة والأمكنة**، 2ج، ط1، نشر مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، الهند.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، (ت346هـ/957م) (1938)، **التنبيه والإشراف**، تصحيح عبدالله إسماعيل الصاوي، المكتبة التاريخية، د.م.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، (ت346هـ/957م) (1964)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، 4ج، ط4، منشورات المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد البشارى، (ت375هـ / 985م) (1988)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي، (ت845هـ / 1441م) (د.ت)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، المعروف بالخطط المقريزية،2ج، دار صادر، بيروت.

المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي، (ت845هـ / 1441م) 1963)، **شذور العقود في ذكر النقود**، تحقيق محمد بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف.

مؤلف مجهول، (عاش في القرن 3هـ / 9م) (1978)، **الإمامة والسياسة**، قسمان، تحقيق سعيد صالح، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان.

مؤلف مجهول، (عاش في القرن 8هـ / 14م) (1984)، **مفتاح الراحة لأهل الفلاحة**، تحقيق محمد صالحية وإحسان العمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

كاتبي، غيداء، (1994)، **الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

كاشف، سيدة إسماعيل، (1963)، **الوليد بن عبدالملك (86ـ96هـ/705ـ 715م)**، المؤسسة المصرية العامة وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة.

كاهن، كلود، (1983)، **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية**، ترجمة بدر الدين القاسم، ط، دار الحقيقة، بيروت.

الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، (1998)، **أصول النظام النقدي للدولة العربية الإسلامية**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، (1980)، **البعد القومي لعملية تعريب النقود في الدولة العربية الإسلامية**، مطبعة المعارف، بغداد.

الكتاني، محمد بن عبدالحي بن عبدالكبير، (ت1333هـ/1962م)(د.ت)، **نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية**، 2ج، الناشر دار الكتاب العربي.

كرد علي، محمد، (1983)، **خطط الشام**، 6ج، ط3، دار العلم للملايين، بيروت.

كرد علي، محمد، (1952)، **غوطة دمشق**، ط2، المجمع العلمي العربي، دمشق.

كمال، أحمد عادل، (1982)، **الطريق إلى دمشق**، ط2، دار النفائس، بيروت.

لسترانج، كي، (1985)، **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

لامانس، (د.ت)، **مادة الشام**، دائرة المعارف الإسلامية، ج13.

لسترانج، كي، (1970)، **فلسطين فـي العهد الإسلامي**، ترجمة محمـود عمـايرة، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.

لمبار، موريس، (1979)، **الجغرافية التاريخية للعـالم الإسـلامي خـلال القـرون الأربعة الأولى**، ترجمة عبدالرحمن حميدة، دار الفكر، دمشق.

لمبار، موريس، (1961)، **بحوث في التاريخ الاقتصادي**، ترجمة توفيـق إسـكندر، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة.

لويس، أرشيبالد، (د.ت)، **القـوى البحريـة والتجارية في حوض البحر المتوسط (500ـ 1100م)**، ترجمة أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

محاسنة، محمد حسين، 1986)، **الأحوال الاقتصادية في بلاد الشـام فـي العصـر الأموي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

محافظة، حسين علي أحمد، (1998)، **دمشق في صدر الإسلام**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المعايطة، زريف، (1992)، الأسواق في بلاد الشام في العصر العباسي، **المـؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام (بلاد الشام فـي العصـر العباسـي)**، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس العبـادي، مطبعـة الجامعـة الأردنية، عمان.

المعايطة، زريف، (1994)، دواوين العطـاء في صدر الإسلام، **مجلـة المـؤرخ العربي**، ع47، بغداد.

المنجد، صلاح الدين، (1955)، منازل القبائل العربية حول دمشق، **مجلة المجمـع العلمي العربي**، ج1، م30، دمشق.

ملحم، إسماعيل، (1992)، **معاصر عنب اليصيلة، دراسة مقارنة**، رسالة ماجسـتير غير منشورة، جامعة اليرموك.

مؤنس، حسين، (1987)، **أطلس تاريخ الإسلام**، ط1، الزهراء للإعـلام العربـي، القاهرة.

نصرالله، محمد علي، (1982)، **تطور ملكية الأراضي في الإسـلام**، دار الحداثـة، بيروت.

نعمت، إسماعيل علام، (1977)، **فنـــون الشرق الأوسط في العصور الإســـلامية**، ط2، دار المعارف، مصر.

النقشبندي، ناصر محمود، (1969)، **الدرهـــم الإسلامي المضروب علـــى الطـــراز الساساني**، ج1، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد.

النويري، أحمد بن عبدالوهاب، (ت773هـــ / 1332م) (د.ت)، **نهايـــة الأرب فـــي فنون الأدب**، 18ج، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب، (ت344هـــ / 955م) (1974)، **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد علي الأكوع، دار اليمامة، الرياض.

هايد . ف، (1984)، **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوســـطى**، 4ج، ترجمة أحمد محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

هنتس، فالتر، (1970)، **المكاييل والأوزان الإسلامية ومـــا يعادلهـــا فـــي النظـــام المتري**، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمـــد، (ت468هـــــ / 1075م) (1969)، **أســـباب النزول**، تحقيق السيد أحمد صقر، د.د، القاهرة.

الواقدي، محمد بن عمر، (ت207هـــ / 822م) (د.ت)، **المغـــازي**، 3ج، تحقيـــق مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت.

ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت626هـــ/ 1228م) (1979)، **البلدان**، 5ج، دار صادر، بيروت.

ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت626هـــ/ 1228م) (1922)، **معجم الأدباء**، 20ج، تحقيق س.مرجليوت، ط3، نشر مطبعـــة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

اليعقوبي، أحمد بن واضح، (ت284هـــ / 897م) (1960)، **تاريخ اليعقـــوبي**، 2ج، دار صادر، بيروت.

اليعقوبي، أحمد بن واضح، (ت284هـــ / 897م) (1980)، **مشاكلة الناس لزمانهم**، تحقيـــق وليم ملورد، ط2، دار الكتاب الجديد، بيروت.

اليعقوبي، أحمد بن واضح، (ت284هـ / 897م) (1988)، **كتاب البلدان**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

يحيى، لطفي، (1987)، استقبال بلاد الشام للفتح العربي، **المؤتمر الـدولي الرابـع لتاريخ بلاد الشام**، المجلد الثالث، عمان.

يني، جورجي، (1881)، **تاريخ سوريا**، منشورات دار لحد خاطر، بيروت.

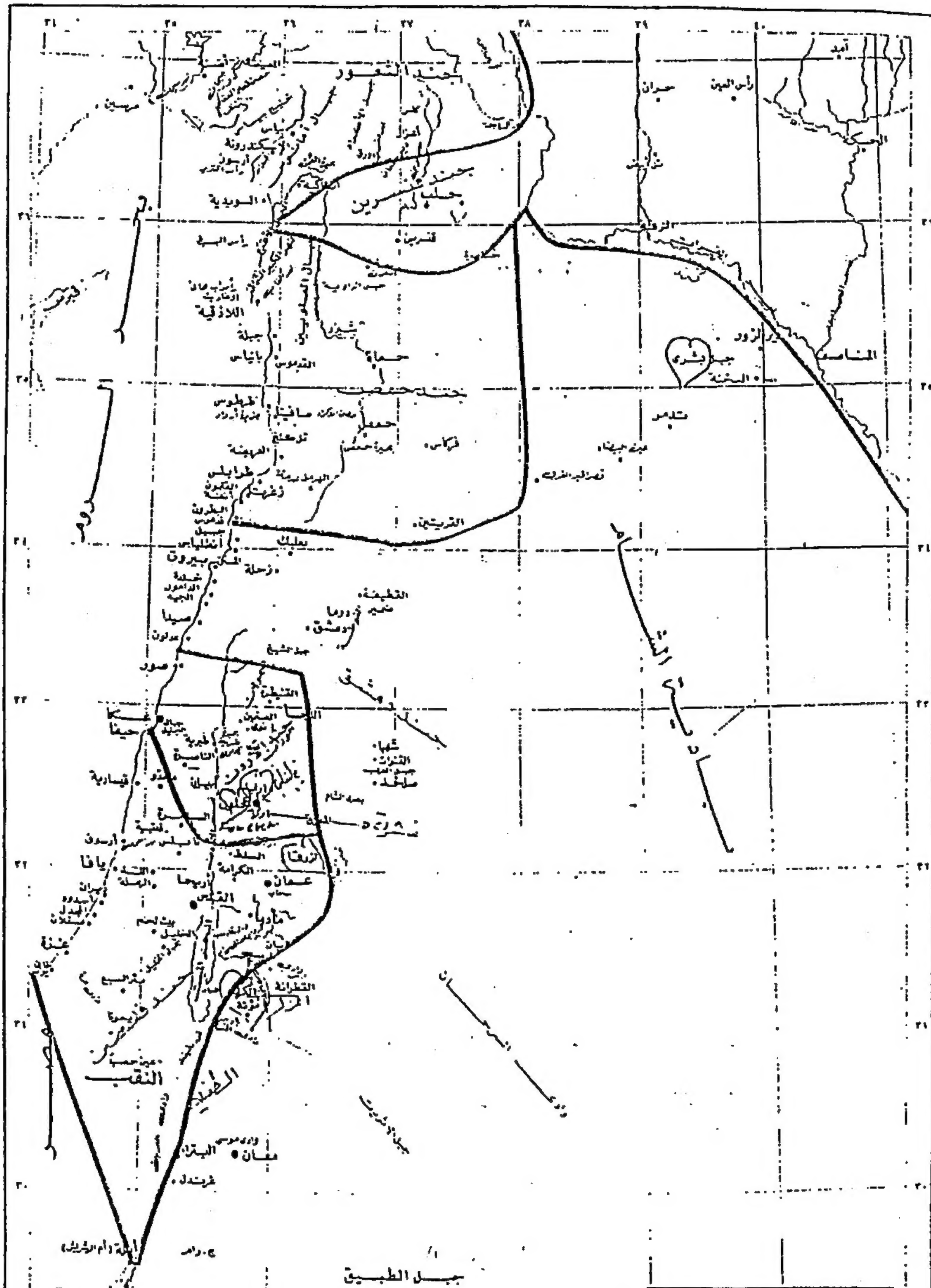
ب- المراجع الأجنبية :

Baynes. N. and moss. H, (1948), **Byzantium**, An introduction to east roman civilization, oxford.

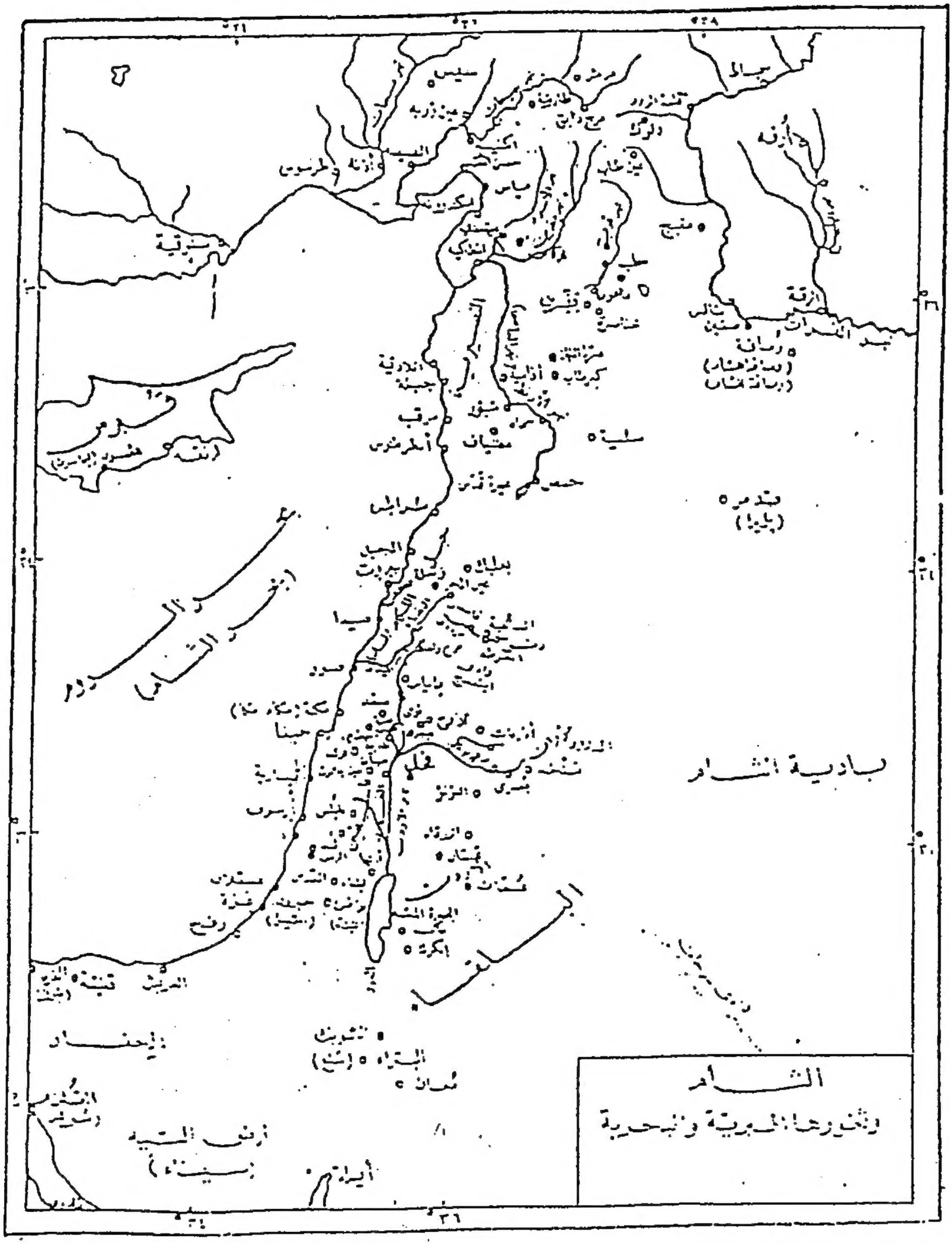
Miles , George C, (1967), **The earliest Arab Gold coinage**, The American Numismatic society , No. 13.

Ostrogorsky. G, (1957), **History of the Byzantine stat**, New jersey.

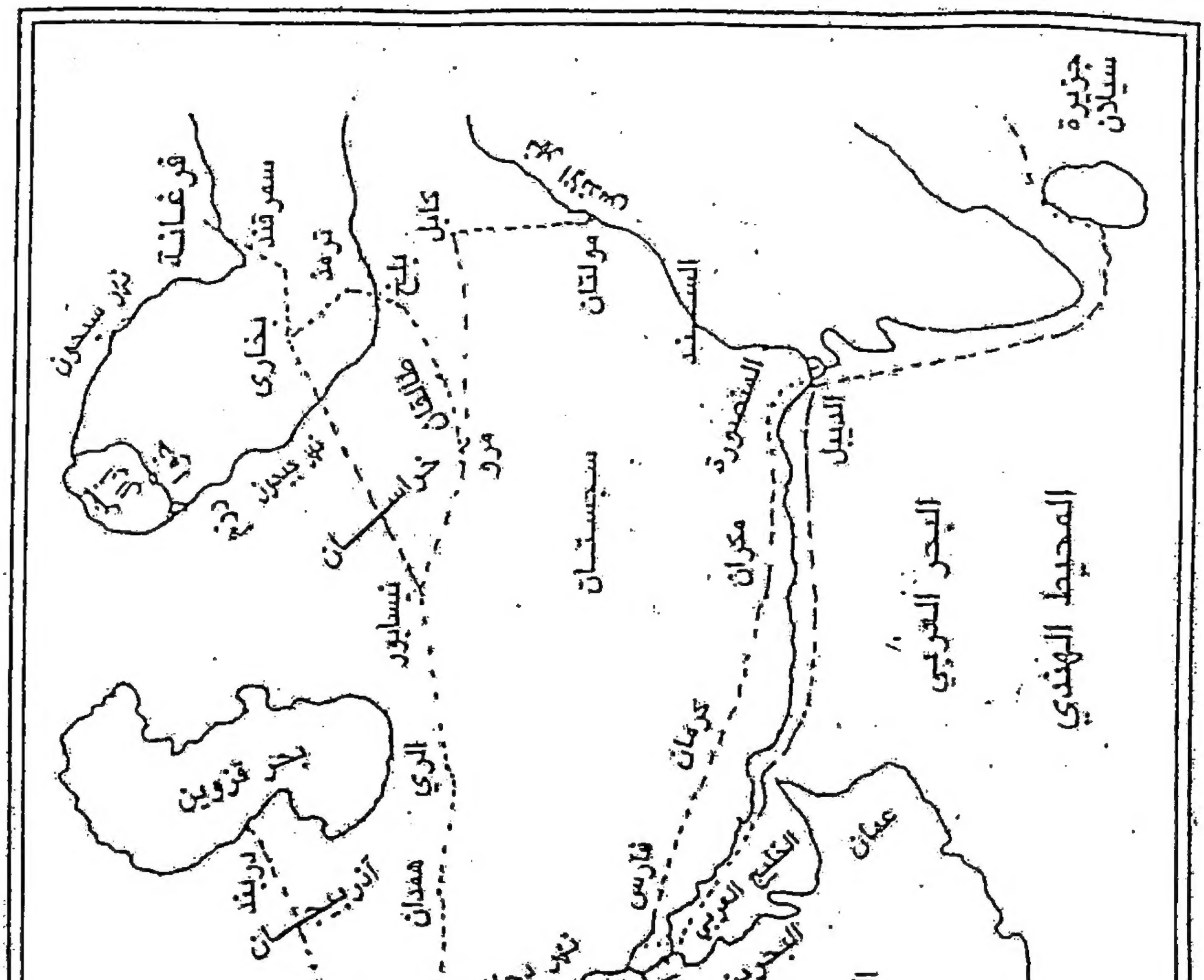
Turtledove, Harry. (1982), **The Chronicle of Theophanes,** University of Pennsylvania Press Philadelphia , U. S. A



نقلاً عن : مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ص 142.



نقلاً عن : نجدة خماش، الشام في صدر الإسلام، ص 429.



طرق التجارة البرية والبحرية لبلاد الشام في العصر الأموي

نقلاً عن : عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص214.